

عَقِيدَةُ

الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ

عَقِيدَة

الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ

H

شَيْخَانَا صَغِيرَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

❁ قَالَ تَعَالَى: (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) (الأنبياء: ٤٥).

❁ قَالَ تَعَالَى: (فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة: ١٣٧).

❁ قَالَ تَعَالَى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (النساء: ١١٥).

❁ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

❁ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْيَهُودَ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَإِنَّ النَّصَارَى افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»، فَقَالُوا: «وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

وفي رواية: «وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»^(١).

(١) رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وصححه، ووافقه ابن تيمية والذهبي والبوصيري والشاطبي والألباني والأرنؤوط، وحسنه الترمذي وابن حجر، وجوّده الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء".

(وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) أَي: وَمَنْ هِيَ الْفِرْقَةُ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ؟ (الْجَمَاعَةُ) أَي: أَهْلُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْعِلْمِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ أَثَرِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَتَدْعُوا بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ، وَلَمْ يُبَدِّلُوا بِالْأَزَاءِ الْفَاسِدَةِ. [عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٢/٢٢٣)].

كَلِمَاتٌ لَيْسَتْ غَابِرَةً

* قيل للإمام أبي حنيفة /: «مَا تَقُولُ فِيمَا أَحَدَثَ النَّاسُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؟»، فَقَالَ: «مَقَالَاتُ الْفَلَاسِفَةِ، عَلَيْكَ بِالْأَثَرِ وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَإِيَّاكَ وَكُلَّ مُحَدِّثَةٍ؛ فَإِنَّهَا بِدْعَةٌ»^(١).

* قال الإمام مالك بن أنس /: «إِيَّاكُمْ وَالْبِدْعَ»، قِيلَ: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا الْبِدْعُ؟»، قَالَ: أَهْلُ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا يَسْكُتُونَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ هُمْ بِإِحْسَانٍ»^(٢).

* قال الإمام الشافعي /: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِكُتْبِهِ مِنَ الْعِلْمِ لآخر، وَكَانَ فِيهَا كُتُبُ الْكَلَامِ، لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ»^(٣).

* قال الإمام أحمد بن حنبل /: «مَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ يُفْلِحْ، وَمَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَنْجَهُمَ»^(٤).

وقال أيضًا /: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْكَلَامِ وَإِنْ ذُبُوا عَنِ السُّنَّةِ»^(٥).

* قال تاج الدين السبكي عن الإمام أبي الحسن الأشعري: «وَهُوَ كَبِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْدَهُ»^(٦) وعقيدته وعقيدة الإمام أحمد / وَاحِدَةٌ، لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ وَلَا ارْتِيَابَ، وَبِهِ صَرَحَ الْأَشْعَرِيُّ فِي تَصَانِيفِهِ، وَكَرَّرَ غَيْرَ مَا مَرَّةً أَنَّ عَقِيدَتِي هِيَ عَقِيدَةُ الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ»^(٧).

(١) ذم الكلام وأهله، للهرودي، (٢٠٧/٥).

(٢) ذم الكلام وأهله، (٧٠/٥).

(٣) سير أعلام النبلاء، (٣٠/١٠). وانظر تعريف علم الكلام (ص ٤٢) من هذا الكتاب.

(٤) الإبانة الكبرى، لابن بطّة، (٥٣٨/٢).

(٥) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، (ص: ٢١٠). (ذُبُّوا): دَافَعُوا.

(٦) أي بعد الإمام أحمد.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (٤/ ٢٣٦).

* قال الإمام محمد بن الوليد الطرطوشي المالكي (المتوفى: ٥٢٠هـ): «مَا مَثَلُ مَنْ نَصَرَ الْإِسْلَامَ بِمَذَاهِبِ الْفَلَاسِفَةِ، وَالْأَرَاءِ الْمُنْطَقِيَّةِ، إِلَّا كَمَنْ يَغْسِلُ الثَّوبَ بِالْبَوْلِ» (١).

* وقال أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين: «فَمَنْ تَكُونُ الرَّاعِيَةُ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ» (٢) لكونه لا يعرف وجهة معبوده، فإنه لا يزال مظلم القلب، لا يستنير بأنوار المعرفة والإيمان» (٣).

* قال فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي / في آخر عمره: «لقد تأملتُ الطرق الكلامية (٤) والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريق القرآن، أقرأ في الإثبات: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) (طه: ٥)، (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ) (فاطر: ١٠)، وأقرأ في النفي: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: ١١)، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي» (٥).

(١) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، (١٩ / ٤٩٥).

(٢) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةُ فَاطَلَعَتْ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ لِكُنْيِ صَكَّتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُعْتِقُهَا»، قَالَ: «أَتَبْنِي بِهَا». فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: «فِي السَّمَاءِ». قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: «أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ». قَالَ: «أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». (رواه مُسْلِمٌ).

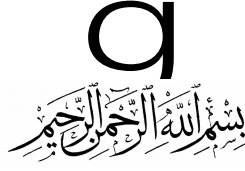
(آسَفُ): أَحْزَنُ وَأَعْتَمْتُ. (صَكَّتُهَا): ضَرَبْتُهَا.

(٣) مجموعة الرسائل المنيرية (١ / ١٨٥).

كان أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين في حيرة واضطراب في صفات الله - عز وجل -، ثم صار إلى مذهب السلف، وألّف رسالةً نُصِحَ لبعض مشايخه من الأشاعرة، وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١ / ١٧٤ - ١٨٧).

(٤) انظر تعريف علم الكلام (ص ٤٢) من هذا الكتاب.

(٥) سير أعلام النبلاء، (٢١ / ٥٠١).



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران: ١٠٢). (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: ١). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا). (الأحزاب: ٧٠-٧١).

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

إِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ هِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات: ٥٦). ولذا كان التوحيد والعقيدة الصحيحة المأخوذة من منبعها الأصلي وموردها المبارك كتاب الله وسنة رسوله هي الغاية لتحقيق تلك العبادة، فهي الأساس لعمارة هذا الكون، وبفقدائها يكون فسادُه وخرابُه واختلالُه.

ولما كان غير ممكن للعقول أن تستقل بمعرفة تفاصيل ذلك بعث الله رسلاً وأنزل كتبه؛ لإيضاحه وبيانه وتفصيله للناس حتى يقوموا بعبادة الله على علم وبصيرة وأسس واضحة ودعائم قويمية، فتتابع رسلُ الله ﷺ على تبليغه، وتوالوا في بيانه، إلى أن ختمهم بسيدهم وأفضلهم وإمامهم نبياً محمد .

فبَلَّغَ الرسالة وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حقَّ جهاده

ودعا إلى الله سرًّا وجهراً، وقام بأعباء الرسالة أكمل قيام، وأوذي في الله أشدَّ الأذى، فصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ، ولم يزل داعياً إلى الله هادياً إلى صراطه المستقيم حتى أظهر الله به الدِّين، وأتم به النِّعمة، ودخل الناس بسبب دعوته في دين الله أفواجا، ولم يَمُتْ حتى أكمل الله به الدِّين وأتم به النِّعمة، وأنزل في ذلك سبحانه قوله: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (المائدة: ٣). فبيَّن الدين كله أصوله وفروعه، كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس / : «مُحَالٌّ أَنْ يُظَنَّ بِالنَّبِيِّ أَنَّهُ عَلَّمَ أُمَّتَهُ الْإِسْتِنْجَاءَ وَلَمْ يَعْلَمَهُمُ التَّوْحِيدَ»^(١).

وقد كان داعيةً إلى توحيد الله وإخلاص الدِّين لله وبُذَّ الشُّرك كله كبيره وصغيره شأن جميع المرسلين؛ إذ أنَّ الرسلَ كلَّهم متَّفِقون على ذلك، متصافرون على الدعوة إليه، بل هو منطلقُ دعوتهم وزبدة رسالتهم وأساس بعثتهم، ولذا ينبغي أن يكون متقرراً لدى كلِّ مسلم وواضحاً لدى كلِّ مؤمن أنَّ العقيدة لا مجال فيها للرأي والأخذ والعطاء، وإنَّما الواجب على كلِّ مسلم في مشارق الأرض ومغاربها أن يعتقد عقيدة الأنبياء والمرسلين، وأن يؤمن بالأصول التي آمنوا بها ودعوا إليها دون تشكُّكٍ أو تردُّدٍ، فهذا شأنُ المؤمنين، وهذا سبيلهم: الإيمان والتسليم والإذعان والقبول، وعندما يكون المؤمن كذلك ترافقه السلامة، ويتحقق له الأمن والأمان، وتركوا نفسه، ويطمئنُّ قلبه، ويكون بعيداً تمام البعد عما يقع فيه ضلال الناس بسبب عقائدهم الباطلة من تناقض واضطراب وشكوك وأوهام وخيرة وتذبذب.

والعقيدة الإسلامية الصحيحة بأصولها الثابتة وأسسها السليمة وقواعدها المتينة هي - دون غيرها - التي تحقِّق للناس سعادتهم ورفعتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة؛ لوضوح معالمها، وصحة دلائلها، وسلامة براهينها وحججها، ولموافقتها للفترة السليمة، والعقول الصحيحة، والقلوب السويَّة^(٢).

(١) أخرج الهروي في "ذم الكلام" عن الشافعي قال: سئل مالك عن الكلام والتوحيد، فقال مالك: «مُحَالٌّ أَنْ يُظَنَّ بِالنَّبِيِّ أَنَّهُ عَلَّمَ أُمَّتَهُ الْإِسْتِنْجَاءَ وَلَمْ يَعْلَمَهُمُ التَّوْحِيدَ».

(٢) باختصار من مقدمة كتاب "أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة"، تأليف: نخبة من العلماء.

وما زال أعداء الدين منذ أن بزغ فجر الرسالة المحمدية يكيّدون المكائد للإسلام وأهله، ويحملون الغل والحقد على هذا الدين ويحاولون جاهدين صد الناس عن الحق المبين وإضعاف المسلمين لأنهم يعلمون أن قوة المسلمين تعني إضعافهم وتنحيّتهم عن القيادة والسيادة للبشرية، ومن أساليب الكفار في الصد عن هذا الدين العظيم ومحاولاتهم لإضعاف المسلمين ما يسعون لتحقيقه جاهدين ببث الفرقة والاختلاف في المجتمع المسلم وإفساد ذات البين إذ من أكثر ما يؤزّمهم الجسد الواحد المسلم البناء المتراس المتحاب.

ولقد كانت محاولاتهم للتفريق منذ العهد النبوي، ويسجل القرآن ذلك ليتنبه المسلمون في حاضرهم ويعتبرون بما حصل من أعدائهم في السابق إذ ما زالوا يسعون لتحقيق الهدف نفسه: التفريق بين المسلمين يقول الله تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبَغُّوْهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (آل عمران: ٩٩).

ففي هذه الآية توبيخ ووعيد من الله تعالى للكفرة من أهل الكتاب على عنادهم للحق وكفرهم بآيات الله وصدّهم عن سبيل الله من أراد من أهل الإيمان بجهدهم وطاقتهم. وهم في ذلك يلتمسون لسبيل الله الزيف والتحريف ويريدون رد الإيمان والاستقامة إلى الكفر والاعوجاج ويطلبون العدول عن القصد ويريدون لأهل دين الله الضلال.

وقد وردت نصوص عدة تأمر بالجماعة وتنهي بالنهي عن الفرقة في موضع واحد مع أن الأمر بالجماعة يستلزم النهي عن الفرقة، والنهي عن الفرقة يستلزم الأمر بالجماعة ولو لم يذكر ذلك فكل من أمر بشيء فقد نهى عن فعل ضده، ومن نهى عن فعل فقد أمر بفعل ضده مما يؤكد وجوب الأمر بالجماعة وترك الفرقة والنهي عنها. ومما ورد في الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة في موضع واحد قوله تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (الأنعام: ١٥٣). وإنما وحّد سبيله لأن الحق واحد، وجمع السبل لتفرّقها وتشعبها.

ولا يكون الاجتماع لمجرد الاجتماع، فالأمر بالاجتماع ليس اجتماعاً على أي شيء أو اجتماعاً على لا شيء، بل هو اجتماع على الدين، اجتماع على كلمة الحق والتسليم لأمر الله ، اجتماع على طاعة الله وطاعة رسوله والعمل بنصوص الشريعة كلها. قال : «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (رواه أبو داود، وصححه الألباني).

وفي هذا الحديث ردٌّ على كل من يطالب باجتماع الأمة لمجرد الاجتماع والسكوت عن باطل المخالف من أهل الأهواء وترك الإنكار عليه في بدعته حتى لا يتعكر صفو هذا الاجتماع أو التقارب المزعوم، ورحم الله الإمام القرطبي إذ يبين الأساس الذي ينبغي أن يكون عليه الاجتماع وبه تتحقق وحدة الصف فيقول: «فَأَوْجَبَ تَعَالَى عَلَيْنَا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَالرُّجُوعَ إِلَيْهِمَا عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، وَأَمَرَنَا بِالْاجْتِمَاعِ عَلَى الْإِعْصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ اعْتِقَادًا وَعَمَلًا، وَذَلِكَ سَبَبُ اتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ وَانْتِظَامِ الشَّتَاتِ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ مَصَالِحُ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ»^(١).

نعم، إن الجماعة والائتلاف لا تتحقق إلا بوحدة المعتقد ووحدة المنهج والسلوك، عندها يتحقق للأمة الاجتماع على الحق والسير على الصراط المستقيم الذي وصاهم ربهم به، والفرقة تقع في الأمة حينما تتعدد المناهج وتتعدد الطرق؛ لذلك بيّن الله لهم أن طريق الحق واحد وأن السبيل إلى الاجتماع واحد، وهو السير على الصراط المستقيم، أما إن أبوا ذلك فإن السبل ستخطفهم ويتشعبوا في الضلالات والبدع، وواقع الأمة الآن شاهد على ذلك.

فبسبب البعد عن المنهج السليم في تلقي العقيدة الصحيحة افرقت الأمة مصداقاً لقول الصادق المصدوق ، فَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قَالَ

(١) باختصار من مقدمة كتاب "أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة"، تأليف: نخبة من العلماء.

وكلام الإمام القرطبي في تفسيره (١٦٤ / ٤).

رَسُولُ اللَّهِ : «إِنَّ الْيَهُودَ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَإِنَّ النَّصَارَى افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثَلَاثَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»، فَقَالُوا: «وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وفي رواية: «وإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(١).

وهذا الكتاب في بيان عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري الذي خرج عن المعتزلة ورجع لعقيدة أهل السنة والجماعة، وبيان أن هناك اختلافاً ظاهراً بين ما كان عليه الإمام أبي الحسن الأشعري ومتقدمو أتباعه الأشاعرة في بعض المسائل، وبين ما استقر عليه الرأي عند المتأخرين منهم في تلك المسائل، وهو ما يؤدي إلى القول بأن الأشاعرة المتأخرين لم يكونوا متبعين تماماً لأبي الحسن الأشعري / وإنما خالفوه في مسائل من الأهمية بمكان، حتى قال بعضهم:

لَوْ حُدِّثَ الْأَشْعَرِيُّ عَمَّنْ لَهُ إِلَى رَأْيِهِ انْتِمَاءٌ

لَقَالَ أَخْبَرَهُمْ بِأَنِّي مِمَّا يَقُولُونَهُ بَرَاءً

فغالبُ المتأخرين من الأشاعرة خالفوا الأشعري في كثير من أقواله، فهم ينفون صفة الاستواء لله والعلو والنزول واليد والعين، وهذه الصفات كلها يخالفون فيها الأشعري نفسه.

وقد استفدتُ كثيراً في هذا الكتاب مما كتبه الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي

(١) رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وصححه، ووافقه ابن تيمية والذهبي والبوصيري والشاطبي والألباني والأرنؤوط، وحسنه الترمذي وابن حجر، وجوّده الحافظ العراقي في "تخریج الإحياء".

(وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) أَي: وَمَنْ هِيَ الْفِرْقَةُ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ؟ (الْجَمَاعَةُ) أَي: أَهْلُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْعِلْمِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ أَثَرِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَتَدَعُوا بِالْتَّخْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ، وَلَمْ يَبْدُلُوا بِالْأَزَاءِ الْفَاسِدَةِ. [عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٢/٢٢٣)].

- حفظه الله - في هذا المجال^(١)، حيث يَبِّنُ الأصول المنهجية التي خالف الأشاعرة فيها أهل السنة والجماعة^(٢)، وأوضحَ عدمَ وجود دليل على دعوى الأشاعرة أن عقيدة عامة المسلمين هي عقيدتهم، وذكر بعض الأمثلة على التناقض في منهجهم.

اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ
بِإِذْنِكَ إِنَّكَ أَنْتَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

شحاتة محمد صقر

sakrmhma@yahoo.com

(١) في كتابه: "منهج الأشاعرة في العقيدة"، و"الأشاعرة عرض ونقض".

(٢) قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين /: «وما أحسن ما كتبه أخونا سفر الحوالي عما علم من مذهبهم، لأن أكثر الناس لا يفهم عنهم إلا أنهم مخالفون للسلف في باب الأسماء والصفات، ولكن لهم خلافاً كثيرة». (شرح الأربعين النووية، ص ٢٩٠).

اعتقاد الأئمة الأربعة^(١)

إن عقيدة الأئمة الأربعة هي العقيدة الجديرة بأن تجمع المسلمين على كلمة سواء وتعصمهم من التفرق في الدين لأنها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله .
فاعتقاد الأئمة الأربعة - أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله - هو ما نطق به الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وليس بين هؤلاء الأئمة - ولله الحمد - نزاع في أصول الدين، بل هم متفقون على الإيمان بصفات الرب ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب

(١) باختصار من: اعتقاد الأئمة الأربعة، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس اعتقاد الأئمة الأربعة، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، وقد جمعه من هذه الكتب وغيرها: الفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة، والفقه الأبسط، للإمام أبي حنيفة، والرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، والرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن حنبل، ومناقب أبي حنيفة للكردي، ومناقب أبي حنيفة للمكي، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر المالكي، ومناقب الشافعي، للبيهقي، وآداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، ومناقب الإمام الشافعي، لأبي الحسن الأبري السجستاني، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، والإبانة الكبرى لابن بطة العكبري، والسنة لعبد الله بن أحمد، والسنة لابن أبي عاصم، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، وتذكرة الحفاظ للذهبي، وتهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن عماد الحنبلي، وشرح الفقه الأكبر للقاري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لللالكائي، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، والشريعة، للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الأجري، وصفة العلو لابن قدامة، وطبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، وطبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، وعقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل الصابوني، والعلو للعلي الغفار للذهبي، شرح الفقه الأكبر للقاري، وقطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، لمحمد صديق خان، ومسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني، ومناقب أبي حنيفة، للإمام أحمد المكي، ومناقب الشافعي للبيهقي، وذم الكلام للهروي، وأحاديث في ذم الكلام وأهله، لأبي الفضل الرازي المقرئ.

واللسان، بل كانوا ينكرون على أهل الكلام من جهمية وغيرهم ممن تأثروا بالفلسفة اليونانية والمذاهب الكلامية.

فعقيدة هؤلاء الأئمة الأربعة هي العقيدة الصحيحة التي جاءت في الكتاب والسنة من منبع صاف لا تشوبه شائبة التأويل والتعطيل أو التشبيه أو التمثيل.

عقيدة الإمام أبي حنيفة /:

أولاً: عقيدته في توحيد الله وبيان التوسل الشرعي وإبطال التوسل البدعي:

١- قال /: «لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استُئيد من قوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (الأعراف: ١٨٠) ...».

٢- وقال /: «يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ أَوْ بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَبِحَقِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» (١).

(١) قال الإمام الشاطبي /: «وَأَمَّا كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُمْ - وَإِنْ أَطْلَقُوا الْكَرَاهِيَةَ فِي الْأُمُورِ الْمُنْهَيَّ عَنْهَا - لَا يَعْنُونُ بِهَا كَرَاهِيَةَ التَّنْزِيهِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا هَذَا اصْطِلَاحٌ لِمُتَأَخِّرِينَ حِينَ ارَادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ. فَيُطْلَقُونَ لَفْظَ الْكَرَاهِيَةِ عَلَى كَرَاهِيَةِ التَّنْزِيهِ فَقَطْ، وَيُخْصَّصُونَ كَرَاهِيَةَ التَّحْرِيمِ بِلَفْظِ التَّحْرِيمِ وَالْمَنْعِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهِمْ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ صَرِيحًا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ. وَيَتَحَامَوْنَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ خَوْفًا بِمَا فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُتَقَفَّزُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ) (النحل: ١١٦)، وَحَكَى مَالِكٌ عَمَّنْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى. فَإِذَا وَجِدَتْ فِي كَلَامِهِمْ فِي الْبِدْعَةِ أَوْ غَيْرِهَا: أَكْرَهُ هَذَا، وَلَا أَحَبُّ هَذَا، وَهَذَا مَكْرُوهٌ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا تَقْطَعَنَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ التَّنْزِيهِ فَقَطْ. [الاعتصام (٢/ ٥٣٧ - ٥٣٨)].

وقال الإمام ابن القيم /: «قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «لَمْ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ وَلَا مِنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا، وَلَا أَدْرَكَتْ أَحَدًا أَقْتَدِي بِهِ يَقُولُ فِي شَيْءٍ: هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ، وَمَا كَانُوا يَجْتَزُّونَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَقُولُونَ: نَكْرَهُ كَذَا، وَنَرَى هَذَا حَسَنًا؛ فَيَنْبَغِي هَذَا، وَلَا نَرَى هَذَا»، وَرَوَاهُ عَنْهُ عَتِيقُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَرَأَى: «وَلَا يَقُولُونَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ، أَمَّا سَمِعْتُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّونَ) (يونس: ٥٩)، الْحَلَالُ: مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

ثانيًا: أقوال الإمام أبي حنيفة / في إثبات الصفات والرد على الجهمية:

- ١- قال /: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى، ولا يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، حيٌّ قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه ووجهه ليس كوجوه خلقه».
- ٢- وقال /: «وله يد ووجه ونفس، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال».
- ٣- وقال /: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئاً، تبارك الله وتعالى رب العالمين».
- ٤- ولما سُئل عن النزول الإلهي قال /: «ينزل بلا كيف».

قُلْتُ (القائل الإمام ابن القيم): «وَقَدْ غَلِطَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ عَلَى أَنْتَمِهِمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ، حَيْثُ تَوَرَّعَ الْأَئِمَّةُ عَنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ التَّحْرِيمِ، وَأَطْلَقُوا لَفْظَ الْكَرَاهَةِ، فَنَعَى الْمُتَأَخِّرُونَ التَّحْرِيمَ عَمَّا أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْكَرَاهَةَ، ثُمَّ سَهَّلَ عَلَيْهِمْ لَفْظَ الْكَرَاهَةِ وَخَفَّتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِمْ فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى التَّنْزِيهِ، وَتَجَاوَزَ بِهِ آخَرُونَ إِلَى كَرَاهَةِ تَرْكِ الْأَوَّلَى، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ؛ فَحَصَلَ بِسَبَبِهِ غَلْطٌ عَظِيمٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَعَلَى الْأَئِمَّةِ». ثم ذكر الإمام ابن القيم أمثلة كثيرة منها قول الإمام أحمد: «لَا يُعْجِبُنِي أَكُلُ مَا ذُبِحَ لِلزَّهْرَةِ وَلَا الْكَوَاكِبِ وَلَا الْكَنِيسَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) (المائدة: ٣)».

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ قَالَ: «لَا يُعْجِبُنِي» فَيَا نَصَّ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَاحْتَجَّ هُوَ أَيْضًا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ لَهُ فِي كِتَابِهِ [انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٠ - ٤١)].

ومما يوضح كلام الإمامين الشاطبي وابن القيم أن الإمام الترمذي قال في سننه: «بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيثَانِ الْحَائِضِ»، وذكر فيه قول رسول الله : «مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي ذُبْرِهَا، أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». [سنن الترمذي (١/ ١٩٩)، والحديث صححه الألباني].

فهل يُعقل أن يستدل الإمام الترمذي بالحديث على الكراهة التنزيهية؟!!

٥- وقال /: «والله تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء».

٦- وقال /: «وهو يغضب ويرضى ولا يقال غضبه عقوبته ورضاه ثوابه».

٧- وقال /: «ولا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبه من خلقه لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته».

٨- وقال /: «وصفاته بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا».

٩- وقال /: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين».

١٠- وقال /: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر».

١١- وقال /: «من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض».

١٢- وقال /: «ومتكلمًا بكلامه، والكلام صفة في الأزل».

١٣- وقال /: «ويتكلم لا ككلامنا».

١٤- وقال /: «والقرآن كلام الله في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي أنزل».

١٥- وقال /: «والقرآن غير مخلوق».

ثالثًا: أقوال الإمام أبي حنيفة / في القدر:

١- جاء رجل إلى الإمام أبي حنيفة / يجادله في القدر فقال له: «أما علمت أن الناظر في القدر كالناظر في عيني الشمس كلما ازداد نظرًا ازداد تحيرًا».

٢- وقال /: «وكان الله تعالى عالمًا في الأزل بالأشياء قبل كونها».

٣- وقال /: «يعلم الله تعالى المعدوم في حالة عدمه معدومًا ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجودًا ويعلم كيف يكون فناؤه».

- ٤- وقال /: «وقدَرُهُ في اللوح المحفوظ».
- ٥- وقال /: «ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته».
- ٦- وقال /: «نقر بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فلما كان الفاعل مخلوقاً فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة».
- ٧- وقال /: «جميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم والله تعالى خالقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره».
- ٨- وقال /: «وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خلقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره، والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبتته وبرضاه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا بمحبته ولا برضائه ولا بأمره».
- ١٠- وقال /: «وهو الذي قدَّر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ».

رابعاً: أقوال الإمام أبي حنيفة / في الإيمان:

قال /: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والإقرار وحده لا يكون إيماناً».

خامساً: قول الإمام أبي حنيفة / في الصحابة :

- ١- قال /: «ولا نذكر أحداً من صحابة رسول الله إلا بخير».
- ٢- وقال /: «ولا نتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ، ولا نوالي أحداً دون أحد».
- ٣- وقال /: «مقام أحدهم مع رسول الله ، ساعة واحدة خير من عمل أحدنا جميع عمره وإن طال».
- ٤- وقال /: «ونقر بأن أفضل هذه الأمة بعد نبينا محمد : أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله عليهم أجمعين».

عقيدة الإمام مالك بن أنس /:

أولاً: قوله في التوحيد:

١ - عن جعفر بن عبد الله قال: «كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال: «يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟»، فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته. فنظر إلى الأرض وجعل ينكت بعود في يده حتى علاه الرخصاء - يعني العرق - ثم رفع رأسه ورمى بالعود وقال: «الكيفُ غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة». وأمر به فأخرج.

٢ - وقال /: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان».

ثانياً: قوله / في القدر:

١ - أخرج ابن أبي عاصم عن سعيد بن عبد الجبار قال: «سمعت مالك بن أنس يقول: رأيي فيهم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا - يعني القدرية -»^(١).

٢ - وعن مروان بن محمد الطاطري قال: «سمعت مالك بن أنس يسأل عن تزويج القدري؟ فقرأ: (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ) (البقرة: ٢٢١) ...».

٣ - وقال القاضي عياض: «قال مالك: «لا تجوز شهادة القدري الذي يدعو، ولا الخارجي والرافضي».

ثالثاً: قوله / في الإيمان:

١ - عن عبد الرزاق بن همام قال: «سمعت ابن جريج وسفيان الثوري ومعمربن راشد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس يقولون: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

٢ - وقال /: «الإيمان قول وعمل».

(١) أي من لا يؤمنون بالقدر.

رابعًا: قوله / في الصحابة :

١- قال الإمام مالك بن أنس / : «مَنْ تَنَقَّصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، أَوْ كَانَ فِي قَلْبِهِ عَلَيْهِمْ غِلٌّ ، فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا) (الحشر: ١٠) . فَمَنْ تَنَقَّصَهُمْ أَوْ كَانَ فِي قَلْبِهِ عَلَيْهِمْ غِلٌّ ، فَلَيْسَ لَهُ فِي الْفَيْءِ حَقٌّ» .

٢- عن رجل من ولد الزبير قال : «كنا عند مالك فذكروا رجلاً يتنقص أصحاب رسول الله ، فقرأ مالك هذه الآية : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ) - حتى بلغ - (يُغِيبُ الرُّزَّاعَ لِيُغِظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ) ^(١) (الفتح: ٢٩) . فقال مالك : «مَنْ أَصْبَحَ فِي قَلْبِهِ غِيظٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَدْ أَصَابَتْهُ الْآيَةُ» .

عَقِيدَةُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ / :

أولاً: قوله / في التوحيد:

١- قال / : «نُتِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَرَدَتْ بِهَا السُّنَّةُ وَنَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْهُ كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: ١١)» .

٣- وقال / : «مَنْ قَالَ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ» .

ثانيًا: قوله / في القدر:

قال / : «إِنْ مَشِئَةُ الْعِبَادَةِ هِيَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَخْلُقُوا أَعْمَالَهُمْ وَهِيَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنَّ الْقَدْرَ خَيْرٌ وَشَرٌّ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ ، وَمَسْأَلَةُ أَهْلِ الْقُبُورِ حَقٌّ ، وَالْبَعْثُ حَقٌّ ، وَالْحِسَابُ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَنُ» .

(١) قَالَ تَعَالَى : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ الشُّجْرِ ذَلِكَ مَثَلُهمْ فِي التَّوَرَاتِ وَمَثَلُهمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرْنَجٍ أَخْرَجَ سَطْرَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الرُّزَّاعَ لِيُغِظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (الفتح: ٢٩) .

ثالثًا: قوله / في الإيمان:

١- قال / : «الإيمان قول وعمل واعتقاد بالقلب».

٢- وقال / : «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

رابعًا: قوله / في الصحابة :

١- قال / : «أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله في القرآن والتوراة والإنجيل وسبق لهم لسان رسول الله من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله، وهنأهم بما أتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، فهم أدّوا إلينا سنن رسول الله ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله عامًا وخاصًا وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجعلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم».

٢- وقال / : «أفضل الناس بعد رسول الله ، أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي».

٣- عن يوسف بن يحيى البويطي قال: «سألت الشافعي أصلي خلف الرافضي؟»، قال: «لا تصل خلف الرافضي ولا القدري ولا المرجي»، قلت: «صِفْهُمْ لَنَا»، قال: «من قال: الإيمان قول فهو مرجي، ومن قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامين فهو رافضي، ومن جعل المشيئة إلى نفسه فهو قدري».

عقيدة الإمام أحمد بن حنبل /:

أولاً: قوله / في التوحيد:

١- قال /: «لم يزل الله متكلمًا، والقرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يوصف الله بشيء أكثر مما وصف به نفسه عز وجل».

٢- وقال /: «من زعم أن الله لا يتكلم فهو كافر».

٣- وقال /: «نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يُحَدُّه أحد، فصفت الله منه وله وهو كما وصف نفسه لا تدركه الأبصار».

٤- وقال /: «من زعم أن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر مكذب بالقرآن».

ثانيًا: قوله / في القدر:

١- قال /: «ويؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومُره من الله».

٢- وقال /: «والقدر خيره وشره وقليله وكثيره، وظاهره وباطنه، وحلوه ومُره، ومحبوته ومكروهه، وحسنه وسيئه، وأوله وآخره من الله قضاء قضاه على عباده وقدر قدره، ولا يعدو واحد منهم مشيئة الله ولا يجاوز قضاءه».

ثالثًا: قوله / في الإيمان:

١- قال /: «الإيمان يزيد وينقص».

٢- وقال /: الصلاة والزكاة والحج والبر من الإيمان والمعاصي تُنقص الإيمان».

رابعًا: قوله / في الصحابة :

١- قال /: «ومن السُّنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ، كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ، أو أحدًا منهم فهو مبتدع، رافضي خبيث، لا يقبل الله منه صرفًا، ولا

عدلاً، بل حبهم سُنَّةٌ، والدعاء لهم قرينة، والافتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة».

ثم أصحاب رسول الله ، بعد الأربعة خير الناس، ولا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا بنقص، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه».

٢- وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن الأئمة فقال: «أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي».

٣- وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن قوم يقولون: «إن علياً ليس بخليفة»، قال: «هذا قول سوء ردي».

٤- وقال /: «من لم يثبت الخلافة لعلي فهو أضلُّ من حمار أهله».

قواعد في الأسماء والصفات (١)

أسماء الله هي كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به؛ مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير؛ فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع والبصر، أما الصفات؛ فهي نُعُوت الكمال القائمة بالذات؛ كالعلم والحكمة والسمع والبصر؛ فالاسم دل على أمرين، والصفة دلت على أمر واحد، ويقال: الاسم متضمن للصفة، والصفة مستلزمة للاسم.

وَيُمَيِّزُ الاسم عن الصفة، والصفة عن الاسم أمور، منها:

أولاً: أن الأسماء يشتق منها صفات، أما الصفات؛ فلا يشتق منها أسماء، فنشتق من أسماء الله الرحيم والقادر والعظيم، صفات الرحمة والقدرة والعظمة، لكن لا نشق من صفات الإرادة والمجيء والمكر اسم المريد والجائي والماكر.

ثانياً: أن الاسم لا يُشتق من أفعال الله؛ فلا نشق من كونه يحب ويكره ويغضب اسم المحب والكاره والغاضب، أما صفاته؛ فتشتق من أفعاله فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال، لذلك قيل: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

ثالثاً: أن أسماء الله وصفاته تشترك في الاستعاذة بها والحلف بها (٢)، لكن تختلف في التعبد والدعاء، فَيَتَعَبَدُ اللهُ بِأَسْمَائِهِ، فنقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، لكن لا يُتَعَبَدُ بِصِفَاتِهِ؛ فلا نقول: عبد الكرم، وعبد الرحمة، وعبد العزة؛ كما أنه يُدْعَى اللهُ بِأَسْمَائِهِ، فنقول: يا رحيم! ارحمنا، يا كريم! أكرمنا، يا لطيف! الطف بنا، لكن لا ندعو صفاته فنقول: يا رحمة الله! ارحمينا، أو: يا كرم الله! أو: يا لطف الله! ذلك

(١) باختصار من كتاب: صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، للشيخ علوي بن عبد القادر السَّقَّاف.

(٢) فيجوز أن نحلف ونستعيذ بالله وأسمائه وصفاته فنقول: والله، والرحمن، وهكذا، وكذلك يجوز أن نقول: نعوذ بالله، ونعوذ بالرحمن، ونعوذ بعزة الله وقدرته.

أن الصفة ليست هي الموصوف؛ فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة لله، وكذلك العزة، وغيرها؛ فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التعبد إلا لله، ولا يجوز دعاء غير الله.

قواعد عامة في الصفات:

القاعدة الأولى: إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، أو أثبتته له رسوله ؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل؛ لأن الله أعلم بنفسه من غيره، ورسوله أعلم الخلق بربه.

القاعدة الثانية: نفى ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ، مع اعتقاد ثبوت كمال ضده لله تعالى؛ لأن الله أعلم بنفسه من خلقه، ورسوله أعلم الناس بربه؛ فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته، ونفي الظلم يتضمن كمال عدله، ونفي النوم يتضمن كمال قيوميته.

القاعدة الثالثة: صفات الله توقيفية؛ فلا يُثبت منها إلا ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله ، ولا يُنفى عن الله إلا ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ؛ لأنه لا أحد أعلم بالله من نفسه تعالى، ولا مخلوق أعلم بخالقه من رسول الله .

القاعدة الرابعة: التوقف في الألفاظ المجملة التي لم يرد إثباتها ولا نفيها، أما معناها؛ فيُستفصل عنه، فإن أريد به باطل يُنزّه الله عنه؛ ردّ، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله؛ قبل، مع بيان ما يدل على المعنى الصواب من الألفاظ الشرعية، والدعوة إلى استعماله مكان هذا اللفظ المجمل الحادث.

مثاله: لفظة (الجهة): نتوقف في إثباتها ونفيها، ونسأل قائلها: ماذا تعني بالجهة؟ فإن قال: أعني أنه في مكان يحويه. قلنا: هذا معنى باطل يُنزّه الله عنه، ورددناه. وإن قال: أعني جهة العلو المطلق؛ قلنا: هذا حق لا يمتنع على الله. وقبلنا منه المعنى، وقلنا له: لكن الأولى أن تقول: هو في السماء، أو في العلو؛ كما وردت به الأدلة الصحيحة، وأما لفظة (جهة)؛ فهي مجملة حادثه، الأولى تركها.

القاعدة الخامسة: كل صفة ثبتت بالنقل الصحيح؛ وافقت العقل الصريح، ولا بد.

القاعدة السادسة: قطع الطمع عن إدراك حقيقة الكيفية؛ لقوله تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) (طه: ١١٠).

القاعدة السابعة: صفات الله تُثبت على وجه التفصيل، وتُنفي على وجه الإجمال. فالإثبات المفصل؛ كإثبات السمع والبصر وسائر الصفات، والنفي المجمل كفي المثلية في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: ١١).

القاعدة الثامنة: كل اسم ثبت لله؛ فهو متضمن لصفة، ولا عكس. مثاله: اسم الرحمن متضمن صفة الرحمة، والكريم يتضمن صفة الكرم، واللطيف يتضمن صفة اللطف... وهكذا، لكن صفاته: الإرادة، والإتيان، والاستواء، لا نشق منها أسماء، فلا نقول: المرید، والآتي، والمستوي.. وهكذا

القاعدة التاسعة: صفات الله تعالى كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

القاعدة العاشرة: صفات الله ذاتية وفعلية، والصفات الفعلية متعلقة بأفعاله، وأفعاله لا تنتهي لها، قَالَ تَعَالَى: (وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) (إبراهيم: ٢٧).

القاعدة الحادية عشرة: دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة:

- إما التصريح بها: مثل: الرحمة، والعزة، والقوة، والوجه، واليدين، والأصابع... ونحو ذلك.
- أو تَضَمُّنُ الاسم لها، مثل البصير متضمن صفة البصر، والسميع متضمن صفة السمع... ونحو ذلك.
- أو التصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها. مثل قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥)، دالٌّ على الاستواء، (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ) (السجدة: ٢٢)، دالٌّ على الانتقام... ونحو ذلك.

القاعدة الثانية عشرة: صفات الله يستعاذ بها ويُحلف بها.
ومنها قوله : «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ». (رواه مسلم).

القاعدة الثالثة عشرة: الكلام في الصفات كالكلام في الذات. فكما أن ذاته حقيقية لا تُشبه الذوات؛ فهي متصفة بصفات حقيقية لا تشبه الصفات، وكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، كذلك إثبات الصفات.

القاعدة الرابعة عشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. فمن أقر بصفات الله؛ كالسمع، والبصر، والإرادة، يلزمه أن يقر بمحبة الله، ورضاه، وغضبه، وكراهيته.

القاعدة الخامسة عشرة: ما أضيف إلى الله مما هو غير بائن عنه؛ فهو صفة له غير مخلوقة، وكلُّ شيء أضيف إلى الله بائن عنه؛ فهو مخلوق؛ فليس كل ما أضيف إلى الله يستلزم أن يكون صفةً له.

مثال الأول: سمعُ الله، وبصرُ الله، ورضاه، وسخطُه.

ومثال الثاني: بيت الله، وناقة الله.

القاعدة السادسة عشرة: صفات الله وسائر مسائل الاعتقاد تثبت بها ثبت عن رسول الله ، وإن كان حديثاً واحداً، وإن كان آحاداً.

القاعدة السابعة عشرة: معاني صفات الله الثابتة بالكتاب أو السنة معلومة، وتُفسَّر على الحقيقة، لا مجاز ولا استعارة فيها البتة، أمَّا الكيفية؛ فمجهولة.

القاعدة الثامنة عشرة: ما جاء في الكتاب أو السنة، وجب على كل مؤمن القول بموجبه والإيمان به، وإن لم يفهم معناه.

القاعدة التاسعة عشرة: باب الأخبار أوسع من باب الصفات، وما يطلق عليه من الأخبار؛ لا يجب أن يكون توقيفياً؛ كالقديم، والموجود، والشيء، والذات ^(١)، ولا يقال إن من أسماء الله الشيء، والذات، أو إن من أسمائه القديم، والموجود.

القاعدة العشرون: صفات الله لا يقاس عليها. فلا يقاس السخاء على الجود، ولا الجلد على القوة، ولا الاستطاعة على القدرة، ولا الرقة على الرحمة والرافة، ولا المعرفة على العلم... وهكذا؛ لأن صفات الله لا يتجاوز فيها التوقيف؛ كما مر في القاعدة الثالثة.

القاعدة الحادية والعشرون: صفات الله لا حصر لها؛ لأن كل اسم يتضمن صفة - كما مرَّ في القاعدة الثامنة -، وأسماء الله لا حصر لها، فمنها ما استأثر الله به في علم الغيب عنده.

(١) والأفضل والأسلم في باب الأخبار أن يُصار إلى اللفظ الوارد في الكتاب والسنة عند وجود مثل هذا اللفظ، فنقول: "الأول" بدل القديم، ونقول: "الآخر" بدل الأزلي والأبدي، والتعبير بالمنصوص أولى وأحرى.

وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق

تعددت الفرق الإسلامية وتباينت مفاهيمهم وادعت كل طائفة أنها هي التي على الحق وغيرها على الباطل. ولا عبرة بادعاء أي طائفة والعبرة إنما هي بعرضها على الكتاب والسنة فما وافقهما فهو على الحق وما خالفهما فهو على الباطل كائنًا المخالف من كان، وكان لأهل السنة بتوفيق الله موقفهم المتميز بين تلك الفرق كلها.

أهل السنة والجماعة، كما يتضح من اسمهم، أول ما يميزهم وأعظم خاصية لهم هي أنهم يتمسكون بكتاب الله وبسنة رسول الله قولاً وعملاً واعتقاداً ظاهراً وباطناً، فلا يأخذون دينهم وإيمانهم واعتقادهم من غير كتاب الله وسنة رسوله ، كائناً من كان ذلك المصدر، ولا يقدمون بين يدي الله ورسوله ، ولا يرفعون أصواتهم فوق صوت رسول الله . ولا يرضون أن يرفع أحدٌ صوته فوق صوت رسول الله بأن يُحدث في هذا الدين أمراً مخالفاً لهديه، مجاناً لسنته.

ولو نظرنا نظرة إجمالية، لوجدنا أن المناهج هي في الأصل ثلاثة :

المنهج الأول: هو ذلك المنهج الذي ينحى المنحى العقلي، الذي يدعي بزعمه العقل، وتحكيم العقل والمنطقية والنظريات العقلية.

والمنهج المضاد: هو ذلك المنهج الذي يستقي ويستمد، من الكشف أو من الذوق أو من الوجد وما شابه ذلك، أي المعايير غير العقلية معيار العاطفة، أو معيار الظن.

والأول هو منحى أهل الكلام عموماً من المعتزلة والأشاعرة ومن جرى مجراهم، هذا المنحى يجعل الدين والإيمان والعقيدة فكرة عقلية، فالإيمان عندهم فكرة عقلية. والمنهج المضاد، هو منهج أهل التصوف والتفهم بغير المشروع، وهؤلاء يجعلون الإيمان والعقيدة تجربة روحية.

وميز الله أهل السنة والجماعة بالرجوع إلى الكتاب والسنة، فعرفوا للعقل قيمته ومنزلته، وعرفوا للحقائق والأذواق الإيمانية الحققة، قيمتها ومنزلتها. والحكم في ذلك كله هو النص من الوحي من كتاب الله وسنة رسوله ، كما قال الله لنبيه محمد : (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ) (الأنبياء: ٤٥).

ولا يوجد عند أهل السنة والجماعة تصور معارضة أو تضاد بين العقل الصحيح السليم، وبين الوحي، ولا بين الذوق الإيماني الصحيح وبين الوحي، فضلا عن أن يقول كما قال أولئك: عند التعارض يقدم العقل، أو يقدم الكشف، أو يقدم أي شيء غير كتاب الله وسنة رسوله ، بل إن من أصول أهل السنة والجماعة أن أقوال أئمة أهل السنة والجماعة ابتداء من الصحابة ومرورا بالتابعين ثم بالأئمة الأربعة والسلف الصالح أجمعين أقوال هؤلاء - على الرغم من قدرهم وفضلهم - لا يمكن بأية حالة من الأحوال أن يعارض بها نص من الكتاب والسنة على الإطلاق، وإنما هي في منزلة بعد منزلة النص عن رسول الله .

فلا يمكن أن يقدموا قول أحد، كائن من كان على قول رسول الله ، وإن كان صحابياً ذا فضل، أو إماماً مجتهداً، فضلا عن أن يقدموا على كلامه أحد المبتدعة أو الضالين أو أصحاب الكلام وأصحاب الأذواق والموازن والكشوفات الباطلة. وبهذا تميز منهج أهل السنة والجماعة.

وينقلنا إلى الميزة الأخرى، فمنهجهم قائم على العلم، فهم في كل أمر، وفي كل حكم يطلبون الدليل من الكتاب والسنة، ولهذا نجد أن علماء السنة (الذين كتبوا والذين لم يدونوا) نجد أنهم جميعاً من أهل السنة والجماعة. فأهل السنة والجماعة، أكثر طوائف الأمة حرصاً على السنة وتدوينها لها، وحفظاً. فأهل السنة والجماعة يهتمون بكتاب الله حفظاً وتلاوة، ويهتمون بسنة النبي حفظاً وفهماً، وكذلك تصحيحاً وتضعيفاً. فالحديث الضعيف، فضلاً عن الموضوع لا يُعتمد به ولا يُعمل به، فضلاً عن الكشوفات، أو الآراء أو المنامات التي يعتمد عليها غيرهم. فهم إذاً يتميزون بالبصيرة

وبالمنهج الصحيح، وهو منهج العلم المتلقي عن رسول الله بواسطة الرجال الثقات الذين لم تشهد أمة من الأمم على الإطلاق مثلهم في الحصر والضبط والدقة والفهم والاستنباط.

ومن خصائص أهل السنة والجماعة، التي لا يشاركون فيها غيرهم أنهم موعودون بالنجاة من عذاب الله تبارك وتعالى يوم القيامة، وذلك مبني على أنهم هم الطائفة المهتدية التي ثبتت على الصراط المستقيم في هذه الحياة الدنيا، وأن غيرهم متوعد بالهلاك والعقوبة في الآخرة، وعندما نقول أن أهل السنة موعودون بالنجاة وأن غيرهم متوعد بالهلاك، لا يعني ذلك أن كل فرد من أهل السنة والجماعة هو ممن يدخل الجنة ابتداء، كما لا يعني ذلك أن كل فرد من غير أهل السنة والجماعة لا يدخل الجنة انتهاء، أو لا يدخلها ابتداء، ولكن من حيث الجملة أهل السنة موعودون بالنجاة وأهل البدع متوعدون بالهلاك.

ثم أهل البدع طوائف، فمن خرج عن الملة فهذا حكمه حكم المشركين والمنافقين في النار خالدا فيها مخلدا. أما غيرهم، فإن الله ينصب الميزان يوم القيامة وتوضع حسناتهم وسيئاتهم في كفتي الميزان، فما رجح منها فإن الله تعالى لا يظلم أحدا. فهم يدخلون في أهل الكبائر الذين تنالهم شفاععة النبي ابتداءً وقد تنالهم بعد دخول النار فيخرجون منها.

أما أهل السنة والجماعة فمن كان منهم تام الاهتداء في الدنيا، فهو تام النجاة في الآخرة، فمن كان تام الاهتداء منهم، تاركاً للظلم الذي هو الشرك، وتاركاً للظلم الأصغر وهو المعاصي والذنوب مجتنباً للكبائر، فهذا يكون ناجياً النجاة الكاملة يوم القيامة. وأما من كان من أهل السنة والجماعة، ولكنه على معصية من المعاصي كالزنى والسرقة أو شرب الخمر أو ما شابه ذلك، فإنه يدخل في الوعيد الذي توعد الله به من فعل ذلك، ولكنه مع دخوله في الوعيد فالشفاعة له أرجى بلا شك ممن كان من أهل الكبائر من غير أهل السنة والجماعة. فمن كان من أهل السنة والجماعة فهو أرجى وأقرب إلى رحمة الله من غيره.

وما يميز أهل السنة والجماعة ويختصون به دون غيرهم من الطوائف، أنهم أمة وسط، وهذه الوسطية تتجلى في أمور الإيمان والعقيدة جميعاً. وكما أن هذه الأمة (أي أهل القبلة عموماً) جعلها الله تبارك وتعالى أمة وسطاً. فأهل السنة هم وسط أهل هذه الأمة وخيارها، وهم أصحاب المنهج الوسط في هذه الأمة.

إن وسطية أهل السنة والجماعة في هذه الأمة؛ إنما هي في حقيقتها امتداداً لوسطية هذه الأمة وعدالتها وخيرتها؛ بل إن أهل السنة الذين هم أصحاب رسول الله ومن تبعهم بإحسان من هذه الأمة على ما كانوا عليه من الهدى والتمسك بالكتاب والسنة هم النموذج لهذه الأمة، التي أثنى الله عليها خيراً فقال: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (البقرة: ١٤٣). وأهل السنة في مسائل العقيدة والعبادة والسلوك وسط بالنسبة للفرق الأخرى ممن ينتسبون إلى الإسلام:

١ - وسطية أهل السنة بالنسبة لأسماء الله تعالى وصفاته بين الفرق المنتسبة إلى الإسلام:

توسط أهل السنة والجماعة بين المعطلة وبين المشبهة في باب أسماء الله وصفاته. وتظهر وسطية أهل السنة في باب الأسماء والصفات بمقارنة عقيدتهم بعقائد المخالفين من الفرق ذلك أن أهل السنة يؤمنون بأن لله أسماء وصفات حسنى وصف بها نفسه في كتابه الكريم وعلى لسان نبيه العظيم آمن بها السلف كما وردت من غير تعطيل ولا تمثيل ولا تأويل.

إن المشبهة مذهبهم أن الله في صفاته وأسمائه مثل الإنسان تماماً. أما أهل التعطيل، فقد نفوا عن الله تعالى اتصافه بالأسماء أو بالصفات بحجة تنزيه الله تعالى عن التشبيه. وأما الأشاعرة فقد تناقض موقفهم حيث أثبتوا الأسماء وبعض الصفات ثم أولوا أو نفوا بعضها الآخر أو أرجعوها إلى الإرادة والمشية لا غير، ومعلوم أن ما نفوه عن الله تعالى يعتبر تعطيلاً، ويلزمهم أن يقولوا فيما نفوه مثل قولهم فيما أثبتوه وإلا كان إثباتهم ونفيهم تحكماً بلا دليل صحيح.

أما أهل السنة فأثبتوا الأسماء والصفات دون أن ينساقوا إلى التشبيه بل لم يخطر في أذهانهم أن إثبات الأسماء والصفات يستلزم المشابهة والمماثلة لمعرفتهم أن الاتفاق في التسميات لا يلزم منه الاتفاق في الذات، كما أنهم لم يعطلوا الله تعالى عن دلائل أسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه، بل أثبتوا من الأسماء والصفات ودلائلها كما يليق به تعالى، وهو المسلك الحق الذي يجب اتباعه ونبذ ما عليه المعطلة والمشبهة أهل الإفراط والتفريط.

فوسطية أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته أنهم الطائفة الوحيدة التي أثبتت لله جميع ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات، في كتابه أو على لسان رسوله مع تحقيقها للتنزيه وسلامة قولها من التشبيه والتمثيل. وليس ذلك إلا لها.

فإن الجهمية المحضة، نفوا الأسماء والصفات. والمعتزلة: أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات. والكَلَابِيَّة والأشاعرة: أثبتوا الأسماء، وبعض الصفات، ونفوا وأولوا البعض الآخر؛ وأهل السنة لما أثبتوا جميع الأسماء والصفات، كان قولهم خيراً من قول الجميع. فأهل السنة هم الطائفة الوحيدة التي عملت بمقتضى قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١)؛ إذ كل طائفة عداها إنما عملت بشطر من هذه الآية وضيعت الشطر الآخر.

٢- وسطية أهل السنة في نصوص الوعد والوعيد:

والمراد بالوعد: النصوص المتضمنة وعد الله لأهل طاعته بالثواب والجزاء الحسن والنعيم المقيم. وأما الوعيد فالمراد به: النصوص التي توعد فيها الله للعصاة بالعذاب والنكال. والنصوص الواردة في الوعد والوعيد كثيرة، سواء في كتاب الله ، أو من سنة رسوله . وتجاه هذه النصوص وما شابهها افتراق الناس في باب الوعد والوعيد إلى طرفين وواسطة:

طرف غَلَبَ نصوص الوعد، وأغفل نصوص الوعيد، وهم المرجئة الخالصة؛ فقالوا: كل ذنب سوا الشرك فهو مغفور، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

والطرف المقابل لهم وهم الخوارج والمعتزلة قالوا بخلود أصحاب الكبائر في النار، وهؤلاء قد ضلوا في الوعد والوعيد جميعاً.

فأما ضلالهم في الوعيد فواضح؛ حيث جرهم قولهم به إلى تكفير أصحاب الكبائر ووجوب إدخالهم النار وتخليد هم فيها، وقالوا: إنه لا يجوز أن يغفر الله لهم إذا لم يتوبوا، ويكفي أن قولهم هذا يناقض قول الله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (النساء: ٤٨، ١١٦). فمن أين لهم أنه لا يشاء المغفرة لهم، مع كونهم ليسوا كفاراً ولا مشركين، والنص إنما دل على عدم المغفرة للمشارك به سبحانه، والذين لا يغفر لهم هم الكافرون والمشركون.

وأما ضلالهم في الوعد: فلا يجابهم ذلك على الله بطريق الاستحقاق والعوض، فقالوا إن الله تعالى إذا كلفنا الأفعال الشاقة؛ فلا بد أن يكون في مقابلها من الثواب ما يقابلها.

أما أهل السنة الذين يمثلون نقطة التوازن بين الطرفين؛ فإنهم يأخذون بنصوص الوعد والوعيد، فيجمعون بين الخوف والرجاء، لم يفرطوا في نصوص الوعيد والمرجئة الخالصة الذين قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب، ولم يغلو غلو الخوارج والمعتزلة في نصوص الوعيد.

فكان قولهم في الوعيد أنه: يجوز أن يعفو الله عن المذنب، وأنه يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد. فكل من مات غير مشرك بالله فهو داخل تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه. وأنه إن عذبه لا يخلده في النار كالكفار.

وقالوا في الوعد: إن الله لا يخلف وعده، وإنه لا بد أن يثيب أهل الإيمان به وأهل طاعته بحكم وعده لهم بذلك، لا بحكم استحقاقهم عليه فإن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً.

٣- وسطية أهل السنة في الإيمان والحكم على أصحاب المعاصي:

وتظهر وسطية أهل السنة في أصحاب المعاصي من خلال معرفة حكمهم عليهم في الدنيا والآخرة وحكم المخالفين عليهم في الدنيا والآخرة أيضاً. فعند أهل السنة حكم العاصي في الدنيا أنه لا يخرج عن اسم الإسلام ويقال له مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وأما في الآخرة فحكمه إلى الله تعالى إن شاء غفر له وإن شاء عاقبه ولا يخلد في النار مثل سائر الكفار إن دخلها، وهذا هو الذي تجتمع عليه النصوص من كتاب الله تعالى ومن سنة نبيه .

أما غير أهل السنة فكانوا بين إفراط وتفريط في الحكم على العاصي فقد حكم عليه بعضهم كالخوارج بأنه كافر في الدنيا ومخلد في الآخرة في النار أو هو في منزلة بين المنزلتين في الدنيا فلا هو مؤمن ولا هو كافر ولكنه في الآخرة مخلد في النار، أما المرجئة فحكموا بإيمانه إيماناً كاملاً في الدنيا وهو في الآخرة مع النبيين الصديقين والشهداء.

والاختلاف في ذلك مبني على اختلافهم في حقيقة الإيمان الواجب؛ فالخوارج والمعتزلة، والمرجئة الخالصة جعلوا الإيمان شيئاً واحداً لا يتبعض ولا يتجزأ؛ فهو عند الخوارج والمعتزلة: مجموع: التصديق القلبي، والنطق اللساني، والعمل بالجوارح، وهو فعل الطاعات وترك المعاصي. وإذا ذهب بعضه بارتكاب كبيرة ذهب كله. فمن فعل ذنباً زال بعض الإيمان فيزول كله فيخلد صاحبه في النار.

والإيمان عند المرجئة الخالصة مجرد المعرفة، والأعمال ليست منه.

أما أهل السنة فإن الإيمان عندهم هو مجموع: التصديق القلبي، والنطق اللساني، والعمل بالجوارح، لكنهم يرون أنه يتبعض ويتجزأ، ويزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

٤- وسطية أهل السنة في الإيمان بالقدر:

توسَّط أهل السنة بين القدرية والجبرية في باب القضاء والقدر. فالقدرية الذين نفوا القدر ولم يثبتوه قالوا إن أفعال العباد لا تدخل تحت قضاء الله وقدره وأن الله لا

يعلم بوقوعها قبل أن تقع فنسبوا الجهل إلى الله تعالى. والجبرية غلوا في إثبات القدر فقالوا إن الإنسان مجبور في أفعاله فهو كالريشة في الهواء إذا تحرك تحركت لا فعل له ولا قدرة ولا مشيئة فنسبوا الظلم إلى الله تعالى. أما أهل السنة والجماعة فأثبتوا القدر وأثبتوا أن العباد فاعلون حقيقة وأن فعل العبد واقع بقضاء الله وقدره ومشيئته.

فمذهب أهل السنة أن القدر سر الله تعالى وأن الواجب على المسلم الإيمان به دون تعمق لما وراء الأدلة وترك الاحتجاج به على فعل المعاصي والإيمان بتقدير الله تعالى لكل الأمور بمشيئته، وأن الله هو الخالق لكل شيء بها فيها أفعال العباد ولكنها لا تسمى فعل الله بل هي أفعال العباد والله هو الذي أقدرهم على فعلها ولو شاء لما فعلوها.

وهذا بخلاف ما تقوله الجبرية الذين يرون أن الله هو الخالق لها ثم يضيفون قولهم الخاطئ أن العباد لا قدرة لهم على الفعل وإنما هم كريشة في مهب الريح وأن الخالق والفاعل معاً هو الله تعالى، ومن هنا نشأ خطأهم، وكذلك خطأ القدرية الذين زعموا أن العبد هو الخالق لفعله وقدرته وإرادته دون أي تدخل من الله تعالى، وأهل السنة توسطوا في ذلك فأثبتوا مشيئة الله الكونية والشرعية وقدرة الله على كل شيء وأثبتوا أن العبد له قدرة ومشية لا تخرج عن مشيئة الله تعالى وقدرته وهو الفاعل للفعل حقيقة.

أركان القدر أو مراتبه أربعة لا يعد المرء بمؤمناً بالقدر حقاً؛ إلا إذا حقق الإيمان بها جميعاً وهي:

- علم الله بالأشياء قبل وقوعها.
- كتابته لها بعد علمه بها.
- مشيئته وإرادته لها أنها لا تقع إلا بمشيئته وإرادته.
- خلقه لجميع الأعمال وتكوينه وإيجاده لها، وأن كل ما سواه مخلوق.

٥- وسطية أهل السنة في موقفهم من الصحابة :

وقف أهل السنة بالنسبة للصحابة بين غلو الغالين وتقصير المخالفين وقد تميز موقفهم منهم بأمور كثيرة منها:

- أن الصحابة هم خير البشر بعد الأنبياء ‡ .
- الاعتراف بكل ما ذكر عنهم من الفضائل في القرآن والسنة وأقوال أهل العلم.
- السكوت عما شجر بينهم من اختلاف وفتن داخلية ولا نذكرهم إلا بخير.
- الشهادة بالجنة لمن شهد له الرسول بها أو جاءت في القرآن.
- الاعتراف بأنهم كلهم على فضل ولكنهم يتفاضلون فيما بينهم وأن أفضلهم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي جميعاً دون انتقاص لفضل كل منهم، وأن خلافة كل واحد منهم ثابتة على النهج الصحيح، وأن من أسلم قبل الفتح وبيعة الرضوان أفضل ممن أسلم بعد ذلك.
- الاقتداء بهم والتحلي بفضائلهم واقتفاء آثارهم.
- لا نرفع أحداً منهم فوق منزلته ولا ندعي له فضائل لم تثبت، وهم في غنى عن مدحهم بما لم يثبت لهم.
- الإيمان بأن زوجات النبي طاهرات مطهرات وأنهن أمهات المؤمنين ويؤمنون بوجوب محبة أهل البيت ويقدمونهم وفق وصية النبي بهم دون إفراط ولا تفريط.
- لا يدعون عصمة أي شخص كائناً من كان مع الاعتقاد أن من جاء بعدهم لا يصل إلى جزيل ما أعد الله لهم من الثواب لأن مدّ أحدهم خير من إنفاق مثل جبل أحد ذهباً من غيرهم.

• لا يكفّرون أحدًا من الصحابة ، ولا اعتبار للمرتدين بعد وفاة النبي .

• يتولون الصحابة كلهم ويترضون عنهم بخلاف الرافضة وغيرهم من الفرق الضالة وهذه المزاي التي اتسم بها أهل السنة كانوا وسطًا فيما يتعلق بجانب الصحابة.

وتتضح وسطية أهل السنة من خلال ما تلاحظه في مواقف المخالفين فالخوارج كفّروا الصحابي الجليل علي بن أبي طالب وكفّروا كل من شارك في قضية التحكيم وتبرؤوا منهم بل وأوجبوا لهم النار، كما تبرؤوا من الحسن والحسين وكفّروا الخليفة عثمان بن عفان ذي النورين أيضًا ، وكذا طلحة والزبير وعائشة ، وهذا الموقف منهم غاية في الغلو المذموم وجرأة ممقوتة على هؤلاء الأخيار.

والمعتزلة كان موقفهم من الصحابة قريب من مواقف الخوارج في غلوهم متناسين ما قدمه أولئك الصحابة الفضلاء من خيرٍ لأمة محمد وخالفوا ما أمرهم الله به من الاستغفار والترحم والترضي على من سبق بالإيمان فضلًا عن خيرة الناس بعد الأنبياء والمرسلين.

وأما الرافضة (الشيعة) فقد كان موقفهم من صحابة نبي الله سبة وعارًا فقد وصلوا في حقهم وغبائهم أن شتموا الصحابة ولعنوهم، وكفّروهم إلا نفر يسير معدودين، يقولون إنهم علي وأصحابه الذين وآلوه. فما الذي سيجنيه المسلمون من شخص يزعم أنه مسلم وهو عدو مبين لسلف هذه الأمة مقتديًا بابن سبأ والحاquدين من أصحاب الديانات التي قضى عليها الفتح الإسلامي على أيدي الصحابة ، وإذا كان موقفهم تجاه الصحابة كله موقف عدا وبغض وشتم، فإن موقفهم تجاه أهل البيت وعلي بخصوصه أشد شناعة وعداوة وإن كان ظاهرهم أنهم يحبونهم ويتشيعون لهم ذلك.

إن التاريخ كله يشهد بأن أكثر المآسي وأفدحها التي وقعت لأهل البيت كان وراءها عقول الرافضة وسيوفهم ابتداءً بأمر المؤمنين علي وابنه الحسين ومن جاء

بعده من أهل البيت الذين استدرجهم الرافضة للخروج على الدولة الأموية ثم خذلانهم في أخرج المواقف.

ولقد غلا الرافضة غلوًا فاحشًا في حق علي فقد فضلوه على سائر الصحابة وادعوا أنه سيرجع قبل يوم القيامة وأنه خير الأوصياء وأنه لم يجمع القرآن كما أنزل إلا هو. وادعوا أن أهل بيته كلهم من الأئمة المعصومين عن الذنوب والخطايا وأنهم يعلمون الغيب وأنهم لا يموتون إلا بإذنهم وإرادتهم وأنهم أفضل من الأنبياء والمرسلين وأنهم يوحى إليهم، وغير ذلك من غلوهم الفاحش المدون في كتبهم يتوارثونه خلفًا عن سلف.

وفي المقابل صبوا جام غضبهم على الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان وأم المؤمنين عائشة وحفصة وسائر الصحابة وزعموا أنهم ارتدوا عن الإسلام لعدم مبايعتهم علي بن أبي طالب بعد وفاة الرسول .

٦- وسطية أهل السنة في باب التزكية والسلوك:

فهم بين طرفي الإفراط والتفريط:

أ- أهل السنة والجماعة وسط في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين الوعيدية والمرجئة، فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة قد ينكرون المنكر، لكن بنوع من التعدي والإفراط، فجوزوا الخروج على أئمة الجور وقتلهم، مما ترتب عليه أنواع من الفساد والمنكرات أكثر مما أزالوه. وأما المرجئة فقد تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طناً أن ذلك من باب ترك الفتنة.

فأهل السنة يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، مع مراعاة مقاصد الشريعة، والحرص على لزوم الجماعة والاتلاف، والبعد عن الفرقة والاختلاف.

ب- أهل السنة والجماعة وسط في باب الإخلاص بين المرائين والملامية: فالمراؤون يعملون الصالحات بقصد رؤية الناس وطلب مدحهم وثنائهم، وأما الملامية فعلى النقيض من ذلك، فهم يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن.

فأهل السنة يعملون الطاعات ابتغاء وجه الله تعالى، فإذا ألقى الله لهم الثناء الحسن في قلوب الناس بذلك، فتلك عاجل بشرى المؤمن، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ : «أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؟»، قَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

ج - أهل السنة والجماعة وسط بين المشتغلين بالعبادات القلبية فقط - كالصوفية -، والمشتغلين بالعبادات الظاهرة فحسب - مثل بعض الفقهاء - فقام أهل السنة بالعبادات الظاهرة والباطنة معاً.

د- أهل السنة وسط بين من يريد من الله ولا يريد الله، وبين من يريد الله ولا يريد منه، فأهل السنة يريدون الله تعالى، ويريدون من الله، فهم يريدون رضا الله وجنته، وأما غيرهم فمنهم من يريد رضا الله ولا يريد جنته، كحال كثير من المتصوفة، ومنهم من يريد نعيم الجنة المخلوق، ولا يريد رضا الله كحال كثير من المتكلمة.

هـ- أهل السنة وسط بين أهل الفجور والفواحش، وأصحاب الرهبانية والتشدد. فلا إسراف في تنعيم الأبدان ولا تنطع وحرمان. فأهل الفجور هم المترفون المنعمون، ممن أسرفوا على أنفسهم، فأضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، وأما المترهبون فأوقعهم في البدع غلوهم وتشديدهم، فحرموا ما أحل الله من الطيبات.

و- توسط أهل السنة والجماعة بين الرافضة والصوفية وبين الدروز والنصيريين في باب العبادات. فالرافضة والصوفية يعبدون الله بما لم يشرعه من أذكار واحتفالات بدعية وبناء على القبور. والدروز والنصيريين تركوا عبادة الله فلا يصلون ولا يصومون ولا يزكون ولا يحجون. أما أهل السنة والجماعة فيعبدون الله بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله فلم يتركوا ما أوجب الله عليهم من عبادات ولم يبتدعوا عبادات من عند أنفسهم.

٦- وسطية أهل السنة والجماعة في حياتهم العملية:

فمن أهل السنة والجماعة من كان يلي القضاء، ومن كان يلي بعض المناصب، ومن كان ذا مال وسعة وفضل. وفي أصحاب رسول الله الأسوة الكاملة، فقد

كان فيهم أهل الثراء والغنى، كما كان في أصحاب النبي أيضًا أهل الفاقة والفقر، أهل الصبر والزهد، وكان في أصحاب النبي أهل العبادة والذكر، كما كان فيهم أهل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن بعدهم حصل عندهم الاضطراب في ذلك، فبعضهم مال إلى الدنيا وركن إليها ولم يتحرز في قبول أي ولاية ولم يتحرز من قبول أي منصب ولا في التوسع في الدنيا والأخذ منها، وقالوا هذه خيرات وطيبات أحلها الله فتوسعوا في ذلك توسعا أخرجهم عما كان عليه السلف من التقلل من الدنيا والرغبة في الآخرة وصدق التوجه إلى الله ، ومنهم طائفة مالت إلى العكس، فاخذوا بالزهد وتركوا متاع الحياة الدنيا، حتى إنهم حرموا الطيبات، أو على الأقل نظروا إلى من يأخذ شيئاً من الطيبات بأنه خارج عن الصواب وعن إصابة الحق.

ما هو علم الكلام؟

علم الكلام هو علم يستخدم للمخاصمة في العقائد والمناظرة فيها بإيراد الحجج والشُّبُه ودفع إيرادات الخصوم، فهو باختصار علم الجدل العقدي المذموم شرعاً، فهو وراء متعلق بإظهار المذاهب والانتصار لها.

وسمي علم الكلام بهذا الاسم لعدة أسباب منها:

- أن مسألة الكلام هي من أشهر مباحثه التي وقع فيها نزاع وجدل بين المتكلمين، والمقصود من مسألة الكلام هي مسألة خلق القرآن التي تبتَّتها المعتزلة، ونفَوْا صفة الكلام عن الله تعالى وأكثروا فيها القيل والقال.
- وقيل لأن العادة جرت عند المتكلمين الباحثين في أصول الدين أن يعنونوا لأبحاثهم بـ"الكلام في كذا... إلخ".
- وقيل لأن الكلام والمجادلة والقيل، والقال قد كثر فيه وأصبح سمةً لأهله.

إن علم الكلام لقب عرفي ينطبق على كل من قرر العقيدة بغير طريقة المرسلين، وهم فرق كثيرة ولكن لهم علامات مشتركة، فكما تعرف السلفي بحبه للسلف وتعظيمه للنصوص وتقديمه على كل شيء، فإنك تعرف المتكلم بتعظيم الفلاسفة (الحكماء)، وتقدير العقل على النص، وجهله بالأحاديث والآثار، وغربة لغته عن لغة السلف، فكلماته غير قرآنية ولا حديثية بل هي من إرث الأمم الأولى؛ كالجوهر والعرض والأبعاض والأعراض والأغراض وحلول الحوادث والخلاء والتحيز وغير ذلك مما تطفح به كتبهم.

ويتبين الفرق بين علم التوحيد وعلم الكلام من الأمور التالية:

١ - علم التوحيد يعتمد على الكتاب والسنة وإجماع السلف والمعقول الصحيح المستند إليها. أما علم الكلام فهو علم يعتمد على الألفاظ المنطقية والأقيسة الكلامية، فهو متأثر بعوامل خارجية عن دلالة الكتاب والسنة.

٢ - علم التوحيد علم شرعي لا بدعة فيه، وعلم الكلام علم مبتدع لم يعرفه الرسول ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

٣ - علم التوحيد لا يشتمل على أي لفظ بدعي ولا مصطلح فلسفي أما علم الكلام فإنه يشتمل على كثير من الألفاظ البدعية والمصطلحات المنطقية والآراء الفلسفية.

٤ - أصل علم التوحيد موجود في العصور المفضلة القرون الثلاثة، وأما علم الكلام فليس كذلك بل هو علم حادثٌ نتيجةً مؤثرات خارجية بسبب ترجمة كتب المنطق والفلسفة.

٥ - آثار علم التوحيد محمودة، وأما آثار علم الكلام فهي مذمومة.

٦ - إن علم التوحيد أداة للمحقق على المبطل وذلك بإظهاره لباطله، وأما علم الكلام فهو أداة للمحقق والمبطل وهو إلى المبطل أقرب.

وإطلاق علم الكلام يعرف عند سائر الفرق المتكلمة، كالمعتزلة والأشاعرة، ومن يسلك سبيلهم، وهو لا يجوز لأن علم الكلام حادث مبتدع، ويقوم على التقوُّل على الله بغير علم، ويخالف منهج السلف في تقرير العقائد.

وها هي بعض أقوال الأئمة الأربعة تبين موقفهم من علم الكلام^(١):

(١) للمزيد من كلام الأئمة الأربعة، وكلام غيرهم من الأئمة، انظر: ذم الكلام للهروي، وأحاديث في ذم الكلام وأهله، لأبي الفضل الرازي المقرئ، ومناقب أبي حنيفة للكردي، ومناقب أبي حنيفة للمكي، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر المالكي، ومناقب الشافعي، للبيهقي، وآداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، ومناقب الإمام الشافعي، لأبي الحسن الأبري السجستاني، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي،

١- قيل للإمام أبي حنيفة /: «مَا تَقُولُ فِيمَا أَحَدَثَ النَّاسُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؟»، فَقَالَ: «مَقَالَاتُ الْفَلَاسِفَةِ، عَلَيْكَ بِالْأَثَرِ وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَإِيَّاكَ وَكُلَّ مُحَدِّثَةٍ؛ فَإِنَّهَا بَدْعَةٌ»^(١).

٢- قال الإمام مالك بن أنس / يَعِيبُ الْجَدَالَ: «كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ نَبِينًا عَنْ جَبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢). وقال أيضًا /: «إِيَّاكُمْ وَالْبَدْعَ»، قِيلَ: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا الْبَدْعُ؟»، قَالَ: «أَهْلُ الْبَدْعِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَلَا يَسْكُتُونَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ هُمْ بِإِحْسَانٍ»^(٣).

٣- قال الإمام الشافعي /: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِكُتْبِهِ مِنَ الْعِلْمِ لآخر، وَكَانَ فِيهَا كُتُبُ الْكَلَامِ، لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ»^(٤). وقال أيضًا /: «مَا نَظَرْتُ أَحَدًا فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَرَّةً، وَأَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ»^(٥). وقال أيضًا /: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا ارْتَدَى شَيْئًا مِنَ الْكَلَامِ فَأَفْلَحَ»^(٦).

٤- قال الإمام أحمد بن حنبل /: «مَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ يُفْلَحْ، وَمَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَتَجَهَّمْ»^(٧). وقال أيضًا /: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ الْكَلَامَ فَاحْذَرُهُ»^(٨). وقال أيضًا /: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْكَلَامِ وَإِنْ ذَبُّوا عَنِ السُّنَّةِ»^(٩).

وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، والإبانة الكبرى لابن بطة العُكْبَرِي، واعتقاد الأئمة الأربعة، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس.

(١) ذم الكلام وأهله، للهيوي، (٢٠٧/٥).

(٢) ذم الكلام وأهله، (٦٨/٥).

(٣) ذم الكلام وأهله، (٧٠/٥).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٣٠/١٠).

(٥) سير أعلام النبلاء، (٣٠/١٠).

(٦) الإبانة الكبرى، لابن بطة، (٥٣٦/٢).

(٧) الإبانة الكبرى، لابن بطة، (٥٣٨/٢).

(٨) الإبانة الكبرى، لابن بطة، (٥٤٠/٢).

وقد نصَّ الإمام أحمد على أن من خاض في علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص " فلم يشترط موافقة السنة فحسب بل التلقي والاستمداد منها، فقال / : «فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدَرِ وَالرُّؤْيَا وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ وَإِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ» (٢).

فعلم العقيدة عند أهل الحديث والأثر مستمدُّ في مسائله وتقريرها من الوحيين الكتاب والسنة وبيان نهج أئمة الأمة من الصحابة والتابعين في تعاملهم مع مسائل الاعتقاد، ومثاله أولُ أحاديث الإمام مسلم / في صحيحه بعد المقدمة فقد افتتح بكتاب الإيمان وذكر حديث ابن عمر في البراءة من القدرية مستشهدا بحديث جبريل × في بيان مراتب الدين.

موقف الإمام القرطبي المالكي والحافظ ابن حجر الشافعي من علم الكلام:

نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" عن الإمام أبي العباس القرطبي (٣) في "المفهم" في شرح حديث مسلم: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ» قوله: «هَذَا الشَّخْصُ الَّذِي يَبْغِضُهُ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَقْصِدُ بِخُصُومَتِهِ مُدَافَعَةَ الْحَقِّ وَرَدَّهُ بِالْأَوْجِهَةِ الْفَاسِدَةِ وَالشُّبْهِ الْمُوْهِمَةِ، وَأَشَدُّ ذَلِكَ الْخُصُومَةُ فِي أَصُولِ الدِّينِ كَمَا يَقَعُ لِأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُعْرِضِينَ عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَرَشَدَ إِلَيْهَا كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَسَلَفُ أُمَّتِهِ إِلَى طَرِيقٍ مُبْتَدَعَةٍ وَاصْطِلَاحَاتٍ مُخْتَرَعَةٍ وَقَوَائِنَ جَدَلِيَّةٍ وَأُمُورٍ صِنَاعِيَّةٍ مَدَارُ أَكْثَرِهَا عَلَى آرَاءِ سُوفِسْطَائِيَّةٍ أَوْ مُنَاقَصَاتٍ لَفْظِيَّةٍ يَنْشَأُ بِسَبَبِهَا عَلَى الْإِخْذِ فِيهَا شُبْهُ رَبِّهَا يَعْجِزُ عَنْهَا

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، (ص: ٢١٠). (دَبُّوا): دَافَعُوا.

(٢) أصول السنة، (ص: ٢١).

(٣) هو أبو العباس صاحب كتاب (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، وهو شيخ المفسر الأشعري أبي عبد الله صاحب (الجامع لأحكام القرآن) الذي وصفه شيخ الإسلام بأنه من أكابر علماء الأشعرية، انظر: "التسعينية"، (ص ٢٤٤).

وَشُكُوكُ يَذْهَبُ الْإِيمَانُ مَعَهَا وَأَحْسَنُهُمْ انفصلاً عَنْهَا أَجَدُهُمْ لَا أَعْلَمُهُمْ^(١)، فَكَمْ مِنْ عَالِمٍ بِفَسَادِ الشُّبْهَةِ لَا يَقْوَى عَلَى حَلِّهَا وَكَمْ مِنْ مُنْفَصِلٍ عَنْهَا لَا يُدْرِكُ حَقِيقَةَ عِلْمِهَا.

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ ارْتَكَبُوا أَنْوَاعًا مِنَ الْمَحَالِ لَا يَرْضِيهَا الْبُلْهُ وَلَا الْأَطْفَالُ لَمَّا بَحَثُوا عَنْ تَحْيِيزِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ وَالْأَحْوَالِ، فَأَخَذُوا فِيهَا أَمْسَكَ عَنْهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ كَيْفِيَّاتِ تَعَلَّقَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْدِيدِهَا وَاتِّحَادِهَا فِي نَفْسِهَا وَهَلْ هِيَ الذَّاتُ أَوْ غَيْرُهَا، وَفِي الْكَلَامِ هَلْ هُوَ مُتَّحِدٌ أَوْ مُنْقَسِمٌ، وَعَلَى الثَّانِي هَلْ يَنْقَسِمُ بِالنَّوْعِ أَوْ الْوَصْفِ.

وَكَيفَ تَعَلَّقَ فِي الْأَزَلِ بِالْمَأْمُورِ مَعَ كَوْنِهِ حَادِثًا، ثُمَّ إِذَا انْعَدَمَ الْمَأْمُورُ هَلْ يَبْقَى التَّعَلُّقُ، وَهَلِ الْأَمْرُ لَزِيذٌ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا هُوَ نَفْسُ الْأَمْرِ لِعَمَرٍ وَبِالزَّكَاةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ابْتَدَعُوهُ مِمَّا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الشَّارِعُ وَسَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، بَلْ نَهَوْا عَنْ الْخَوْضِ فِيهَا لَعَلَّهُمْ بَأَنَّهُ بَحْثٌ عَنْ كَيْفِيَّةٍ مَا لَا تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ بِالْعَقْلِ لِكَوْنِ الْعُقُولِ لَهَا حَدٌّ تَقِفُ عِنْدَهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَحْثِ عَنْ كَيْفِيَّةِ الذَّاتِ وَكَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ.

وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي هَذَا فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حُجِبَ عَنْ كَيْفِيَّةِ نَفْسِهِ مَعَ وُجُودِهَا وَعَنْ كَيْفِيَّةِ إِدْرَاكِ مَا يُدْرِكُ بِهِ فَهُوَ عَنْ إِدْرَاكِ غَيْرِهِ أَعْجَزُ، وَغَايَةُ عِلْمِ الْعَالِمِ أَنْ يَقْطَعَ بِوُجُودِ فَاعِلٍ لِهَذِهِ الْمُصْنُوعَاتِ مُنْزَهٍ عَنِ الشَّبِيهِ مُقَدَّسٍ عَنِ النَّظِيرِ مُتَّصِفٍ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، ثُمَّ مَتَى ثَبَتَ النُّقْلُ عَنْهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَوْصَافِهِ وَأَسْمَائِهِ قَبْلِنَاهُ وَاعْتَقَدْنَاهُ وَسَكَنَّا عَمَّا عَدَاهُ كَمَا هُوَ طَرِيقُ السَّلَفِ، وَمَا عَدَاهُ لَا يَأْمَنُ صَاحِبُهُ مِنَ الرَّلَلِ.

وَيَكْفِي فِي الرَّدْعِ عَنِ الْخَوْضِ فِي طُرُقِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا ثَبَتَ عَنِ الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ قَطَعَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُخَوْضُوا فِي الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ مَبَاحِثِ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ طَرِيقِهِمْ فَكَفَاهُ صَلَاحًا.

وَأَفْضَى الْكَلَامُ بِكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِهِ إِلَى الشَّكِّ وَبِبَعْضِهِمْ إِلَى الْإِتِّحَادِ وَبِبَعْضِهِمْ إِلَى التَّهَؤُنِ بِوُظَائِفِ الْعِبَادَاتِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ إِعْرَاضُهُمْ عَنْ نُصُوصِ الشَّارِعِ وَتَطَلُّبُهُمْ

(١) أَيُّ وَأَحْسَنُهُمْ انفصلاً عَنْهَا أَكْثَرُهُمْ جَدَلًا وَلَيْسَ أَكْثَرُهُمْ عِلْمًا.

حَقَائِقَ الْأُمُورِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ فِي قُوَّةِ الْعَقْلِ مَا يُدْرِكُ مَا فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ مِنَ الْحُكْمِ الَّتِي اسْتَأْثَرَتْ بِهَا، وَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَتِهِمْ عَنْ طَرِيقِهِمْ حَتَّى جَاءَ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: «رَكِبْتُ الْبَحْرَ الْأَعْظَمَ وَغُصْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ نَهَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ فِرَارًا مِنَ التَّقْلِيدِ وَالْآنَ فَقَدْ رَجَعْتُ وَاعْتَقَدْتُ مَذْهَبَ السَّلَفِ» هَذَا كَلَامُهُ أَوْ مَعْنَاهُ، وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: «يَا أَصْحَابَنَا لَا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلَامِ فَلَوْ عَرَفْتُ أَنَّهُ يَبْلُغُ بِي مَا بَلَغْتُ مَا تَشَاغَلْتُ بِهِ»^(١).

علماء رجعوا عن علم الكلام إلى عقيدة السلف الصالح:

لقد رجع كثير من علماء الكلام، من الزيغ والضلال الذي كانوا عليه، إلى الحق والنور والهدى الذي عليه السلف الصالح وأتباعهم. وذلك إما في آخر حياتهم، أو عند الموت، بعد حياة ملؤها الحيرة والشك والتخبط، بعد تيه في بيداء الكلام، فرجعوا بعد أن وجدوه سرا بًا كاذبًا، وبهرجاء خادعًا. ومن هؤلاء:

١- أبو الوليد الكرايسي (توفي سنة ٢١٤ هـ): قال / لبيته لما حضرته الوفاة: «تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟»، قالوا: «لا». قال: «فتتهموني؟»، قالوا: «لا». قال: «فإني أوصيكم، أنقبلون؟»، قالوا: «نعم». قال: «عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم»^(٢).

٢- الإمام نعيم بن حماد (توفي سنة ٢٢٩ هـ):

قال / : «أنا كنت جهميًّا فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل»^(٣).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للمحافظ ابن حجر، (٣٤٩/١٣ - ٣٥٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٥٤٨/١٠)، تلبس إبليس لابن الجوزي، (ص ١١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٥٩٧/١٠).

٣- الإمام أبو محمد الجويني، والد أبي المعالي الجويني:

تخلص من مذهب الأشاعرة واعترف بأن ما كانوا يقولون به في صفات الله تعالى من التأويل إنما هو تحريفٌ للكلم عن مواضعه، ذكر / ذلك في رسالته المسماة: (النصيحة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرفوالصوت في القرآن المجيد).

٤- إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الابن (توفي سنة ٤٧٨ هـ):

أ- قال /: «قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز^(١)، فإن لم يدركني الحق بلطف بره، فأموت على دين العجائز)، ويختتم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني»^(٢).

ب- قال /: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما اشتغلت بالكلام»^(٣).

ج- قال /: «يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به»^(٤).

د- قال / في مرض موته: «اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»^(٥).

(١) المقصود بذلك الفطرة.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٧١/١٨)، تلييس إبليس لابن الجوزي، (ص ١١٥)، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، (ص ٢٠٩).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٧٣/١٨). صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، للسيوطي (ص ١٨٣).

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٧٤/١٨). شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، (ص ٢٠٩). صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، للسيوطي (ص ١٨٤). تلييس إبليس لابن الجوزي، (ص ١١٥).

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٧٤/١٨). طبقات الشافعية، للسبكي، (٥ / ١٩١).

٥- أبو حامد الغزالي (توفي سنة 505هـ):

أ- قال /: «فأما مضرته^(١)، فإثارة الشبهات، وتحريف العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في اعتقاد تأكيد البدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ... وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيئات؛ فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعل التخبط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف ... فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين»^(٢).

ب- وقال /: «إن الصحابة - رضوان الله عليهم -، كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد فما زادوا على أدلة القرآن شيئاً، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدمات، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن، لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان»^(٣).

٥ - العلامة فخر الدين الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هـ):

قال / في آخر عمره: «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيته تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريق القرآن، أقرأ في الإثبات: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥)، (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ) (فاطر: ١٠)، وأقرأ في

(١) يقصد علم الكلام.

(٢) إحياء علوم الدين، (١/ ١٦٤ - ١٦٥).

(٣) إجماع العوام عن علم الكلام، (ص ٨٩ - ٩٠).

النفي: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: ١١)، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي»^(١).

٦- الإمام العلامة ابن دقيق العيد أبو الفتح القشيري المتوفى سنة ٧٠٢ هـ:

وإن كان / ليس مثلهم من جهة العلم والعمل لكنه ندم على سلوكه سبيل أولئك الأشاعرة المتكلمين المخالفين للسلف، والمخالفين حقيقةً لأبي الحسن الأشعري المنتسبين إليه، قال عنه الإمام الذهبي: وقد كان شيخنا أبو الفتح القشيري يقول:

تَجَاوَزْتُ حَدَّ الْأَكْثَرِينَ إِلَى الْعُلَى وَسَافَرْتُ وَاسْتَبَقَيْتُهُمْ فِي الْمَفَاوِزِ
وَخُضْتُ بِحَارًا لَيْسَ يَدْرُكُ قَعْرُهَا وَسَيَّرْتُ نَفْسِي فِي فَسِيحِ الْمَفَاوِزِ
وَلَجَجْتُ فِي الْأَفْكَارِ ثُمَّ تَرَجَّعَ اخْتِيَارِي إِلَى اسْتِحْسَانِ دِينِ الْعَجَائِزِ^(٢)

٧- كاد الإمام الشوكاني / أن ينزلق في طريق أولئك المتكلمين أهل الحيرة والشك، ولكنه بفضل الله تعالى رمي بذلك ولزم مذهب السلف، أهل السنة والجماعة، ولذلك قال عن نفسه: «واعلم أنني عند الاشتغال بعلم الكلام وممارسة تلك المذاهب والنحل لم أزد بها إلا حيرةً، ولا استفدتُ منها إلا العلم بأن تلك المقالات خزعبلات، فقلت إذ ذاك مُشِيرًا إلى ما استفدته من هذا العلم:

وَعَايَةُ مَا حَصَلَتْهُ مِنْ مَبَاحِثِي وَمِنْ نَظَرِي مِنْ بَعْدِ طَوْلِ التَّدَبُّرِ
هُوَ الْوَقْفُ مَا بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ حَيْرَةٌ فَمَا عِلْمٌ مَنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَ التَّحِيرِ
عَلَى أَنَّي قَدْ خُضْتُ مِنْهُ غَمَارَهُ وَمَا قَنَعْتُ نَفْسِي بِدُونِ التَّبْحُرِ

(١) سير أعلام النبلاء، (٥٠١/٢١).

(٢) العلو للعلي الغفار، للإمام الذهبي، ص ١٨٨.

وعن هذا رميتُ بتلك القواعد من حائق^(١)، وطرحْتُها خلفَ الحائطِ، ورجعتُ إلى الطريقة المربوطة بأدلة الكتاب والسنة، المعمودة بالأعمدة التي على أوثق ما يعتمدُ عليه عباد الله وهم الصحابة ومن جاء بعدهم من علماء الأمة المقتدين بهم السالكون مسالكهم، فطاحت الحيرة، وانجابت ظُلْمة العماية، وانقشعت وانكشفت ستور الغواية ولله الحمد»^(٢).

فليت كل المخالفين لمنهج السلف يعودون إليه مذعنين، ولما يخالفه تاركين، ويفعلون كما فعل هؤلاء الأئمة الصالحين، من التمسك بسبيل الصحابة وأتباعهم من المؤمنين أتباع سيد المرسلين، نبينا محمد .

(١) (الحائق): الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ.

(٢) أدب الطلب ومنتهى الأرب، (ص ١٤٦ - ١٤٧).

من هو أبو الحسن الأشعري؟

قال عنه الإمام الذهبي:

«الأشعريُّ عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ، العَلَّامةُ، إِمَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أَبِي بَشِيرٍ إِسحاقَ بنِ سَالِمِ بنِ إسماعيلَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُوسَى ابنِ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ بِلَالِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ ابنِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بنِ قَيْسِ بنِ حَضَارِ الْأَشعريِّ، اليَمَانِيُّ، البَصْرِيُّ.

مَوْلَدُهُ: سَنَةٌ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: بَلْ وُلِدَ سَنَةٌ سَبْعِينَ.

وَأَخَذَ عَنْ: أَبِي خَلِيفَةَ الْجُمَحِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْجَبَّائِيِّ، وَزَكَرِيَّا السَّاجِيِّ، وَسَهْلِ بنِ نُوحٍ، وَطَبَقَتِهِمْ، يَرْوِي عَنْهُمْ بِالإِسْنَادِ فِي تَفْسِيرِهِ كَثِيرًا.

وَكَانَ عَجَبًا فِي الذِّكَاءِ، وَقُوَّةِ الْفَهْمِ.

وَلَمَّا بَرَعَ فِي مَعْرِفَةِ الْإِعْتِرَالِ، كَرِهَهُ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، وَصَعِدَ لِلنَّاسِ، فَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ، ثُمَّ أَخَذَ يُرَدُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، وَيَهْتِكُ عَوَارِثَهُمْ.

قَالَ الْفَقِيه أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ: «كَانَتِ الْمُعْتَزِلَةُ قَدْ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، حَتَّى نَشَأَ الْأَشعريُّ فَحَجَرَهُمْ فِي أَقْطَاعِ السُّمُسِمِ».

وَعَنِ ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ قَالَ: «أَفْضَلُ أَحْوَالِي أَنْ أَفْهَمَ كَلَامَ الْأَشعريِّ».

قُلْتُ: رَأَيْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ أَرْبَعَةَ تَوَالِيفَ فِي الْأُصُولِ يَذْكُرُ فِيهَا قَوَاعِدَ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ، وَقَالَ فِيهَا: «تَمُرُّ كَمَا جَاءَتْ».

ثُمَّ قَالَ: «وَبِذَلِكَ أَقُولُ، وَبِهِ أَدِينُ، وَلَا تُتَوَلَّ».

قُلْتُ: مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَتْرَكُ، إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَأَيَّ الْحَسَنِ ذَكَاءٌ مُفْرِطٌ، وَتَبَحُّرٌ فِي الْعِلْمِ، وَلَهُ أَشْيَاءٌ حَسَنَةٌ، وَتَصَانِيفٌ جَمَّةٌ تَقْضِي لَهُ بَسْعَةَ الْعِلْمِ.

أَخَذَ عَنْهُ: أَيْمَةُ مِنْهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ الْبَاهِلِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْمَانِيُّ، وَأَبُو زَيْدِ الْمَرْوَزِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُجَاهِدِ الْبَصْرِيِّ، وَبُنْدَارُ بْنُ الْحُسَيْنِ الشَّيرَازِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْعِرَاقِيُّ، وَزَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ، وَأَبُو سَهْلٍ الصُّعْلُوكِيُّ، وَأَبُو نَصْرِ الْكَوَّازِ الشَّيرَازِيُّ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الشَّعْرِيُّ فِي كِتَابِ (الْعُمَدِ فِي الرُّؤْيَةِ) لَهُ: صَنَّفْتُ (الْفُصُولَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُلْحِدِينَ) وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ كِتَابًا، وَكِتَابُ (الْمَوْجِزِ)، وَكِتَابُ (خَلْقِ الْأَعْمَالِ)، وَكِتَابُ (الْصِّفَاتِ)، وَهُوَ كَبِيرٌ، تَكَلَّمْنَا فِيهِ عَلَى أَصْنَافِ الْمُعْتَرِزَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَكِتَابُ (الرُّؤْيَةِ بِالْأَبْصَارِ)، وَكِتَابُ (الْخَاصِّ وَالْعَامِ)، وَكِتَابُ (الرَّدِّ عَلَى الْمَجْسَمَةِ)، وَكِتَابُ (إِيضَاحِ الْبَرْهَانِ)، وَكِتَابُ (اللَّمَعِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ)، وَكِتَابُ (الشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ)، وَكِتَابُ (النَّقْضِ عَلَى الْجُبَائِيِّ)، وَكِتَابُ (النَّقْضِ عَلَى الْبَلْخِيِّ)، وَكِتَابُ (جَمَلِ مَقَالَاتِ الْمُلْحِدِينَ)، وَكِتَابًا فِي الصِّفَاتِ هُوَ أَكْبَرُ كِتَابِنَا، نَقَضْنَا فِيهِ مَا كُنَّا أَلْفَنَاهُ قَدِيمًا فِيهَا عَلَى تَصْحِيحِ مَذْهَبِ الْمُعْتَرِزَةِ، لَمْ يُؤَلَّفْ لَهُمْ كِتَابٌ مِثْلُهُ، ثُمَّ أَبَانَ اللَّهُ لَنَا الْحَقَّ فَرَجَعْنَا.

وَكِتَابًا فِي (الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الرَّائِدِيِّ)، وَكِتَابُ (الْقَامِعِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْخَالِدِيِّ)، وَكِتَابُ (أَدَبِ الْجَدَلِ)، وَكِتَابُ (جَوَابِ الْخُرَّاسَانِيَّةِ)، وَكِتَابُ (جَوَابِ السَّيرَافِيِّينَ)، وَ(جَوَابِ الْجُرْجَانِيِّينَ)، وَكِتَابُ (الْمَسَائِلِ الْمَشْتَوْرَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ)، وَكِتَابُ (الْفُنُونِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُلْحِدِينَ)، وَكِتَابُ (النُّوَادِرِ فِي دَقَائِقِ الْكَلَامِ) وَكِتَابُ (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ).

وَسَمَّى كِتَابًا كَثِيرَةً سِوَى ذَلِكَ.

ثُمَّ صَنَّفَ بَعْدَ (الْعُمَدِ) كِتَابًا عِدَّةً سَمَّاها ابْنُ فُورَكَ هِيَ فِي (تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ). وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ تَابَ وَصَعِدَ مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ، وَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَقُولُ: بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَأَنَّ الشَّرَّ فِعْلِي لَيْسَ بِقَدَرٍ، وَإِنِّي تَائِبٌ مُعْتَقِدُ الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ».

وَكَانَ فِيهِ دُعَابَةٌ وَمَنْحٌ كَثِيرٌ. وَأَلَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً، وَكَانَ يَقْنَعُ بِالْيَسِيرِ^(١).

وقال تاج الدين السبكي عن الإمام أبي الحسن الأشعري: «وَهُوَ كَبِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْدَهُ»^(٢) وعقيدته وعقيدة الإمام أحمد / وَاحِدَةٌ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ وَلَا ارْتِيَابَ، وَبِهِ صَرَحَ الْأَشْعَرِيُّ فِي تَصَانِيفِهِ، وَكَرَّرَ غَيْرَ مَا مَرَّةً أَنَّ عَقِيدَتِي هِيَ عَقِيدَةُ الْإِمَامِ الْمَبْجَلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ^(٣).

المراحل الاعتقادية التي مربها أبو الحسن الأشعري:

المرحلة الأولى: المرحلة الاعتزالية:

وهذه المرحلة كان سببها ملازمته لشيخه أبي علي الجبائي زوج أمه واستمر على الاعتزال إلى سن الأربعين، ثم فارقه لما لم يجد إجابات كافية في مسألة الصلاح والإصلاح على الله تعالى، وقيل إنه رأى النبي منامًا وأمره أن يروي العقائد المروية عنه لأنها الحق، ولهذا اعتمد الأدلة النقلية في تقرير العقائد.

المرحلة الثانية: المرحلة الكلائية:

عاش أبو الحسن الأشعري في آخر المرحلة الاعتزالية حيرة كبيرة، وقد اختفى مدة عن الناس خاليًا بنفسه ليعرف الحق، ومال إلى طريقة ابن كُلاب، وابن كُلاب جاء في زمان كان الناس فيه صنفين: فأهل السنة والجماعة يثبتون الصفات كلها الذاتية والفعلية، والجهمية ينكرونها، فجاء ابن كُلاب وأثبت الصفات الذاتية ونفى ما يتعلق منها بالمشيئة، فلذلك قرر الأشعري هذه العقيدة. وقد يمثل هذه المرحلة كتابه (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع).

(١) باختصار من: سير أعلام النبلاء (١٥/٨٥ - ٨٩).

(٢) أي بعد الإمام أحمد.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (٤/ ٢٣٦).

المرحلة الثالثة: المرحلة السُّنية^(١):

هذه المرحلة يمثلها كتاب (الإبانة) الذي بيّن أبو الحسن الأشعري في مقدمته أنه ينتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل في الاعتقاد، ويمثله كذلك رسالته إلى أهل الثغر^(٢)، و(مقالات الإسلاميين). وهذه المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة العودة على السنة وترك الطريقة الكلامية، يدل على ثبوتها أمور:

أولاً: أنها مرحلة قد أثبتها المؤرخون وعلى رأسهم الحافظ ابن كثير وهو من هو في التاريخ وسعة الاطلاع. وأشار إليها الذهبي في (سير أعلام النبلاء).

(١) اختلف العلماء هل رجع الأشعري عن قول ابن كُلاب إلى مرحلة ثالثة فوافق أهل السنة والجماعة موافقة تامة، أم بقي على ذلك ولم يرجع؟ فطائفة رأت أنه رجع إلى قول أهل السنة، قال ذلك الحافظ ابن كثير، ومن المعاصرين: الشيخ حافظ الحكمي.

واستدلوا على ذلك بكلامه في كتاب الإبانة - وهو آخر كتبه - حيث قال: «قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد وما روي عن السادة، الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نصر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائعين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدّم، وجليل مُعظّم، وكبير مُفهم» (الإبانة، ص ٢٠).

فهذا تصريح منه برجوعه إلى مذهب السلف الذين يمثلهم الإمام أحمد، وأنه قائل بأقواله، مخالف لما خالفها. **والقول الثاني:** أن الأشعري لم يرجع عن مذهب الكَلابية رجوعاً كاملاً، وإنما اقترب من أهل السنة والجماعة في كثير من المسائل. ورجّح هذا القول: ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، وإن كان الأشعري في "الإبانة" قد قرب كثيراً من مذهب أهل السنة إلا أنه قد بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كُلاب.

فأصحاب القول الأول - القائلين بتحوُّله إلى مذهب السلف - يعتمدون على ما كتبه الأشعري في "الإبانة"، ويقولون إنها من آخر كتبه، وفيها نصٌّ على أنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / . أما أصحاب القول الثاني فقالوا إن مقارنة دقيقة بين ما كتبه / في "الإبانة" ومذهب الكَلابية لا تظهر كبير فرق بين المذهبين. وقالوا إن انتسابه لمذهب الإمام أحمد فلا يمكن أن ينسب إليه بمجرد الانتساب، مع أن أقواله وأراءه تخالف ما قال به أحمد.

(٢) مع بقاء تأويل له في صفتي الغضب والرضا عند ذكره للإجماع التاسع في رسالته هذه، (ص: ٢٣١).

ثانيًا: أن ما قرره أبو الحسن الأشعري في (الإبانة) و (مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر) من مسائل المعتقد - ومنه صفات الله تعالى - موافق لمعتقد السلف، ومخالف لما عليه الأشاعرة؛ إذ أنه قد أثبت الصفات لله تعالى على ظاهرها، ومنع من تأويلها، وعدَّ من تأولها مبتدعة وجهمية.

وهذا يمنع تمامًا أن يكون قد قرر فيه التفويض الذي يزعمه الأشعرية، بل إنه صرح بأن الصفات حقيقة، وأوجب الأخذ بالظاهر، وبيّن أن آيات الصفات مفهومة معلومة، وردَّ على من تأولها وأخرجها عن حقيقتها. وهذا يؤكد أنها تمثل مرحلة مغايرة عن مرحلته الكَلَابِيَّة.

والعجيب هنا أن الكوثري على شدة تعصبه وحقده على السنة والجماعة، وعلى شدة مجازفاته وافتراءاته الكثيرة، اعترف بأن كتاب (الإبانة) للأشعري ينقض مذهب الأشاعرة، ولهذا ادعى أن الأشعري ألفه محاباة لأهل السنة ولإمامهم البرهاري حينئذ.

ثالثًا: أنه قد بيّن في (مقالات الإسلاميين) أن الكَلَابِيَّة فرقة مبينة لأهل الحديث، ونقل أقوالهم، في كثير من المسائل، ولم يجعلهم في جملة أهل الحديث، ولو كان كَلَابِيًّا لَمَّا فَرَّقَ بينهم وبين أهل الحديث، وجمَعهم في مصطلح واحد.

رابعًا: مما يؤكد هذا أن الأشاعرة المتأخرين لا ينقلون في كتبهم شيئًا مما ذكره الأشعري في كتبه الموجودة وهي (مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر) و(الإبانة)، وحاولوا عبثًا أن ينكروا نسبة كتاب (الإبانة) المطبوع المتداول إليه، وما ذاك إلا لعلمهم أنه ينقض عليهم أصولهم.

ويكفي في إبطال دعواهم ما سطره في (مقالات الإسلاميين) و (رسالة إلى أهل الثغر)، وما نقله ابن عساكر في (تبيين كذب المفتري) والبيهقي في (الأسماء والصفات)، والذهبي في (العلو) من كتاب (الإبانة) فضلًا عما نقله ابن تيمية وابن القيم منه في كتبهم.

خامسًا: أن أبا الحسن الأشعري ذكر في أول كتاب (الإبانة): أنه سائر على درب الإمام أحمد ووصفه بأنه إمام أهل السنة، ولم ينتسب قط لابن كَلَّاب ولا اعترى إليه في

شيء من كتبه الموجودة. ومعلوم أن ابن كُلاب كان مبايناً لطريق الإمام أحمد، وأن الإمام أحمد كان ينهى عن الكُلابية وعن كبارهم، ويصفهم بالجهمية، وهذا مشهور مستفيض عنه، فلو كان الأشعري على طريق ابن كُلاب لما انتسب إلى الإمام أحمد، مع علمه بنهيهِ عن ابن كُلاب وتحذيره ومن طريقته.

أسباب انتقال الأشعري لمذهب أهل السنة وتركه للطريقة الكُلابية:

كان من أسباب انتقاله إلى السنة، وتركه للمذهب الكُلابي التقاؤه بمحدث البصرة الحافظ زكريا الساجي، وهو الذي أخذ عنه معتقد أهل السنة. قال الذهبي في ترجمة الساجي: «وكان من أئمة الحديث، أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات، واعتمد عليها أبو الحسن في عدة تأليف»^(١). وقال في (العلو): «وكان الساجي شيخ البصرة وحافظها، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الحديث ومقالات أهل السنة»^(٢).

صحة نسبة كتاب (الإبانة في أصول الديانة) إلى الأشعري:

كتاب "الإبانة عن أصول الديانة" هو من أهم كتب أبي الحسن الأشعري، وأكثرها إثارة للجدل، لأنه يحوي جوانب من العقيدة تخالف ما عليه متأخرو الأشعرية، خاصة في مسائل الصفات الخبرية والعلو والاستواء.

و لم يسلم هذا الكتاب من إعراض بعض الأشعرية المتقدمين عنه، وصل إلى حد الإنكار، مما أوقع الشك عند بعض المعاصرين حول نسبته إلى الأشعري، مع أن نسبته إليه مشهورة، فضلاً عن النسخ الخطية التي تنسب هذا الكتاب إليه، فإن جمهرة من جلة العلماء نسبوه إليه، وفيهم من دافع عن الأشعرية من خلال بيان صحة اعتقاد الأشعري الذي ينتسبون إليه، وذلك بالنقل من هذا الكتاب مما يوافق مذهب أهل السنة.

(١) سير أعلام النبلاء، (١٤ / ١٩٨).

(٢) العلو، (ص: ٢٠٥).

ومن هؤلاء العلماء: الحافظ البيهقي الشافعي المتوفى في سنة ٤٥٨هـ؛ في كتاب (الاعتقاد الهداية إلى سبيل الرشاد)، والحافظ الذهبي في كتابه (العلو للعلي الغفار)، وابن فرحون المالكي في كتابه (الديباج)، وابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ؛ في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، والسيد مرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين)، وابن درباس الشافعي في رسالته (الذَّبُّ عن أبي الحسن الأشعري)، وابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، وابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ.

من هم الأشاعرة؟

الأشاعرة فرقة كلامية كبرى، تنسب لأبي الحسن الأشعري / ظهرت في القرن الرابع وما بعده. لكن من الواضح أن هناك اختلافاً ظاهراً بين ما كان عليه متقدمو الأشاعرة في بعض المسائل، وبين ما استقر عليه الرأي عند المتأخرين منهم في تلك المسائل، وهو ما يؤدي إلى القول بأن الأشاعرة المتأخرين لم يكونوا متبعين تماماً لأبي الحسن الأشعري / وإنما خالفوه في مسائل من الأهمية بمكان، حتى قال بعضهم:

لَوْ حَدَّثَ الْأَشْعَرِيُّ عَمَّنْ لَهُ إِلَى رَأْيِهِ انْتِمَاءٌ

لَقَالَ أَخْبَرُهُمْ بِأَنِّي مِمَّا يَقُولُونَهُ بَرَاءٌ

فغالبُ المتأخرين من الأشاعرة، لا يلتزمون مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري، بل خلطوا مذهبهم بكثير من أصول الجهمية والمعتزلة، بل والفلاسفة أيضاً؛ وخالفوا الأشعري في كثير من أقواله، فهم ينفون صفة الاستواء لله والعلو والنزول واليد والعين، وهذه الصفات كلها يخالفون فيها الأشعري نفسه.

مختصر الأصول المنهجية عند الأشاعرة

الأصل الأول: مصدر التلقي:

مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل، وقد صرح الجويني والرازي والبغدادى والغزالي والآمدي والأيجي وابن فورك والسنوسي وشرح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم، ومن هؤلاء السابقين مَنْ صرَّح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة.

الأصل الثاني: إثبات وجود الله:

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر، ففي كل شيء له آية وعليه دليل.

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيّم هو دليل "الحدوث والقدم" وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلا بد له من مُحدث قديم، وأخصّ صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهرًا ولا عرضًا ولا جسمًا ولا في جهة ولا مكان ... إلخ، ثم أطالوا جدًّا في تقرير هذه القضايا، وقد رتبوا عليها من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العدّ مثل إنكارهم لكثير من صفات الله كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفي حلول الحوادث في القديم ونفي الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية ... إلى آخر المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولًا، وأنفقوا الأعمار في شرحها ونفيها، ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لابد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم.

الأصل الثالث: التوحيد:

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، والتوحيد عندهم أول واجب على المكلف، أما الأشاعرة قدماءهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفي الثنية أو التعدد ونفي التبعية والتركيب والتجزئة أي حسب تعبيرهم "نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة" ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع وأنكروا بعض صفات الله تعالى كالوجه واليد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم. أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذِكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً.

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو ... إلى آخر فلسفتهم المختلف فيها، وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيثار واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو في أثناؤه، أيحكم له بالإسلام أم بالكفر؟!

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية ويقولون إن مَنْ آمَنَ بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد، ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته، ولازِمَ قولهم تكفير عوام المسلمين بل تكفير الصدر الأول.

الأصل الرابع: الإيمان:

الأشاعرة في الإيمان مرجئة، فقد أجمعت كتبهم على أن الإيمان هو التصديق القلبي، واختلفوا في النطق بالشهادتين أيكفي عنه تصديق القلب أم لا بد منه، وقد رجح بعض المعاصرين منهم أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما، وعلى كلامهم لا داعي لحرص النبي أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لا شك في تصديقه له بقلبه، وهو ومَنْ شابهه على مذهبهم من أهل الجنة!!

وقد أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان.

الأصل الخامس: القرآن:

مذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى × ويسمعه الخلائق يوم القيامة.

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق.

أما مذهب الأشاعرة فقد فرقوا بين المعنى واللفظ، فالكلام الذي يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء. أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف - ومنها القرآن - فليست هي كلامه تعالى على الحقيقة، بل هي عبارة عن كلام الله النفسي، والكلام النفسي شيء واحد في ذاته، لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجاز لأنها تعبير عنه.

واختلفوا في القرآن خاصة فقال بعضهم: إن الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ، وقال آخرون: إن الله أفهم جبريل كلامه النفسي وأفهمه جبريل لمحمد ، فالنزل - عندهم - نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال؛ لأنهم ينكرون علو الله . ثم اختلفوا في الذي عبر عن الكلام النفسي بهذا اللفظ والنظم العربي من هو؟ فقال بعضهم: هو جبريل، وقال بعضهم: بل هو محمد !

وما ذهب إليه الأشاعرة في هذه المسألة أمر لا يقبله العقل ولا يسوغه الشرع، فقولهم: إن كلام الله معنى واحد قائم بالنفس، يستوي فيه الأمر والنهي والخبر والإنشاء، يلزم منه أن: (قل هو الله أحد) هي بعينها: (تبت يدا أبي لهب وتب)، و(لا تقربوا الزنا).

ثم قالوا عن هذا المعنى النفسي: إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، ويلزم من هذا أن ما في القرآن

من المعاني هو ما في التوراة والإنجيل، وهذا باطل يكفي في بطلانه مجرد تصويره، فجمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام، فنحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن معناهما معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، وكذلك (قل هو الله أحد) ليس هو معنى (تبت يدا أبي لهب) ولا معنى آية الكرسي ولا آية الدين.

ثم إن اختلافهم في المعبر مَنْ هو: فمنهم من يقول: المعبر هو جبريل، ومنهم من يقول: المعبر هو محمد ، وهذا مشابهة لمن قال عن القرآن: إنه قول البشر.

والذي أوقع الأشاعرة في هذا الانحراف العجيب إنكارهم أن الله تعالى يتكلم بكلام ملفوظ مسموع بحرف وصوت، واختراعهم لهذا الوهم المسمى بالكلام النفسي الذي اخترعوا له هذه الصفات الباطلة: معنى واحد، يستوي فيه الأمر والنهي ... إلخ، وهذا مصير منهم إلى أن الله تعالى لا يتكلم حقيقة، إذ الكلام في لغة العرب هو اللفظ والمعنى، ومصير منهم إلى أن القرآن المتعبد بتلاوته مخلوق لم يتكلم به الله، وهذا ما صرح به بعض أئمتهم لكن قالوا: لا يقال هذا إلا في مقام التعليم، وهذا لدفع الشناعة عليهم.

الأصل السادس: القدر:

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير، أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم.

والإرادة عند الأشاعرة معناها "المحبة والرضا"، وأولوا قوله تعالى: (وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) (الزمر: ٧)، بأنه لا يرضاه لعباده المؤمنين! فبقي السؤال وارداً عليهم: وهل رَضِيَ للكفار أم فعلوه وهو لم يُرِدْهُ؟! وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك. وهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه!!

الأصل السابع: السببية وأفعال المخلوقات:

ينكر الأشاعرة الربط العادي بإطلاق وأن يكون شيء يؤثر في شيء وأنكروا كل "باء سببية" في القرآن، وكفّروا وبدّعوا مَنْ خالفهم، ومأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر، فمثلاً عندهم: من قال إن النار تحرق بطبعها أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك، لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقاً.

وقالوا إن الأسباب علاقات لا موجبات حتى أنهم يقولون: الرجل إذا كسر الزجاج ما انكسرت بكسره وإنما انكسرت عند كسره، والنار إذا أحرقت ما تحرق ما احترق بسببها وإنما احترق عندها لا بها، فالإنسان إذا أكل حتى شبع ما شبع بالأكل وإنما شبع عند الأكل.

ومن قال عندهم أن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال، قالوا: إن فاعل الإحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترناً بشيء ظاهري مخلوق، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلاً وإنما المسألة اقتران كاقتران الزميلين من الأصدقاء في ذهابهما وإيابهما.

الأصل الثامن: الحكمة الغائبة:

ينفي الأشاعرة قطعاً أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على حكمة تقضي إيجاد الفعل أو عدمه، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئاً لعله ينافي كونه مختاراً مريداً، وهذا الأصل تسميه بعض كتبهم "نفي الغرض عن الله" ويعتبرونه من لوازم التنزيه، وجعلوا أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعليق لصفة أخرى - كالحكمة مثلاً - بها، ورتبوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها.

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة، ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السبع واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضي الإرادة والعلم وزيادة.

الأصل التاسع: النبوات:

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة في النبوات اختلافاً بعيداً، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشيئة المحضة - كما في الفقرة السابقة - ثم يقررون أنه لا دليل على صدق النبي إلا المعجزة، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدي، قالوا: ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لَسَلَبَهُ الله معرفة السحر رأساً وإلا كان هذا إضلالاً من الله وهو يمتنع عليه الإضلال ... إلى آخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول.

ولضعف مذهبهم في النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة - إذ كل أمورها متوقفة على ثبوت النبوة - أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة.

أما في موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤولون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلاً متعسفاً متكلفاً كالحال في تأويلات الصفات.

الأصل العاشر: التحسين والتقييح:

إن الأشاعرة ينكرون أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن أو القبح، ويقولون: مَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى الشَّرْع وَحْدَهُ، وهذا رَدُّ فَعْلٍ مَغَالٍ لِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ: إن العقل يوجب حُسْنَ الحَسَنِ وَقُبْحَ القُبْحِ، وقول الأشاعرة - مع منافاته للنصوص - مكابرةٌ للعقول، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم إن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فعندهم أن إلغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القُبْحِ إلى الشرع مثلاً، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب وهو قبيحٌ في العقل ومع ذلك أباحه الشرع، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يجرمون أكل الحيوان، فلما عجز هؤلاء عن رَدِّ شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام، كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه.

أما أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فإن من أصوهم: أنَّ العقلَ المجرَّدَ ليس له إثباتُ شيءٍ من العقائدِ والأحكامِ، وإنَّما مَرَجِعُ ذلك إلى الوحي الذي هو المنقولُ عن الله تعالى ورسوله ، والعقلُ آلةُ الفهمِ، فالعقل لا يوجبُ شيئاً على أحدٍ، ولا يرفعُ شيئاً عنه، ولا حَظَّ له في تحليلٍ أو تحریمٍ، ولا تحسينٍ ولا تقبيحٍ، ولو لم يرد الوحي ما وجبَ على أحدٍ شيءٌ، ولا دخلوا في ثوابٍ ولا عقابٍ، فالأصلُ في الدين الاتِّباعُ، والمَعْقُولُ تَبَعٌ، ولو كان أساسُ الدينِ على المَعْقُولِ؛ لاسْتَعْنَى الخَلْقُ عن الوحي وعن الأنبياءِ ولَبَطَلَ معنى الأمرِ والنهي، ولقال مَنْ شاء ما شاء.

إن العقل يستطيع أن يدرك ما في الأفعال من حسن وقبح، فالعقول تدرك أن الظلم والكذب والسرقة وقتل النفوس قبيح، وأن العدل والصدق وإصلاح ذات البين وإنقاذ الغرقى حسنٌ وجميل.

والحكم الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

الأولى: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع حسن ذلك وقبحه، لكن لا يلزم في العقول أن الإنسان معاقب على فعل القبيح من هذا النوع في الآخرة إن لم يرد الشرع بذلك، ومن ادعى أن الله يمكن أن يعاقب العباد على أفعالهم القبيحة من الشرك والكفر ونحو ذلك من غير إرسال رسول فقد أخطأ.

الثانية: إذا أمر الشارع بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشرع.

الثالثة: أن يأمر الشارع بشيء امتحاناً واختباراً كما أمر الله إبراهيم بأن يذبح ولده إسماعيل. فالشارع ليس له قصد في ذبح الابن، ولكنه الابتلاء والاختبار.

الأصل الحادي عشر: التأويل:

ومعناه المبتدع: صرفُ اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقريضة، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه. والتأويل أصل منهجي من أصول الأشاعرة وليس هو خاصاً بمبحث الصفات، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوها، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصمة، وبعض الأوامر التكليفية أيضاً.

وأصل ضرورته لمنهج عقيدتهم أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق ردّ الكل أو أخذ الكل، فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي اختلقته أوهامهم، ولهذا قالوا إننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض، وإن الخلف لم يؤوّلوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار، فأبي تنافض في كتاب الله يا مسلمون نُضطرّ معه إلى ردّ بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه؟

وهنا لابد من التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه لنص من النصوص الشرعية إطلاقاً، ولا يوجد نص واحد - لا في الصفات ولا غيرها - اضطرّ السلف إلى تأويله والله الحمد، وكل الآيات والأحاديث التي أولها الأشاعرة تحمل في نفسها ما يدل على المعنى الصحيح الذي فهمه السلف منها والذي يدل على تنزيه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل.

أما التأويل في كلام السلف فله معنيان:

١ - التفسير كما تجد في تفسير الطبري ونحوه: «القول في تأويل هذه الآية»، أي تفسيرها.

٢ - الحقيقة التي يصير إليها الشيء كما في قوله تعالى: (وَقَالَ يَأْبَتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا) (يوسف: ١٠٠)، أي تحقيقها، وقوله: (يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ) (الأعراف: ٥٣)، أي تحقيقه ووقوعه.

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة النائية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص وهي قولهم إن النصوص "توهم" التشبيه ولهذا وجب تأويلها، فهل في كتاب الله إيهام أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم.

فالعيب ليس في ظاهر النصوص - عياداً بالله - ولكنه في الأفهام، بل الأوهام السقيمة، أما دعوى أن الإمام أحمد استثنى ثلاثة أحاديث وقال: لا بد من تأويلها فهي مكذوبة عليه، ونفاها شيخ الإسلام سنداً ومنتأً.

وحسبُ الأشاعرة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور بسببه؛ فإنهم لما أولوا ما أولوا تبعثهم الباطنية واحتجت عليهم في تأويل الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب، وما من حجة يحتج بها الأشاعرة عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها من واقع تأويلهم للصفات، وإلا فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله - الذي تقطع به العقول والفطر والشرائع - تنزيهاً وتوحيداً ويكون تأويل الباطنية للبعث والحشر كفرًا وردة؟^(١).

(١) تنبيه حول التأويل:

التأويل الذي يذكره الفقهاء في باب البغاة وقد يردُّ في بعض كتب العقيدة لاسيما في موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا، وإن كانت أكثر الكتب تسميه تأويلاً وهو في الحقيقة تأوُّلاً؛ لأن الفعل الماضي منه "تأوَّلَ".

فالتأوَّل هو: وضع الدليل في غير موضعه باجتهاد أو شبهات تنشأ من عدم فهم دلالة النص، وقد يكون المتأوِّل مجتهداً مخطئاً فيُعذر وقد يكون متعسفًا متوهمًا فلا يُعذر، وعلى كل حال يجب الكشف عن حاله وتصحيح فهمه قبل الحكم عليه، ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأوِّل حتى تقام عليه الحجة، ومن ذلك مَنْ أوَّل بعض الصفات عن حسن نية متأوِّلاً قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: ١١)، فهو مُؤَوِّلٌ مُتَأَوِّلٌ ولا يكفر، ولهذا لم يطلق السلف تكفير المخالفين في الصفات أو غيرها لأن بعضهم أو كثير منهم متأولون، أما الباطنية فلا شك في كفرهم لأن تأويلهم ليس له أي شبهات بل أرادوا هدم الإسلام عمداً بدليل أنهم لم يكتفوا بتأويل الأمور الاعتقادية بل أولوا الأحكام العملية كالصلاة والصوم والحج، إلخ.

أليس كل منهما ردا لظواهر النصوص مع أن نصوص العُلُو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني؟ ولماذا يكفر الأشاعرة الباطنية ثم يشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم؟

الأصل الثاني عشر: السمعيات:

يقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقي إلى ثلاثة أقسام:

١ - قسمٌ مصدره العقل وحده وهو معظم الأبواب، ومنه باب الصفات، ولهذا يسمون الصفات السبع التي يثبتونها لله صفات "عقلية" وهذا القسم هو "ما يحكم العقل بوجوبه" دون توقف على الوحي عندهم.

٢ - قسمٌ مصدره العقل والنقل معاً كرؤية الله في الآخرة - على خلاف بينهم فيها - وهذا القسم عندهم هو "ما يحكم العقل بجوازه استقلالاً أو بمعاوضة الوحي".

٣ - قسمٌ مصدره النقل وحده وهو السمعيات أي المغيّيات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان وهو عندهم "ما لا يحكم العقل باستحالته لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه منفرداً" ويدخلون فيه التحسين والتقبيح والتحليل والتحريم.

والحاصل أنهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً، وفي الرؤية جعلوه مساوياً، فهذه الأمور الغيبية تتفق معهم على إثباتها لكننا نخالفهم في المآخذ والمصدر، فهم يقولون عند ذكر أي أمر منها نؤمن به لأن العقل لا يحكم باستحالته ولأن الشرع جاء به ويكررون ذلك دائماً، أما في مذهب أهل السنة والجماعة فلا منافاة بين العقل والنقل أصلاً ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار في جانب وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبداً كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبداً.

فالإيمان بالآخرة - وهو أصل كل السمعيات - ليس هو في مذهب أهل السنة والجماعة سمعياً فقط، بل إن الأدلة عليه من القرآن هي في نفسها عقلية كما أن الفِطْرَ

السليمة تشهد به فهو حقيقةً مركوزة في أذهان البشر ما لم يُحَرِّفْهم عنها حَارِفٌ، لكن لو أن العقل حكم باستحالة شيء من تفصيلاته - فرضًا وجدلاً - فحكمه مردود وليس إيماننا به متوقفًا على حكم العقل، وغاية الأمر أن العقل قد يعجز عن تصوُّره أما أن يحكم باستحالته فغير وارد والله الحمد.

الأصل الثالث عشر: التكفير:

التكفير عند أهل السنة والجماعة حق لله تعالى لا يُطلق إلا على من يستحقه شرعًا ولا تردُّد في إطلاقه على من ثبت كفره بشروطه الشرعية.

أما الأشاعرة فهم مضطربون اضطرابًا كبيرًا فتارة يقولون: نحن لا نكفر أحدًا، وتارة يقولون: نحن لا نكفر إلا من كفرنا، وتارة يكفرون بأمور لا تستوجب أكثر من التفسيق أو التبديع، وتارة يكفرون بأمور لا تُوجب مجرد التفسيق، وتارة يكفرون بأمور هي نفسها شرعية ويجب على كل مسلم أن يعتقدوها.

فأما قولهم لا نكفر أحدًا فباطل قطعًا إذ في المنتسبين إلى الإسلام فضلًا عن غيرهم كفار لاشك في كفرهم، وأما قولهم لا نكفر إلا من كفرنا فباطل كذلك إذ ليس تكفير أحد لنا بمسوغ أن نكفره إلا إذا كان يستحق ذلك شرعًا.

وأما تكفير من لا يستحق سوى التبديع فمثل تصريحهم في أغلب كتبهم بتكفير من قال إن الله جسم لا كالأجسام وهذا ليس بكافر، بل هو ضال مبتدع، لأنه أتى بلفظ لم يرد به الشرع والأشاعرة تستعمل ما هو مثله وشر منه، وأما تكفير من لا يستحق حتى مجرد الفسق أو المعصية فكما في تكفيرهم مَنْ قال إن النار علة الإحراق والطعام علة الشبع.

وأما التكفير بما هو حقٌّ في نفسه يجب اعتقاده فنحو تكفيرهم لمن يُثبت علوَّ الله، ومن لم يؤمن بالله على طريقة أهل الكلام، وكقولهم أن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر.

الأصل الرابع عشر: الصحابة والإمامة:

موضوع الصحابة هو الموضوع الوحيد الذي يتفقون فيه مع أهل السنة والجماعة وقريب منه موضوع الإمامة، ولا يعني هذا الاتفاق التام بل هم مخالفون في تفاصيل كثيرة.

الأصل الخامس عشر: الصفات:

اتفق الأشاعرة على إثبات سبع صفات فقط هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والبصر، والسمع، ثم اختلفوا فيما زاد ذلك. فالتأخرون من الأشعرية اكتفوا بهذه الصفات السبع، أما المتقدمون من الأشاعرة فقد أثبتوا غير هذه الصفات السبع.

وقال الأشاعرة بنفي الصفات التي تضمنتها كثير من الأسماء، بل أكثر الأسماء، حيث اقتصروا على صفات محدودة، سبعة أو أكثر، وحرّفوا باقي الصفات، بالنفي، أو بإرجاعها إلى ما أثبتوه من الصفات، كنفيتهم صفة علو الذات لله تعالى، وتحريفهم معنى الاستواء إلى الاستيلاء، وإرجاعهم صفة المحبة إلى إرادة الخير والإحسان، إلى غير ذلك من التحريفات.

وما أثبتوه من هذه الصفات السبع - أو ما زاد عنها - ليس إثباتهم لها موفّقاً للحق على التمام، بل لهم في تقريرهم لتفاصيل تلك الصفات أخطاء مشهورة، كقولهم بالكلام النفسي وغيره، فالكلام عندهم ليس هو ما يعتقد أنه أهل السنة من أن الله تكلم بالقرآن حقيقة، بل عندهم أنه حديث نفسي. حتى إن مذهبهم في بعض ما أثبتوه ليقرب من قول المعتزلة، كإثبات من أثبت منهم رؤية المؤمنين لربهم لكن بلا جهه!! وعند تفصيل قولهم يردونها إلى قدرٍ من الإدراك والعلم الذي لا تخالف فيه المعتزلة.

بعد هذه المخالفات المنهجية في أبواب العقيدة كلها، وبعد هذا التمييز الفكري الواضح لمذهب الأشاعرة إضافة إلى التمييز التاريخي، يتضح خروجهم عن مذهب أهل السنة والجماعة الذي هو مذهب السلف الصالح.

أول واجب على المكلف

إن أول واجب على المكلف هو توحيد الله وعبادته كما تضمنته شهادة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فعن ابن عباسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ» (رواه البخاري ومسلم).

وفي رواية للبخاري: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ».

وفي رواية للبخاري: «فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

وفي رواية لمسلم: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

قال الإمام ابن المنذر /: «وأجمع كل من نحفظ عنه أن الكافر إذا قال لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، ولم يزد على ذلك شيئاً أنه مسلم»^(١).

إن من البدهيات في التصور الإسلامي - وهو الذي عليه عقيدة السلف - أن أول ما يجب على المكلف: هو توحيد الله وعبادته وحده، كما تضمنته كلمة التوحيد

(١) الإجماع لابن المنذر، (ص ٤٤).

(شهادة أن لا إله إلا الله)، على أن أولية هذه القضية لا تختص بالابتداء بها قبل كل قضية، بل تعني ما هو أهم، وهو أنها أهم وأكد القضايا.

أما وجوده وأنه خالق الكون؛ فأمر فطري ضروري مركوز في النفوس البشرية جميعها، وإن كابر فيه من كابر.

هذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة.

أما الأشاعرة فإن مذهبهم هو عين مذهب المعتزلة الذين جعلوا غاية الإيمان ومحصله هو (العلم بحدوث العالم وقدم الصانع).

ولما كانت وسيلة هذا العلم عندهم هي العقل وحده فقد دخلوا في متاهة فلسفية، من جهة أن أول ما يتوقف عليه حصول هذا العلم بجب أن يكون هو أول واجب.

- فذهب بعضهم إلى أن أول واجب هو النظر.
- وذهب آخرون إلى أنه القصد إلى النظر.
- وقال بعضهم: إنه إرادة النظر.
- وقال بعضهم: إن أول واجب هو أول جزء من النظر.
- وقال بعضهم: أول واجب هو اعتقاد وجوب النظر.

إلى آخر ما قالوا من التكلف والتعمق فيما لا طائل فيه!!

وأصل البلاء: هو إنكارهم للمعرفة الفطرية، بل تصرّحهم بأن وجود الله تعالى غير معلوم بالاضطرار، وإنما يُعلم بالنظر والاستدلال.

فقالوا إن أول ما فرض الله على جميع العباد: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراتهِ، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته؛ وزعموا أنه غير معلوم بالاضطرار، وإنما يُعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة. وقالوا إن الثاني: من فرائض الله على جميع العباد، الإيمان به والإقرار بكتبه ورسله.

ومعلومٌ من صريح القرآن أن هذا الثاني عندهم هو المطلوب الأول الذي دعت إليه رسل الله ﷺ، وأن وجوده تعالى مما أقرَّ به الكفار المكذبون للرسول، قال تعالى: (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (العنكبوت: ٦١)، وقال تعالى: (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (الزخرف: ٨٧)، وقال تعالى: (فَأَفَرَوْا وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (الروم: ٣٠)، وقال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» (رواه البخاري ومسلم).

ولا جدال في حض القرآن على النظر والفكر والتدبر، ولكن الكلام هنا في أول واجب، وكونه طريق الإيمان والتوحيد.

وقد نقل الحافظ ابن حجر / عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الأشاعرة - قوله إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب^(١).

وأصل البلاء في هذه المسألة ونحوها: هو الإصابة بعدوى الفلسفة الوثنية الإغريقية، التي تُرجمت زمن المأمون ومن بعده، والتي تنكر الوحي وتجعل العقل هو وحده الحكم والمعيار ومصدر التلقي في كل شيء، وكان مذهب فلاسفتها إخضاع المعتقدات والأديان كلها للنظر العقلي.

فلما وافقهم المصابون بدائها من المتكلمين المنتسبين للإسلام على هذا - بغض النظر عن حسن النية وسلامة الدافع لدى بعضهم - وأدخلوا الإسلام ضمن المعتقدات القابلة للنظر والنقد، وفتحوا باب المعارضة المفتعلة بين المعقول والمنقول، وجعلوا المعقول المزعوم هو الأصل؛ حصل بذلك من الضلالات والانحرافات والنكبات في دين الأمة ودنياها ما يعجز التاريخ عن حصره.

(١) فتح الباري، (١/ ٧٠ - ٧١).

لقد سلّم الأشاعرة تبعًا للمعتزلة أن الإيمان بالله ورسوله بدون النظر العقلي - على الصفة التي اشتراطوها - إنما هو تقليدٌ محضٌ، ثم قالوا: كيف يصح التقليد في العقيدة وهي أصل الدين؟ وقالوا: بماذا ندفع قول الفلاسفة المعطلين - القائلين بقدوم العالم - في قولهم: إن المسلم لو ولد في دار النصرانية لكان نصرانيًا، ولو ولد في دار المجوسية لكان مجوسيًا، لكن لما ولد في دار الإسلام صار مسلمًا، وإنما آمن كل واحد بما وجد عليه قومه، وإن المسلم إذا واجهته الأدلة العقلية ربما كفر أو شك؟

من هذا الموقف الانهزامي الدفاعي، ومن اعتبار قضية إثبات حدوث العالم وقدم الصانع أساس كل قضية، جعلوا أول واجب على المكلف هو النظر أو مقدماته، إذ بواسطته - بزعمهم - يدفع الإنسان الشكوك ويقاوم الشبهات، فيؤمن عن اقتناعٍ لا عن تقليد.

فلما تقرر هذا لديهم نظروا إلى عوام المسلمين الذين لم يعرفوا هذه المقدمات النظرية، فحاروا في حكمهم واختلفوا:

- فمنهم مَنْ كَفَرَهُمْ.
- ومنهم مَنْ فَسَقَهُمْ.
- ومنهم مَنْ فَصَّلَ بحسب أهلية النظر وغيرها.
- ومنهم مَنْ حَكَمَ بإيمانهم، لكن جعل النظر شرط كمال، لا شرط صحة.

على أن تكفير العوام ليس هو اللازم الوحيد لهذا القول، بل ذلك يشمل السلف أيضًا من الصحابة والتابعين؛ إذ إن إيمانهم لم يكن قطعًا على الكيفية التي رتبها وقررها الأشاعرة، وحسبك تكفير أكمل الخلق إيمانًا دليلاً على بطلان هذا المذهب، وعلى قول من لم يكفر المقلد منهم، أليس الحكم بفسقهم وأنهم عاصون أمرًا خطيرًا؟ وهذا ما جعل بعض الأشاعرة - مثل السمناني السابق ذكره، وأبي المظفر ابن السمعاني، وأبي حامد الغزالي، ونحوهم - ينتقدون المذهب في هذه المسألة، وبعضهم - كأبي

العباس القرطبي (١) - صرّح بتكفير من جعل الشك أول واجب، ومن اعتقد كفر من لم يعرف الله على طريقته الكلامية.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: «وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَسْأَلَتَانِ هُمَا مِنْ مَبَادِيهِ لَكَانَ حَقِيقًا بِالذَّمِّ: إِحْدَاهُمَا: قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ أَوَّلَ وَاجِبِ الشَّكِّ إِذْ هُوَ اللَّازِمُ عَنْ وَجُوبِ النَّظَرِ أَوْ الْقَصْدِ إِلَى النَّظَرِ، ثَانِيَتُهُمَا: قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ إِنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ بِالطَّرِيقِ الَّتِي رَتَّبُوهَا وَالْأَبْحَاثِ الَّتِي حَرَّرُوهَا لَمْ يَصِحَّ إِيمَانُهُ حَتَّى لَقَدْ أُورِدَ عَلَى بَعْضِهِمْ أَنَّ هَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَكْفِيرُ أَبِيكَ وَأَسْلَافِكَ وَجِيرَانِكَ، فَقَالَ: «لَا تُشْنَعُ عَلَيَّ بِكَثْرَةِ أَهْلِ النَّارِ».

وَقَدْ رَدَّ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِمَا عَلَى مَنْ قَالَ بِهِمَا بِطَرِيقٍ مِنَ الرَّدِّ النَّظَرِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ بِالْمُسْأَلَتَيْنِ كَافِرٌ شَرْعًا؛ لِجَعْلِهِ الشَّكَّ فِي اللَّهِ وَاجِبًا وَمُعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ كُفْرًا (٢) حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهَذَا مَعْلُومُ الْفَسَادِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ (٣).

وقال تلميذه أبو عبد الله القرطبي المفسر /: « ذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ تَعَالَى بِالطَّرِيقِ الَّتِي طَرَقُوهَا وَالْأَبْحَاثِ الَّتِي حَرَّرُوهَا لَمْ يَصِحَّ إِيمَانُهُ وَهُوَ كَافِرٌ؛ فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا تَكْفِيرُ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ يَبْدَأُ بِتَكْفِيرِهِ آبَاؤُهُ وَأَسْلَافُهُ وَجِيرَانُهُ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى بَعْضِهِمْ هَذَا فَقَالَ: «لَا تُشْنَعُ عَلَيَّ بِكَثْرَةِ أَهْلِ النَّارِ». أَوْ كَمَا قَالَ. قُلْتُ (٤): وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ جَاهِلٍ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ لِأَنَّهُ ضَيَّقَ رَحْمَةَ اللَّهِ الْوَاسِعَةَ عَلَى شِرْذِمَةٍ يَسِيرَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَاقْتَحَمُوا فِي تَكْفِيرِ عَامَّةِ

(١) هو أبو العباس صاحب كتاب (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، وهو شيخ المفسر الأشعري أبي عبد الله صاحب (الجامع لأحكام القرآن) الذي وصفه شيخ الإسلام بأنه من أكابر علماء الأشعرية، انظر: "التسعينية"، (ص ٢٤٤).

(٢) أَيَّ أَنَّ الْقَائِلَ بِالْمُسْأَلَتَيْنِ كَافِرٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الشَّكَّ فِي اللَّهِ وَاجِبًا، وَكَفَّرَ مُعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ.

(٣) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٣ / ٣٥٠).

(٤) أي القرطبي.

الْمُسْلِمِينَ. أَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي كَشَفَ عَنْ فَرْجِهِ لِيُبُولَ، وَانْتَهَرَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ : «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا». فَقَالَ النَّبِيُّ : «لَقَدْ حَجَرْتَ وَإِسْعًا». خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ^(١).

أَتَرَى هَذَا الْأَعْرَابِيَّ عَرَفَ اللَّهَ بِالذَّلِيلِ وَالْبُرْهَانَ وَالْحُجَّةَ وَالْبَيَانَ وَأَنَّ رَحْمَتَهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ؟^(٢)، وَكَمْ مِنْ مِثْلِهِ مُحْكُومٌ لَهُ بِالْإِيمَانِ. بَلْ اِكْتَفَى مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ أَسْلَمَ بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ... وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَظَرٌ وَلَا اسْتِدْلَالٌ، بَلْ حَكَمَ بِإِيمَانِهِمْ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَنِ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ غَفْلَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

وقد نقل الحافظ ابن حجر / أقوالاً كثيرةً في الرد على الأشاعرة، وأن لازم قولهم تكفير عوام المسلمين بل تكفير الصدر الأول من الصحابة والتابعين^(٤).

(١) عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةٍ وَتُفْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا». فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَرْتَ وَإِسْعًا» يُرِيدُ رَحْمَةً اللَّهِ. (رواه البخاري).

وفي رواية لأبي داود عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ جَالِسٌ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا»، فَقَالَ النَّبِيُّ : «لَقَدْ مَحَجَرْتَ وَإِسْعًا». ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ وَقَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُكُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ، صُبُّوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ» أَوْ قَالَ: «ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ». (رواه أبو داود وصححه الألباني).

والسَّجَلُ: الدلو إذا كان فيه ماء قل أو كثير، ولا يقال لها وهي فارغة «سَجَلٌ» ؛ والذَّنُوبُ: الدلو العظيمة إذا كانت مملأة ماء، وقد يكون فيها ماء قريب من الملاء.

[باختصار من شرح سنن أبي داود لبدر الدين العيني الحنفي (٢/٢١١)].

(٢) أي أَتَرَى هَذَا الْأَعْرَابِيَّ عَرَفَ أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ.

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٧/٣٣٢-٣٣٣). وقد أشار الشيخ عطية صقر / إلى كلام الإمام القرطبي، وذلك في فتوى له بتاريخ مايو ١٩٩٧، كما في فتاوى الأزهر، نسخة إلكترونية على موقع وزارة الأوقاف المصرية www.islamic-council.com.

(٤) انظر: فتح الباري، (٣/٣٥٧، ٣٦١، ١٣/٣٤٧-٣٥٨).

ونسأل الأشاعرة المعاصرين:

أ- ما رأيكم في إيمان الصحابة والتابعين لهم بإحسان الذين شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، قبل أن يولد أبي الحسن الأشعري، ولم يُلزمهم الرسول بما ألزمتم به جموع المسلمين؟! فهم آمنوا بالله بغير طريقة الأشاعرة.

ب- عامة المسلمين اليوم يؤمنون بالله وبرسوله بالفطرة وعلى غير طريقة الأشاعرة وتعقيداتهم فهل تكفروهم بذلك؟!

هل إيمان عامة المسلمين مجرد تقليد؟

إن أبا حامد الغزالي من أخفّ الأشاعرة في هذه المسألة؛ إذ نسبوا إليه أنه لا يرى النظر شرط صحة، بل شرط كمال، وقد اعترف في (الإحياء) بخطأ منهج أصحابه في القضية، ومما قاله: «فَقَسَّ عَقِيدَةَ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالتَّقَى مِنْ عَوَامِّ النَّاسِ بِعَقِيدَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالمُجَادِلِينَ، فَتَرَى اعْتِقَادَ الْعَامِيِّ فِي الثَّبَاتِ كَالطُّودِ الشَّامِخِ لَا تَحْرِكُهُ الدَّوَاهِي وَالصَّوَاعِقُ، وَعَقِيدَةَ الْمُتَكَلِّمِ الْحَارِسِ اعْتِقَادَهُ بِتَقْسِيمَاتِ الْجَدَلِ كَخِيْطٍ مَرْسَلٍ فِي الْهَوَاءِ؛ تَفِيئُهُ الرِّيحَ مَرَّةً هَكَذَا وَمَرَّةً هَكَذَا، إِلَّا مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ دَلِيلَ الْإِعْتِقَادِ فَتَلَقَّفَهُ تَقْلِيدًا، كَمَا تَلَقَّفَ نَفْسُ الْإِعْتِقَادِ تَقْلِيدًا، إِذْ لَا فَرْقَ فِي التَّقْلِيدِ بَيْنَ تَعَلُّمِ الدَّلِيلِ أَوْ تَعَلُّمِ الْمَدْلُولِ، فَتَلَقَّيْنِ الدَّلِيلَ شَيْءٌ، وَالْإِسْتِدْلَالَ بِالنَّظَرِ شَيْءٌ آخَرَ بَعِيدٌ عَنْهُ»^(١).

ونحن مع موافقتنا لمن نقد المذهب من أصحابه وغيرهم على تفضيل عقيدة أهل الصلاح والتقوى على عقيدة المتكلمين؛ لا نوافقهم على أن إيمان هؤلاء الصالحين المتقين - فضلاً عما هو أعظم منهم إيماناً من سلف الأمة - مجرد تقليد، كما قال أبو حامد. فَمَنْ أَخَذَ الشَّيْءَ بِدَلِيلِهِ لَيْسَ مُقْلِدًا، وَاتَّبَعَ نَصُوصَ الْوَحْيِ لَيْسَ تَقْلِيدًا، بَلْ هُوَ الْإِيمَانُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ وَالْفِطْرَةُ!!

وعلماء الأشاعرة لما حصرُوا القضية في التقليد والنظر، ثم تبين لهم من تجاربهم الخاصة فساد النظر الكلامي، وهزاله؛ عادوا إلى تفضيل التقليد حتى أوصى كثيرٌ من

(١) إحياء علوم الدين، (١/ ١٦٢).

أُثْمِتَهُمْ فِي تَوْبَاتِهِمُ الْمَشْهُورَةِ آخِرَ أَيَّامِهِمْ؛ كَالْجَوْنِيِّ، وَالْغَزَالِيِّ، وَالرَّازِيِّ، وَغَيْرِهِمْ بِالْتِمَسْكِ بِدِينِ الْعَجَائِزِ، وَوَصَفُوهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ عَقِيدَةٍ وَأَسْلَمُهَا، حَتَّى مَنْ لَمْ يَصْرَحْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ إِنَّمَا طَلَبَ الرُّجُوعَ إِلَى الْإِيمَانِ الْمَجْمَلِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ عَقِيدَةِ الْعَجَائِزِ وَالْعَوَامِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: بَلْ إِنْ أَفْضَلُ مِنْ دِينِ الْعَجَائِزِ دِينُ الرَّاسَخِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ، الَّذِينَ لَمْ يَقِفُوا عِنْدَ الْإِيمَانِ الْمَجْمَلِ، بَلْ عَرَفُوا مِنْ تَفْصِيلَاتِ حَقَائِقِ الْعَقِيدَةِ مَا تَحْتَرِقُ بِهِ أَعْظَمُ شَبَهَاتِ الْمُبْطِلِينَ، وَهُمْ الَّذِينَ أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ حُجَّتَهُ عَلَى الْعَالَمِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَأَوْرَثَهُمْ مِيرَاثَ النُّبُوَّةِ وَالْكِتَابِ.

أَمَّا قَضِيَّةُ التَّقْلِيدِ فَمَدْفُوعَةٌ مِنْ أَصْلِهَا، فَإِنَّ الْفِطْرَةَ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا خَلْقَهُ لَا تَسْمَى تَقْلِيدًا، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ إِيْمَانَ الْمُسْلِمِينَ كإِيْمَانِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْبَرَاهِمَةِ فِي أَنَّهُ مُحَضَّ تَقْلِيدٍ، فَقَدْ افْتَرَى وَبَغَى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ الصَّحِيحِ: «وَلِئَلَّا خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِلَهُهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ»^(١) (رواه مسلم).

وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسِّنَانِهِ» (رواه البخاري ومسلم). وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ» (رواه مسلم). وَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ فِي أَيِّ مِنَ الرِّوَايَاتِ: (أَوْ يَسْلَمَانِهِ)؛ لِأَنَّهُ يُولَدُ أَصْلًا عَلَى الْإِسْلَامِ، فَالْإِسْلَامُ هُوَ دِينُ الْفِطْرَةِ. فَكَيْفَ نَسْوِي بَيْنَ مَنْ اجْتَالَتْهُ الشَّيَاطِينُ وَأَفْسَدَتْهُ تَرْبِيَةُ الْأَبَوَيْنِ، وَمَنْ بَقِيَ عَلَى الْفِطْرَةِ النَّقِيَّةِ؟!

وَلِهَذَا فَكُلُّ مَنْ قَالَ: «أَفْرَغَ ذَهْنِي مِنْ كُلِّ الِاعْتِقَادَاتِ ثُمَّ أَبْحَثُ عَنِ الْحَقِيقَةِ حَتَّى أَجِدَهَا، فَلَا شَكَّ فِي ضَلَالِ طَرِيقَتِهِ حَتَّى وَإِنْ أَوْصَلَهُ بَحْثُهُ إِلَى الْحَقِّ فِي النِّهَايَةِ. وَقَدْ يَكُونُ فَلَاسِفَةً أَوْ رَبًّا الَّذِينَ سَلَكَوا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ مِثْلَ (دِيكَارْت) وَ(هِيُوم) مَعْذُورِينَ فِي

(١) (وَلِئَلَّا خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ): أَيُّ خَلَقْتُ عِبَادِي مُسْلِمِينَ، وَقِيلَ: طَاهِرِينَ مِنَ الْمَعَاصِي، وَقِيلَ: مُسْتَقِيمِينَ مُبِينِينَ لِقَبُولِ الْهُدَايَةِ. (وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ): أَيُّ اسْتَحَفُّوهُمْ فَذَهَبُوا بِهِمْ وَأَزَالُوهُمْ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ، وَجَالُوا مَعَهُمْ فِي الْبَاطِلِ. [انظر: شرح النووي على مسلم، (١٧/١٩٧)].

هذا التفرغ؛ لأنهم فرغوا أذهانهم من خرافات الكنيسة ووثنية (بولس)، بل هذا هو الواجب على كل من دان بغير الإسلام، أما مَنْ وُلِدَ بين المسلمين والحق يسطع أمام عينيه وفطرته ناطقة وعقله شاهد، فما عُذره إذا فرغ ذهنه من هذا الحق الأبلج وتنكر لشواهد البينات؟

وهذه الطريقة الضالة (تفرغ الذهن من كل الاعتقادات ثم البحث عن الحقيقة) هي ما يطالب به المنهج الاستشراقي الخبيث باسم (الموضوعية) فيطلبون من المسلم أن ينسلخ عن عقيدته ويتجرد من اعتقاد عصمة القرآن من التحريف واعتقاد صحة ثبوت السنة النبوية، ويطلبون منه أن يدرس السيرة المطهرة، وتاريخ الخلفاء الراشدين، كما يدرس الأناجيل، وسيرة نابليون، وجورج واشنطن، وتاريخ القرون المظلمة الأوربية، ويزعمون أن هذا هو مقتضى البحث العلمي النزيه الموصل إلى الحقائق دون تعصب ولا تقليد.

إنه لا واسطة بين الكفر والإيمان، فإن المسلم إذا فرغ نفسه من الإيمان فقد كفر قبل أن يفكر وينظر ويقدر، وليت الأشاعرة إذ ابتلاهم الله بهذا الداء ستروا على أنفسهم وسكتوا عن مطالبة الناس به وإيجابه عليهم، بل عن كونه أول واجب وأعظم فريضة، أو ليتهم طالبوا به أمم الكفر والضلال، لا أمة الحنيفية والفطرة.

قال ابن القيم /: «سمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: «كيف يُطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء؟». وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

ومعلومٌ أن وجود الرب تعالى أظهر للعقول والفطر من وجود النهار، ومن لم يرَ ذلك في عقله وفطرته فليتهمهم^(١).

(١) مدارج السالكين، (١/ ٦٠).

ولهذا لم يرد في كتاب الله وسنة رسوله إطلاق التقليد على أتباع الأنبياء لا لفظاً ولا حقيقةً، وإنما ذمَّ الله سبحانه وتعالى الكفار الحائدين عن دعوة الرسل بأنهم مقلدون لأسلافهم متابعون لهم بالباطل، بل إن الله تعالى سمى إسلام المشركين توبةً فقال: (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) (التوبة: ٥). وأمر اليهود والنصارى بالتوبة التي هي الرجوع إلى الإسلام فقال بعد قوله: (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) (المائدة: ٧٢). وقوله: (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (المائدة: ٧٣). قال: (أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونََهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المائدة: ٧٤). وما ذلك إلا لأنهم خرجوا عن دين أنبيائهم (التوحيد) إلى هذا الكفر.

مصدر التلقي عند الأشاعرة

إن موضوع مصدر التلقي من أهم وأخطر القضايا الاعتقادية، بل هو بمنزلة الأساس الذي تقوم عليه سائر الاعتقادات، والأصل الذي تتفرع عنه سائر المناظرات. وأهل السنة والجماعة في هذه القضية على المنهاج الواضح، والمحجة البيضاء، وهي أن مصدر العلم عن الله ، وما يتفرع عنه من أنواع التعبدات جميعها إنما هو الوحي، ومن خلال الوحي نعلم قيمة العقل ومهمته ومجاليه، ألا وهي الاجتهاد في فهم النصوص وكيفية العمل بها، لا في قبولها أو ردها، فهو الآلة التي وهبنا الله إياها لنسير بها على هدى وحيه العصوم ومن رحمة الله أن مَن سلبه الآلة لم يطالبه التكليف. وما كان للآلة أن تتعارض مع المنهج ولا أن تعترض عليه؛ لأن التعارض اتهامٌ لمن أنزل الوحي وخلق الآلة، والاعتراض تمرُّدٌ على الربوبية، وإنكارٌ للعبودية.

وقد سارت القرون المفضلة على هذه القاعدة الواضحة، فنالت قمة المجد والسعادة في الدارين، فلما أطلَّت الفتن والبدع برأسها، ثم تمكنت من التوغل في عقول السلاطين في عصر المأمون إلى المتوكل دارت أكبر معركة فكرية في التاريخ الإسلامي، وكان موضوعها هو هذه القضية الكبرى (أيها نقدم: النقل والاتباع، أم العقل والابتداع؟).

وهو الموضوع الذي تمثل في أعظم مظاهره في مسألة (القول بخلق القرآن)، ووقف السلاطين والوزراء والجند والجلادون مع الرأي الثاني، ووقف الإمام أحمد بن حنبل والحق مع الرأي الأول.

وكان موقف الإمام الثابت خلال المحنة كلها هو قوله: «أعطوني شيئاً من كتاب الله وسنة رسوله». فإن جاءوا بظواهر من القرآن قال: «أعطوني شيئاً من السنة، وأقوال الصحابة». فكانت السياط تلهب ظهره حتى يغمى عليه، فإذا أفاق امتحنوه فأعاد العبارة نفسها، فيجلدونه حتى يغمى عليه ثانيةً، وهكذا. وصمد / على هذا

الموقف حتى اندحرت جيوش البدعة، وتكسرت راياتها، واستيقظت الأمة من جديد لتعرف أصل المعركة ودوافعها.

إن الإمام أحمد / كان على يقين تام بأن القضية ليست كلمة اعتراف يقولها المرء معللاً في نفسه بدواعي الإكراه، وتحميل النفس ما لا يطاق من العذاب، وينتهي الأمر؛ ولكن المسألة أكبر من كل قضايا الخلاف الفكري في التاريخ، إنها مسألة: أيهما المتبع وأيها مصدر التلقي: الوحي أم غيره؟ ولا بد للأمة أن تعلم أن أصل الخلاف هو هذا، وأن التسليم بقضية واحدة لغير الوحي قد يؤدي إلى إقصاء هذا المصدر كله.

وإزاء هذه المسألة هانت نفس أحمد بن حنبل عليه وتهون كل النفوس، وهذا النوع الفريد من المناظرة هو أحسن أنواع المناظرات وأفضلها، ومن أراد إفحام أي زائغ أو مبتدع فليجعل هذا هو الأصل والقاعدة، ثم لينظرهم بعد ذلك بما يشاء، كما فعل الإمام أحمد نفسه في مجلس الخليفة وفي كتبه.

على أن الحقيقة الكبرى التي يجهلها هؤلاء المعارضون للوحي - وهي التي سطرها أحمد نفسه في رسالة الرد على الجهمية - أن الذي تعارض مع الوحي ليس العقل بذاته، ولكن استخدامهم المنكوس له، أما الثابت قطعاً بواقع الجيل الأول الذي هو أعظم الناس عقولاً، وأصفاها فكرياً، وبواقع الصراع الفكري في التاريخ الإسلامي كله، وبالأستقراء المستقصى؛ فهو أن العقل الصحيح لا يمكن أبداً أن يتعارض مع النقل الصحيح.

مصدر التلقي عند الأشاعرة:

مصدر التلقي عند الأشاعرة هو الكتاب والسنة على مقتضى قواعد علم الكلام؛ ولذلك فإنهم يقدمون العقل على النقل عند التعارض، وهذا هو مفرق الطريق بين أهل السنة والجماعة وبين الأشاعرة، وإن حال من يقدم العقل على النقل يشبه تماماً حال المنافقين الذين دُعوا إلى حكم الله ورسوله فرفضوه، وأرادوا التحاكم إلى الطاغوت، فلما ضُبطوا أقسموا أنهم ما قصدوا إلا الإحسان والتوفيق، والأشاعرة يزعمون أن هذا منهم إحسانٌ وتوفيقٌ بين العقل والنقل.

وقد رتب الأشاعرة على تقديم العقل على النقل عند التعارض، وفرعوا عنه من الأصول المنهجية الباطلة ما لا يتسع المجال لذكره، وحسبنا الإشارة إلى بعض ذلك؛ فمنها:

١ - عدم إفادة النصوص لليقين.

٢ - التأويل.

٣ - إسقاط قيمة النصوص في مجال العقيدة.

وهذه القضايا متلازمة، لكننا سنفصلها حسب ترتيبها.

الأصل الأول من الأصول المنهجية الباطلة عند الأشاعرة:

اعتقادهم أن نصوص الوحي لا تفيد اليقين:

إن المذهب الأشعري قام على فكرة (الوسطية) بين المعتزلة والسلف، ولكن الواقع أن هذه (الوسطية) لم تكن سوى أسلوب توفيقى غير ناجح، وكما قيل: «من أراد التوفيق لم يحالفه التوفيق». ذلك أن تباعد ما بين المنهجين السلفي والاعتزالي كفى بأن يحكم على أي محاولة توفيقية بالإخفاق.

وكانت النتيجة هي ظهور مذهب - أو منهج - ثالث ملفق، يقوم نسيجه على قضايا متعارضة، بل متناقضة في كثير من الأحيان، وبذلك أصبح محط النقد الشديد من أتباع السلف وأتباع التفلسف والاعتزال سواء.

لقد أراد الأشاعرة التوفيق بين الأصول السلفية في التعامل مع نصوص الوحي، وبين الأسس الفكرية الاعتزالية القائمة على معايير ومنطلقات خاصة للتحكم في النصوص، وهذه المعايير الاعتزالية تعتمد على سلسلة من عمليات الفصل - أو البتر - الاعتبارية، تسندها قواعد اصطلاحية أحدثها المعتزلة أنفسهم في علوم اللغة والبيان والمنطق. وسوف نضطر إلى عرض موجز لذلك نظرًا لأهميته في المقارنة بالمنهج الأشعري:

١- الفصل بين السنة والقرآن: وإن شئت فقل: فصل بعض الوحي (الشرح) عن البعض الآخر (المتن أو النص)، فالسنة كثيراً ما تحدد معاني القرآن تحديداً قاطعاً لا مجال معه للبحث في المعاني اللغوية المجردة لألفاظ القرآن، ولكن لما كان المعتزلة أبعد الناس عن السنة علماً وعملاً أسقطوا دلالتها جملة.

٢- الفصل بين النص القرآني والمنهج الكلي: فالآية المعينة ليست سوى حلقة من حلقات متسقة تشكل منهجاً كلياً في الاعتقاد أو السلوك، مثل منهج الإيمان بصفات الله، أو منهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن المعتزلة يجتزئون هذه الآية دون النظر إلى روابطها ومكانها من المنهج المتكامل، بل كثيراً ما يجتزئون اللفظة الواحدة دون النظر لموقعها من مدلول الآية نفسها.

٣- بعد هذا يأتون بتلك الجملة أو اللفظة المفصولة المجردة، فيطبقون عليها قواعد أو قوالب إصطلاحية كان للمعتزلة أنفسهم اليد الطولى في تقريرها، كقواعد علوم البلاغة مثلاً. فإذا وضعنا في الاعتبار سعة اللغة العربية؛ ظهر أنه يمكن بالنظر إلى الألفاظ وحدها دون اعتبار لمقاصد المتكلم، أو القرائن الظاهرة أن تقبل الجملة أو اللفظة أكثر من احتمال.

ومهما قيل: (إن بعض الاحتمالات أقوى من بعض)؛ فإن مجرد قبول الاحتمال - لا سيما عندما يكون التعسف والتشهي هو الأصل - يكفي وحده في الحكم على مدلول النص بأنه ظني!!.

٤- بعد تقرير الحكم بأن النص ظني، يحاكمونه - وإن كان مُحْكَمًا في الأصل - إلى نصٍ متشابه، أي أن المعتزلة يردُّون المُحْكَم إلى المتشابه، عكس المنهج السلفي الذي يرد المتشابه إلى المُحْكَم، وليس مراد المعتزلة التحاكم إلى النصوص؛ ولكن لأن بعض احتمالات المتشابه تتفق مع مقرراتهم وأصولهم العقلية التي قُرِّرَتْ وأصُلَّت سلفاً وفق منهج بعيد كل البعد عن النصوص.

٥- فلمْ دَعَمُوا دلالة التشابه - بعد إخضاع المحكم لها - بالقاعدة العقلية، أو هموا الناس أنهم وفقوا بين العقل والنقل، وجعلوا من هذا التوفيق قاعدة كلية منضبطة، وألزموا كل أحد بالرد إليها، والتحاكم إليها.

مثال ذلك صفة (اليَد):

فإن المعتزلة طبقوا ما أسلفنا أعلاه ابتداء من فصل القرآن عن السنة، فقد ورد النص النبوي صريحاً في مثل حديث أن الله كَتَبَ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ^(١)، فإن آية (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) (المائدة: ٦٤)، جزءٌ من منهج الإيمان بصفات الله الكلي القطعي، والمعتزلة قطعوا النظر عن هذا المنهج بالكلية، ففصلوا الآية عن المنهج، ثم قالوا: إن اليد في اللغة تأتي بمعنى النعمة والقدرة.

ثم ردُّوا الآية إلى المعنى التشابه أو قواعد البلاغة مثل قولهم: إن قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) (الإسراء: ٢٩) مجازاً؛ لأن المراد الإنفاق، فكَذلك قوله: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) (المائدة: ٦٤). وتجاهلوا أن الآية المتعلقة بالإنسان لا تنفي أن يكون للإنسان يد، بل لفظة (اليَد) فيها حقيقية، وإن كان المعنى الكلي للآية يتعلق بالإنفاق. فكَذلك اليدان في قوله تعالى: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) هي صفةٌ حقيقيةٌ لله، مع أن المعنى الكلي للآية في الإنفاق.

ثم تعسف المعتزلة في تطبيق اللغة نفسها، فإن ثنية اليد في قوله تعالى: (بَلْ يَدَاهُ) وقوله تعالى: (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) (ص: ٧٥)، لا تحمل المجاز - أي لا تحمل القول بأنها النعمة أو القدرة - لأن المصدر لا يُثنى.

فاليهود أثبتوا لله يدين مغلولتين، والله تعالى أثبت يدين مبسوطتين، فجاء المعطلة (من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة) فقالوا: ليس له يدان أصلاً.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وقد أدى هذا المنهج بطبيعة الحال إلى إسقاط قيمة النصوص جملة، وهي نتيجة يشترك فيها الأشاعرة معهم، لكن (الوسطية الأشعرية) لم تصل إلى هذه النتيجة مباشرة، بل بواسطة تقرير قاعدتين خطيرتين هما:

١ - عدم إفادة النصوص لليقين. (وهو الأصل الأول من الأصول المنهجية الباطلة عند الأشاعرة).

٢ - التأويل. (وهو الأصل الثاني من الأصول المنهجية الباطلة عند الأشاعرة).
فأما عدم إفادة النصوص لليقين؛ فإنه يرجع في الأصل إلى أن دلالة نصوص الوحي في زعمهم تتوقف على أمورٍ ظنية، فتكون ظنية؛ لأن الفرع لا يزيد على الأصل في القوة. ويترتب على ذلك إيقاف العمل بالنصوص في العقيدة؛ لأن العقيدة مبناه على اليقين والقطع، ودلالة النصوص ظنية.

فمثلاً الآيات والأحاديث الواردة في استواء الله تعالى على عرشه عند الأشاعرة ظواهر ظنية لا تعارض اليقينية، أي تتعارض مع العقل بزعمهم.

الأصل الثاني من الأصول المنهجية الباطلة عند الأشاعرة:

التأويل:

على ضوء اعتقاد الأشاعرة أن نصوص الوحي لا تفيد اليقين يتبين لماذا انتهج الأشاعرة منهج التأويل حتى أصبح أصلاً كبيراً من أصول مذهبهم، ليس في الصفات فحسب؛ بل في نصوص الإيمان، والوعد والوعيد، وعصمة الأنبياء، والقدر، وفي كل نصٍّ خالف ما قرروه من عقائدهم، ذلك أن إيمانهم بمسألة تعارض العقل والنقل - مع التزامهم بالتوفيقية المضطربة بين السلف والمعتزلة - كان لابد أن يفضي بهم إلى البحث عن مهرب عقلي يقيهم الوقوع في أحد أمرين:

١ - إما التمسك بنصوص الوحي، وهذا يناقض أصولهم.

٢ - وإما أن يحكّموا العقل مطلقاً، ويعودوا إلى أصلهم الاعتزالي الفلسفي. وفي هذا إلغاءً لأصل وجودهم؛ لأنهم إنما ظهروا على أنهم فرقة منشقة من المعتزلة، ثم هم

يختلفون فعلاً مع المعتزلة في أصول كثيرة، بعضها يتعلق بتحديد دائرتي العقل والنقل. يضاف إلى ذلك أن بعض كبارهم لهم صلة بالحديث النبوي، فمن غير المعقول أن يردوا الأحاديث الصحيحة ردّاً مباشراً كما يفعل المعتزلة، فضلاً عن نصوص القرآن. فما المخرج إذن؟!.

لعل أبرز ما يوضح هذه المشكلة هو هذا المثال: وهو وجود خليفة عادل اختلفت الرعية فيه ثلاثة أقسام:

- فقال قومٌ: تجب طاعته ومناصرته.
- وقال قومٌ: بل لا بُدَّ من عزله والخروج عليه.
- وجاء طائفةٌ ثالثةٌ أرادت التوفيق بين الفرقتين السابقتين فقالت: بل الحل أن يبقى له اسم الخلافة ورمزها، وتُسحب منه شؤون الحكم وصلاحياته.

وحسب هذا المثال التقريبي وقفت الطوائف الثلاث (السلف، المعتزلة، الأشاعرة) من النصوص، فكان الموقف الأول هو موقف السلف، وموقف المعتزلة هو الثاني، وكان موقف الأشاعرة هو الثالث، أي الإبقاء على النصوص أي إثباتها، لكن ليس على أنها أصول تستمدّ منها الحقائق، بل على أنها آثار متحفية مقدسة، وبعبارة موجزة (الاحتفاظ بالنص شكلاً مع إلغاء مفهومه حقيقة!). وهذه هي حقيقة التأويل.

فالتأويل إذن ما هو إلا مهربٌ عقليٌّ من الالتزام بالنصوص، ووسيلةٌ ملتويةٌ للتخلص من معارضتها للعقل، ونتيجةٌ طبيعيةٌ من نتائج التوفيق الخاطئة.

إن موقف الأشاعرة من النصوص أصلٌ من أصول المنهج، والقاعدة عندهم أن كل خبرٍ مما يشير إلى إثبات صفةٍ للباري تعالى يُشعرُ ظاهرهً بمستحيل في عقلهم نظروا: فإن تطرق إليه التأويل قبلوه وأوّلوه، وإن لم يندرج فيه احتمال تبين على القطع كذب الناقل، فكل ما لا تأويل له عندهم فهو مردودٌ، وما صحَّ وتطرق إليه التأويل قبلوه. فيا لها من قاعدة ما أفسدها، وأشد معاندتها للنصوص.

فالكل متفقون على تحكيم العقل، وأن النصوص لا تفيد اليقين، وأن التأويل مخرجٌ سائغ، ومهرَّبٌ سليم، مع أن تأويل الصفات لا يصح نقلاً ولا عقلاً، فالشرع الحكيم أجمل في التنزيه ونفي التشبيه بوضع قواعد عامة، كقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١)، وقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (الإخلاص: ١-٤)؛ لكنه فصل في إثبات الصفات لله تعالى، كالسمع والبصر، والعلم والحكمة، والرحمة والتوبة، على أن يتم إثباتها وفهمها في إطار آيات التنزيه.

وقفات مع التأويل:

١- لو كان التأويل مطلوباً شرعاً لأمرنا الله تعالى به، وقال لنا إن المقصود من صفة الرحمة، واليد، والعين، والاستواء، هو كذا وكذا، وبما إنه لم يقل لنا ذلك ولا أمرنا به، دل ذلك على إن التأويل غير مشروع.

٢- يجب أن يترسخ في عقولنا وقلوبنا إن إثبات الصفات لا يقتضي التشبيه ولا التجسيم، ولا يؤدي إليهما إلا إذا قلنا إن صفاته تعالى تُشبه صفات مخلوقاته، وأما إذا أثبتناها ونفيها عنها مشابقتها لصفات المخلوقين، فهذا ليس تشبيهاً، وإنما هو إثبات وتنزيه مصداقاً لقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١).

٣- إن التأويل مشكلة وليس حلاً، لأنه غير مشروع شرعاً، ويُحرف نصوص الكتاب والسنة، ولا يُقدِّم حلاً في تأويله للصفات، فنحن إذا ما قلنا مثلاً إن إثبات الاستواء واليد لله تعالى يُوهمان التشبيه، ولا بد من تأويلهما، فأولنا الاستواء بالاستيلاء، وأولنا اليد بالنعمة والقدرة، فإن الإشكال لا يزول، ويبقى السؤال مطروحاً، وهو: هل ذلك الاستيلاء كاستيلاء الإنسان؟ وهل النعمة والقدرة، كالنعمة والقدرة عند الإنسان؟ فإن قيل: نعم، فهذا تشبيه صريح، وإن قيل: لا، فلا حاجة لنا إذن للتأويل أصلاً.

فالصواب إذن أن نعود إلى منهج السلف فنقول إن استواء الله تعالى ليس كاستواء البشر، وإن يده ليست كيد الإنسان، وإن نزوله ليس كنزول مخلوقاته، وإن

رحمته ليست كرحمة البشر، وهكذا مع كل الصفات الثابتة لله تعالى، وبذلك يكون التأويل لم يُقدم لنا حلاً، بل أدخلنا في متاهة لا مخرج منها، إلا بإتباع القاعدة الشرعية، التي تنص على إثبات الصفات مع التنزيه وعدم التشبيه.

٤- لا فائدة من التأويل، فالتأويل لا طائل منه، ولا عمل تحته، ولا ضرورة تدعو إليه؛ لأنه ينفي ما أثبتته الله تعالى لنفسه، ويُعطل النصوص الشرعية ويُحرّفها، ويُزج بالعقل في مسائل غيبية لا يدركها، ولا يعلمها إلا الله تعالى. ولأنه أيضاً اعتداء على النصوص، واتهام للدين بالنقصان، ويُؤدي إلى اختراع صفات لله تعالى لم يصف بها نفسه، وتشبيهه بالجملادات والمعدومات والمنقوصات.

٥- إن التأويل تكلف وقول في كتاب الله وسنة رسوله بالرأي؛ لذا يكفي الإتيان بالصفات دون العلم بكيفيتها. والمؤول ينفي عن الله صفةً أثبتتها لذاته، ويصفه بما لم يصف به نفسه، كالذي ينفي عنه صفة الاستواء على العرش ويجعل مكانها الاستيلاء، ألم يكن الله قادراً على استعمال كلمة الاستيلاء حتى جاء هذا المؤول واستعملها؟!

٦- إن الذي أوصل النفاه إلى التأويل هو اعتقادهم التشبيه، حتى جعلوا الله مقبلاً على عباده ومشاهاً لهم في صفاته وأسمائه فلبجؤوا إلى نفي صفاته الواردة في الكتاب والسنة. فنفاة الصفات يعتقدون التشبيه لأنهم لا يفهمون من صفات الخالق إلا ما يفهمونه من صفات المخلوق؛ فدفعهم ذلك إلى تأويلها، مما أوقعهم في التعطيل ورد النصوص، ووصف الله بالناقصات والجملادات، فهم مشبهة أولاً، ومعطلة ثانياً.

٧- إن في إثبات الصفات فوائد كثيرة، منها موافقة الشرع، والسلامة، واتباع منهج السلف من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، والتخلص من التناقض والحيرة. إن المؤولين لم يستفيدوا من تأويلهم إلا التناقض وتعطيل حقائق النصوص الشرعية، فإذا أولوا المحبة والرضا والرحمة بالإرادة، قيل لهم ما معنى الإرادة؟ أليست هي لدى الخالق والمخلوق؟ فيلزمهم نفيها كما نفوا غيرها من الصفات. وإذا أولوا اليد بالقدرة، قيل لهم: كيف هي؟ لأن العبد يتصف بها هو أيضاً، وإذا أولوا الوجه بالذات،

قيل لهم: ما معناها؟ لأنها تطلق على الأزلي والحادث، فيلزمهم نفْيُها كما نفَوْا الوجه وقل كذلك في باقي الصفات.

جناية التأويل على الإسلام: نموذج للانحراف المنهجي وآثاره:

لما كان منهج الوحي فذًّا في تكامله، فريدًا في تناسقه، جامعًا لكل صواب، خاليًا من كل خطأ، أمكن لأصحابه أن يقفوا في وجه كل فكر بشري دون أن يخسروا موقعًا واحدًا من مواقعهم، بل إنه كلما هجم الخصم على جانب منه أظهر الله على أيدي أتباعه من البراهين والحجج ما يظهر به من الحِكم والمحاسن ما كان خافيًا قبل الهجوم، فالقادح فيه إنما يقدح في صخرة نورانية عاتية، لا يرتد عليه قدْحُه إلا نورًا يُعْشي بصره، وينير الطريق للمدافع.

أما المناهج البدعية فإنها بتطبيقها لا تحاول تحقيق مصلحة للدين إلا وتجلب ما قد يكون أضعافها من المفساد، وهي لفساد المنهج تفتح على دينها من الإلزامات ما يضطرها للتراجع والتمحل، فيحسب أعداء الإسلام أن الإسلام هو المتراجع المهزوم، وكفى ذلك شرًّا وشؤمًا.

وهذا ما حصل بعينه من الأشاعرة والتأويل.

ومن أراد التأكد من هذه الحقيقة فلي نظر إلى ما تعرضت له الأمة في عصر ضعف الخلافة العباسية المركزية من تمزق ودمار، حيث سقطت هيبة المسلمين، واستشرت الأدواء الفكرية الخبيثة، والحركات السرية الهدامة، وتعرض سلاطين المسلمين للاغتيال وهم في أسرَتهم، إلى غير ذلك من الظواهر المفجعة التي تمتلئ بها كتب التاريخ قاطبة، والتي كانت أكبر عوامل نجاح الحملات الصليبية والمغولية.

فإن قيل: وما علاقة ذلك بالأشاعرة والتأويل؟

فالجواب: إن هذه الفترة التي شهدت تلك الأحداث الفظيعة هي نفسها التي شهدت نشأة المذهب الأشعري وانتشاره واعتناق بعض السلاطين له. وليست القضية قضية اقتران تاريخي فحسب، ولكن في هذه الفترة نفسها - أي فترة ظهور المذهب الأشعري وسيطرته على الساحة الكلامية - كانت الباطنية بفروعها المختلفة - فضلًا

عن الرافضة الذين اجتمعت فيهم هذه الشرور جميعها - تصنع تلك الفظائع الإجرامية في الأمة الإسلامية، ليس في الأطراف والمقاطعات فحسب؛ بل كانت بغداد نفسها ميداناً لهذه الفتن والفظائع على النحو الذي تشهد به كتب التاريخ كلها.

وغني عن البيان أن (التأويل) هو العمود الفقري للفكر الباطني كله، فقد أوصلهم تخطيطهم التأمري الشيطاني إلى استحالة التصريح بتكذيب القرآن الكريم والرسول وإبطال الإسلام جملةً علانيةً، فلجأوا إلى هذه الوسيلة الماكرة (التأويل). فأوّلوا الأحكام - كالزكاة والصوم والحج وسائر الواجبات - بهدف إسقاط الفرائض كلها، وأوّلوا الغيبات كالجنة والنار والملائكة والحشر، فلم يبقَ من حقيقة الإسلام شيء، وأخذوا ينشرون هذه السموم الفتاكة في صفوف الأمة.

وكان في إمكان المسلمين التصدي بيسر وسهولة لهذا الفكر الخبيث لو أن الأمة مجتمعة على منهج الوحي - أي عقيدة السلف الصالح - تؤمن بكل ما جاء عن الله وعن رسوله ، وترفض منهج التأويل بإطلاق، ولكن كثيراً من تلك الدويلات كانت تعتنق رسمياً المذهب الأشعري، وكان علماء هذا المذهب يمثلون زعامة الدفاع عن الإسلام.

فلما واجهوا الباطنية بسلاح مفلول، وصَفَّ مخذول؛ استشرت الباطنية، وتفاقم خطرهما حتى اقتنصت الملوك في أسْرَتِهِمْ، واقتحمت على العلماء بيوتهم وتلامذتهم. ذلك أن الباطنية حاربت الأشاعرة بالسلاح الذي حاربت به الأشاعرة مذهب السلف وهو (التأويل)، فألزموهم وهزموهم.

بل لا يبعد أن يقال: إن الباطنية تعلمت كثيراً من فنون التأويل من الأشاعرة، واستخدمته من منطلق الأولى والأخرى، إذ رأت - أو أوهمت - أن ما أوْلَتْه هي أَحَقُّ وأوْلَى بالتأويل مما أوْلَتْه الأشاعرة. ولم يكن لضجيج الأشاعرة عليهم أي معنى!

• إذ كيف يحق للأشاعرة أن يؤوّلوا أحاديث الصفات واحداً واحداً،

وآيات الصفات آية آية، ويعتبرون ذلك تقديمًا للقواطع العقلية اليقينية

على الظواهر النَّصِيَّةِ الظَّنِيَّةِ، ويتقربون به إلى الله تنزيهاً وتعظيماً، ويكون هذا الفعل نفسه حراماً، بل كفرًا من الباطنية؟!!

• الباطنية تقول: إن قواطعنا العقلية قائمة على أن البعث لا يمكن أن يكون حسيّاً، وإنما هو روحاني، وأولوا نصوص الوحي، وقالوا إنها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات. فتصدى لهم الأشاعرة تكفيراً وتشنيعاً، فدافع الباطنية عن أنفسهم قائلين: على رسلِكُم! فأنتم أولى منا بما قلتم، فإن ما يتعلق بالله أعظم شأنًا مما يتعلق بالمعاد، والنصوص في صفاته أظهر وأكثُر، والدلائل عليها من المعقول والفطر أَيْنُ وأشهر، وقد حكمت قواطعكم العقلية بتأويلها، ولم تروا في ذلك كفرًا ولا ضلالاً، بل جعلتموه توحيداً وتنزيهاً، فلماذا تجعلون قواطعكم حقاً وقواطعنا باطلاً، وعملنا كفرًا وعملكم توحيداً؟!!

• لقد جاء ملاحظة الباطنية فذكروا الأشاعرة بقانونهم الكلي قائلين: قد اتفقنا نحن وأنتم على تقديم العقل على النقل، وعليه نقول: بيننا وبينكم حاكم العقل، فإن القرآن مملوء بذكر الفوقية، وعلو الله على عرشه، إلى غير ذلك من نصوص آيات الصفات وأخبارها، التي إذا قيسَ إليها نصوص حشر هذه الأجساد، وخراب هذا العالم وإعدامه، وإنشاء عالم آخر؛ وُجِدَت نصوص الصفات أضعاف أضعافها، حتى قيل: إن الآيات والأخبار الدالة على علوِّ الرب على خلقه واستوائه على عرشه تقارب الألوف، وقد أجمعت عليها الرسل من أولهم إلى آخرهم، فما الذي سَوَّغ لكم تأويلها، وحرَّم علينا تأويل نصوص حشر الأجساد وخراب العالم؟!.

• فإن قلتم: الرسل أجمعوا على المجيء بالحشر الجسدي، فلا يمكن تأويله! قيل: وقد أجمعوا على علوه فوق خلقه.

• فإن مُنِعَ إجماعهم هناك من التأويل وجب أن يُمنَعَ هنا.

- فإن قلتم: العقل أوجب تأويل نصوص آيات الصفات، ولم يوجب تأويل نصوص المعاد؟ قلنا: هاتوا أدلة المعقول التي تأولتم بها الصفات، ونحضر أدلة المعقول التي تأولنا بها المعاد وحشر الأجساد، ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى.
- فإن قلتم: إنكار المعاد تكذيبٌ لما عُلِمَ من الإسلام بالضرورة. قلنا: وأيضا إنكار صفات الرب، وأنه فوق سمواته، تكذيبٌ لما عُلِمَ أنهم جاءوا به ضرورة.
- فإن قلتم: تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها لا يستلزم تكذيبهم. قلنا: فمن أين صار تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها في المعاد يستلزم تكذيبهم دون تأويلكم إلا مجرد التشهي؟
- فقال الأشاعرة: إنكم لم تقتصروا على تأويل السمعيات، بل أولتم الأحكام من حلال وحرام؟ فصاحت الباطنية الملاحدة، وقالوا: ما الذي سَوَّغَ لكم تأويل الأخبار، وحَرَّمَ علينا تأويل الأمر والنهي، والتحریم والإيجاب، ومورد الجميع من مشكاة واحدة؟
- قالوا: وأين تقع نصوص الأمر والنهي من نصوص الخبر؟
- قالوا: وكثير منكم فتحوا باب التأويل في الأمر، فأولوا أوامر ونواهي كثيرة صريحة الدلالة، أو ظاهرة الدلالة في معناها بما يُخرجها عن حقائقها، فهَلُمَّ نضعها في كفة، ونضع تأويلنا في كفة ونوازن بينها.
- قالوا: ونحن لا ننكر أننا أكثر تأويلاً منهم، ولكننا وجدنا باباً مفتوحاً فدخلناه.

فهذا مثالٌ بارزٌ للنتائج المترتبة على الانحراف المنهجي الذي وقع فيه الأشاعرة بسبب موقفهم من النصوص، فإنهم فتحوا الباب لأعداء الإسلام لينخروا بنيانه بمثل ما نخره به هؤلاء، وما كان للأشاعرة في ذلك غاية ولا تعمّده، وإنما كان همهم الرد

على المعطلة النفاة، ولكن التأويل مع كونه جرّاً إلى الوقوع في هذا البلاء ليس بأفضل من التعطيل، بل هو شرٌّ منه.

يقول ابن القيم /: «التَّأْوِيلُ شَرٌّ مِنَ التَّعْطِيلِ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ التَّشْبِيهَ وَالتَّعْطِيلَ وَالتَّلَاعِبَ بِالنُّصُوصِ وَإِسَاءَةَ الظَّنِّ بِهَا، فَإِنَّ الْمُعْطَلَ وَالْمُؤَوَّلَ قَدْ اشْتَرَكَا فِي نَفْيِ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَامْتَنَازِ الْمُؤَوَّلِ بِتَلَاعِبِهِ بِالنُّصُوصِ وَإِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهَا وَنِسْبَةِ قَائِلِهَا إِلَى التَّكَلُّمِ بِمَا ظَاهِرُهُ الضَّلَالُ وَالْإِضْلَالُ، فَجَمَعُوا بَيْنَ أَرْبَعَةِ مُحَازِيرٍ:

اعْتَقَادُهُمْ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُحَالٌ بَاطِلٌ، فَفَهِمُوا التَّشْبِيهَ أَوَّلًا، ثُمَّ انْتَقَلُوا مِنْهُ إِلَى الْمُحْذُورِ الثَّانِي، وَهُوَ التَّعْطِيلُ، فَعَظَلُوا حَقَائِقَهَا بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْفَهْمِ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِمْ وَلَا يَلِيْقُ بِالرَّبِّ سُبْحَانَهُ.

المُحْذُورُ الثَّالِثُ: نِسْبَةُ الْمُتَكَلِّمِ الْكَامِلِ الْعِلْمِ، الْكَامِلِ الْبَيَانِ التَّامِّ النُّصَحِ، إِلَى ضِدِّ الْبَيَانِ وَاهْتَدَى وَالْإِرْشَادِ، وَأَنَّ الْمُتَحَرِّينَ الْمُتَهَوِّكِينَ أَجَادُوا الْعِبَارَةَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَبَّرُوا بِعِبَارَةٍ لَا تُؤْهِمُ مِنَ الْبَاطِلِ مَا أَوْهَمَتْهُ عِبَارَةُ الْمُتَكَلِّمِ بِتِلْكَ النُّصُوصِ، وَلَا رَبِّبَ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ أَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ مِنْهُ أَوْ أَفْصَحَ لِلنَّاسِ.

المُحْذُورُ الرَّابِعُ: تَلَاعِبُهُمْ بِالنُّصُوصِ وَانْتِهَاكُ حُرْمَاتِهَا. فَلَوْ رَأَيْتَهَا وَهُمْ يَلُوكُونَهَا بِأَفْوَاهِهِمْ وَقَدْ حَلَّتْ بِهَا الْمُثَلَّاتُ، وَتَلَاعَبَ بِهَا أَمْوَاجُ التَّأْوِيلَاتِ، وَنَادَى عَلَيْهَا أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي سُوقٍ: مَنْ يَزِيدُ، فَبَذَلَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي ثَمَنِهَا مِنَ التَّأْوِيلِ مَا يُرِيدُ، فَلَوْ رَأَيْتَهَا وَقَدْ عَزَلَتْ عَنِ سُلْطَنَةِ الْيَقِينِ، وَجُعِلَتْ تَحْتَ تَحَكُّمِ تَأْوِيلِ الْجَاهِلِينَ، هَذَا وَقَدْ قَعَدَ النُّفَاةُ عَلَى صِرَاطِهَا الْمُسْتَقِيمِ بِالْدَّفْعِ فِي ضُدُورِهَا وَالْأَعْجَازِ وَقَالُوا: لَا طَرِيقَ لَكَ عَلَيْنَا، وَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَعَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فَنَحْنُ أَهْلُ الْمُعْقُولَاتِ وَأَصْحَابُ الْبَرَاهِينِ، وَأَنْتِ أَدَلَّةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَظَوَاهِرٌ سَمْعِيَّةٌ، لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ وَلَا الْيَقِينَ، فَسَنُذَكُّ أَحَادَ وَهُوَ عَرْضَةٌ لِلطَّعْنِ فِي النَّاقِلِينَ، وَإِنْ صَحَّ وَتَوَاتَرَ فَفَهْمُ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْهَا مَوْقُوفٌ عَلَى انْتِفَاءِ عَشْرَةِ أَشْيَاءَ ^(١) لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِانْتِفَائِهَا عِنْدَ النَّاطِرِينَ وَالْبَاحِثِينَ.

(١) العلم بالوضع، والاشتراك، والمجاز، والإضمار، والتخصيص، والتقديم، والتأخير ... إلخ.

فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ!! كَمْ هَدَمَتْ هَذِهِ الْمُعَاوِلُ مِنْ مَعَاqِلِ الْإِيمَانِ، وَتَثَلَّمَتْ بِهَا حُصُونُ حَقَائِقِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، فَكُشِفَ عَوْرَاتِ هَؤُلَاءِ وَبَيَّانُ فَضَائِحِهِمْ مِنْ أَفْضَلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ: "إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ مَعَكَ مَا دُمْتَ تُنَافِعُ عَنْ رَسُولِهِ" (١).

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ لِلْعَبْدِ قَدَمٌ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَعْقِدَ قَلْبُهُ عَلَى أَنَّ الدِّينَ كُلَّهُ لِلَّهِ، وَأَنَّ الْهُدَى هُدَاهُ، وَأَنَّ الْحَقَّ دَائِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَأَنَّهُ لَا مُطَاعَ سِوَاهُ وَلَا مُتَّبِعَ غَيْرِهِ، وَأَنَّ كَلَامَ غَيْرِهِ يُعَرِّضُ عَلَى كَلَامِهِ فَإِنْ وَافَقَهُ قَبْلَنَا، لَا لِأَنَّهُ قَالَهُ بَلْ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ رَدَدْنَاهُ، وَلَا يُعَرِّضُ كَلَامُهُ عَلَى آرَاءِ الْقِيَاسِيِّينَ وَلَا عَلَى عُقُولِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَلَا أَذْوَاقِ الْمُتَزَهِّدِينَ، بَلْ تُعَرِّضُ هَذِهِ كُلُّهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ، عَرَضُ الدَّرَاهِمِ الْمَجْهُولَةِ عَلَى أَخْبَرِ النَّاقِدِينَ، فَمَا حَكَمَ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مِنْهُ الْمَقْبُولُ، وَمَا حَكَمَ بِرَدِّهِ فَهُوَ الْمُرْدُودُ (٢).

وجناية انحراف الأشاعرة لم تقتصر على فتح الثغرات للباطنية وحدها، بل شاركهم غيرهم، فإن الرافضة - على سقم أدلتهم وسخف مذهبهم - قد أغراهم تهافت مذهب الأشاعرة في بعض القضايا، فتناول شيخهم ابن المطهر الحلي صاحب كتاب (منهاج الكرامة)، فنقد أهل السنة والجماعة وعاب مذهبهم بما في مذهب الأشاعرة من أصول لا يصدقها عاقل مثل نفي الحكمة والتعليل في أفعال الله، ونفي القوى المؤثرة، ونحوها مما هو معروف في مذهبهم، مما دفع شيخ الإسلام / في رده عليه في (منهاج السنة) إلى بيان أن أقوال الأشاعرة في هذه القضايا لا يصح أن تُحَسَّبَ على مذهب السلف؛ لأنهم خالفوا فيها السلف وهم مخطئون متتقدون فيها.

فالعجب من الأشاعرة الذين يُجَرِّثُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ وَلَا نَقْلَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يَدَافِعُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ ضِدَّ الْبَاطِنِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ خَيْرَ دِفَاعٍ، وَلَا

(١) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِحَسَّانَ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحْتَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

(٢) انظر: مختصر الصواعق، (ص ٤٩-٥٠).

شك أن في مذاهب الباطنية والرافضة من الطوام ما هو أضعاف ما في مذهب الأشاعرة مما طعنوا به في الإسلام عامة، ولكن ليس العتب على العدو الماكر، بل على المدافع الجاهل.

الأصل الثالث من الأصول المنهجية الباطلة عند الأشاعرة:

إسقاط قيمة النصوص في مجال العقيدة:

بناءً على ما تقرر تأصيله فيما سبق جعل الأشاعرة رد النصوص جملة، والاكتفاء بالعقل المزعوم أصلاً منهجياً في الاعتقاد والتأليف، وأسقطوا قيمة النصوص لا من جهة عدم اعتقاد ما دلت عليه فحسب، بل من جهة عدم اعتبارها مجالاً للبحث والاستدلال والنظر، فما فائدة البحث والنظر عندهم فيما لا يفيد اليقين ولا يورث إلا الظن، وما جدوى الخوض في تلك الظواهر الظنية من حيث إن الأصول العقلية المنضبطة قائمة مقررّة، ودالتها يقينية قاطعة!!؟

على هذا المنهج ساروا في مؤلفاتهم في العقيدة، فإنك تقرأ الواحد منها وتتصفحه عمداً بحثاً عن آية، وتنقياً عن حديث، فلا تجد في المائتين من الصفحات لا آيةً ولا حديثاً، وإن وجدته فإنما جاء به في معرض سرد النصوص الظنية الواجبة التأويل، أو ذكره ضمن أقوال خصومهم، أو أورده - وهذا أقلها - على سبيل التبعية والاستئناس!!

وإن شئت الأمثلة فانظر: (الشامل) و(الإرشاد) للجويني، و(غاية المرام) وأصله (أبكار الأفهام) للآمدي، و(أساس التقديس) وسائر مؤلفات الرازي الكلامية، و(المواقف) وشروحه وحواشيها، و(المقاصد) وشروحه وحواشيها، و(النسفية) وشروحه وحواشيها، و(العضدية) وشروحه وحواشيها، و(السنوسية) وشروحه وحواشيها، إلى آخر ما يعلمه المطلع دوننا حاجة إلى ذكر مثال!

وليس هذا منهم خطأ في التطبيق، بل هو عين المنهج، كما صرّح به الجويني والرازي وغيرهما، فعند الأشاعرة الاشتغال بالنصوص - أي بردها وصرفها عن حقيقتها، لا بإثباتها واعتقاد ما فيها - مسألة تبرع وتنفل، والتبرع أيضاً معلق بالقول

بجواز التأويل، والأصل عدم القول به؛ لأن القواطع العقلية عندهم كافية في الرد، والاشتغال بالنصوص عندهم خاصٌّ بتأويل المتواتر، أما الصحيح من أحاديث الآحاد فما لهم وله، فالأصل عندهم هو عدم إضاعة الوقت فيما لا جدوى من الخوض فيه، أما أخذها بدون تأويل سواء متواترة أو آحاداً، فأمرٌ ما خطر بالبال!

وهذا قد ترتب عليه الجهل بالسنة النبوية روايةً ودرايةً، والجهل كذلك بكتاب الله ، فإن الجويني، وهو الملقب عندهم بإمام الحرمين، وهو من أساطين الشافعية الأشاعرة قد ألف كتاباً كبيراً في الفقه الشافعي هو (نهاية المطلب في دراسة المذهب) لم يذكر فيه حديثاً واحداً معزواً إلى صحيح البخاري، إلا أنه ذكر حديثاً واحداً في البسملة، وعزاه للبخاري وليس فيه. ولهذا لا يعتد الشافعية بآرائه الفقهية، فكيف يقلدونه في العقيدة؟!.

وأبو حامد الغزالي يعترف لتلميذه أبي بكر بن العربي أن بضاعته في الحديث مزجاة على أن ما في كتابه (إحياء علوم الدين) من الموضوعات والأباطيل يغنيها عن كل اعتراف، فما بالك بمن جاء بعدهم من أصحاب الحواشي الجافة الميتة؟

وتظهر المفارقة أعظم وأعظم حين تجد هؤلاء القوم يضيِّعون الأعمار ويؤلفون المجلدات الضخام في الاشتغال بمقالات الفلاسفة من وثنيي اليونان، ومشركي الصابئة ويسمونهم (الحكماء)، ويُجهدون أنفسهم وقرّاءهم في أقوالهم أخذاً ورداً وموافقةً ومناقشةً، ثم هم مع هذا كله يجعلون الاشتغال بما صح نقله عن المعصوم لا يعدو هذه المنزلة؟

أما عن قضية التفريق بين المتواتر والآحاد، فبعضهم تحت هذا الستار طعنوا في السنة النبوية كلها، وطعنوا في أصحاب رسول الله في الجملة عدالةً وضبطاً^(١). ولقد كنا نصبّ جام غضبنا على المستشرقين بسبب موقفهم من هذا الموضوع، فلما ظهر محمود أبو ريّة عرفنا أن في صفوفنا من هو أخطر منهم، ثم ظهر الدكتور حسن الترابي،

(١) انظر: أساس التقديس، للرازي، (ص ٨٢ - ١٦٨)، الشامل، للجويني (ص ٥٥٧ - ٥٥٨).

فاستعذنا بالله وقلنا رأيي شاذُّ، فلما قرأنا هذا الكلام ونحوه لأشاعرة معاصرين، ثم وجدناه في كلام الرازي والجويني؛ أيقنَّا أننا أمام مدرسة فكرية، واتجاه مرسوم، وليست شذوذات فردية.

أما أهل السنة والجماعة فقد عقد البخاري / كتاباً من (صحيحه) بعنوان: (كتاب أخبار الآحاد)، وأسهب ابن القيم في (الصواعق المرسلة) في إبطال هذا اللغو ونسفه، ومنه اختصر الشيخ الألباني رسالته المفيدة في ذلك^(١)، وكذا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي / في مذكرة أصول الفقه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل جاء إمامهم في القرن التاسع وما يليه السنوسي، فقال في (شرح أم البراهين) إن أصول الكفر ستة وذكر منها: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية^(٢). وتبعه الصاوي فقال: «... الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»^(٣). ويقول السنوسي: «وأما من زعم أن الطريق بدءاً إلى معرفة الحق الكتاب والسنة، ويحرم ما سواهما. فالرد عليه أن حجتيهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع»^(٤).

إن موقف الأشاعرة - في جملتهم - من النصوص يذكرنا بموقف ابن عبد ياليل الثقفي من النبي لما عرض عليه الدعوة فقال: «إن كنت رسولاً من الله كما تقول،

(١) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.

(٢) انظر: شرح أم البراهين (ص ٣١٧ - ٣١٨).

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين (٩/٣)، وأوله كلامه: «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك للكفر، لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر».

(٤) شرح الكبرى، (ص ٨٢).

لأنت أعظم خطراً من أن أرد عليك الكلام، وإن كنت تكذب على الله ما ينبغي لي أن أكلمك»^(١).

بل إن هؤلاء مع إيمانهم بالرسول أشد موقفاً منه من وجه، فإنهم قالوا: إن كان ما جئتنا به وصلنا متواتراً أولناه حسب قواطعنا العقلية، وإن وصلنا آحاداً رددناه بالجملة، فهو أهون من أن نتشاغل به!!.

وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية /، وشفى في الإلزام القاطع الذي ألزم به الأشاعرة فقال /: «لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بمقتضى قياس عقولهم ما دلَّ عليه الكتاب والسنة نصّاً ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدي لهم وأنفع على هذا التقرير!! بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين!.

فإن حقيقة الأمر - على ما يقوله هؤلاء - : إنكم يا معشر العباد، لا تطلبوا معرفة الله ، وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً، لا من الكتاب، ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقاً له من الصفات فصّفوه به، سواء كان موجوداً في الكتاب والسنة، أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم، فلا تصّفوه به، وما نفاه قياس عقولكم فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به. وما كان مذكوراً في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، ويثبت ما لم تدركه عقولكم، فاعلموا أني أمتحنكم، لا لتعلموا بتنزيله، ولا لتأخذوا الهدى منه، ولكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله، مع نفي دلالة على شيء من الصفات»^(٢).

(١) سيرة ابن هشام (٢/ ٣٣).

(٢) الفتوى الحموية، (ص ١١).

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة

أولاً: التوحيد عند الأشاعرة؛

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة قولهم في التوحيد، يقول الأمدى: «فمما ذهب إليه (المعلم الأول) ^(١)، ومَن تابعه من الحكماء المتقدمين، وفقاً أثره من فلاسفة الإسلاميين: أن الباري تعالى واحدٌ من كل جهة، وأنه لا يلحقه الانقسام والكمّ بوجهٍ ما» ^(٢).

وهذا القدر من كلام أرسطو، هو توحيد الأشاعرة المنصوص عليه في كثير من كتبهم. فهل أعظم حقيقة من حقائق هذا الدين الرباني المحفوظ - وهي التوحيد - نتلقاها من معلم الوثنية الأول أرسطو؟! وليس الخوض الباطل الذي خاضته الأشاعرة في باب الصفات جميعها إلا نماذج وفروعاً لهذا الاستمداد والتلقي.

فتصرّحهم بنفي الجزء والجزئية، والتركيب والتبعيض، والانقسام والتألف... إلى آخر هذه الألفاظ البدعية؛ هو أساس نفّيهم للصفات التي تُوهَم - بزعمهم - أن الله تعالى يشابه الحوادث في التركيب من أجزاء وأبعاد، نحو الوجه، واليد، والعين، والساق، ونحوها.

فتوحيد الله تعالى عند هؤلاء القوم هو نفي هذه الصفات الثابتة بالكتاب والسنة، أي أنهم جعلوا التوحيد هو (التعطيل). أما التوحيد الحقيقي الذي يعلمه المؤمنون بالضرورة، والذي تطابقت عليه كتب الله ورسله ﷺ، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة، والتوجه بأنواعها جميعاً له وحده دون سواه، وعدم صرف شيءٍ منها لغيره، فهذا لا تجده في كتب عقيدتهم إطلاقاً، لا في مبحث التوحيد، ولا في غيره.

(١) أي معلم الوثنية الأول أرسطو. فأرسطو كان من المشركين عبدة الأوثان.

(٢) غاية المرام في علم الكلام، (ص ٢٣٣).

وإنما ذَكَرَ الألوهية منهم مَنْ ذَكَرَهَا ليفسرَها بأنها نفْيُ تأثير غيره تعالى في الممكنات، وهي ضلالة أخرى تابعوا فيها الفلاسفة القائلين بأنه تعالى علة تامة مؤثرة فيما سواها تمام التأثير، فلا إرادة له، ولا كلام، ولا غيرها من الأفعال الاختيارية، وعن هذا نشأ مذهبهم في أفعال العباد، حيث نَفَوْا نسبتها إليهم، وجعلوها فِعْلاً لله، وكسباً للعبد، وتلك نظرية الكسب التي هي جَبْرٌ مَغْلَفٌ بالغموض.

وأفضل تفسير لنفي التأثير عندهم ما فسر به بعضهم، وهو أن معناه أنه وحده الخالق المبدع، وهذا لا يعدو أن يكون توحيد الربوبية الذي لا خلاف فيه بين أتباع الملل، بل بين كل من يُعْتَدُّ بعقله من بني آدم، والآيات في إقرار مشركي العرب به أشهر من أن تذكر.

والحاصل أن توحيد الأشاعرة - على ما فيه من خلل وابتداع - محصورٌ كله في قضايا التصور والاعتقاد مجردة، دون الأمور العملية التي هي توحيد الله تعالى بأفعال العباد الذي جاءت به رسل الله جميعاً، وهو يشمل أعمال القلوب: كالمحبة، والإنابة، والتعظيم، والرغبة، والرغبة، والخوف، والرجاء، وأعمال الجوارح: كالصلاة، والذبح، والنذر، والطواف، ونحوها.

كما أن من أهم أنواع هذا التوحيد إفراده بالتحاكم إليه وحده، أي رَدَّ الأمر كله إلى كتابه وسنة نبيه ، وكذلك الموالاتة في الله والمعاداة فيه، وهاتان القضيتان الخطيرتان (التحاكم والموالاتة) لا ذِكرَ لهما في كتب عقائد الأشاعرة على الإطلاق، لا ضمن أصول العقيدة، ولا ضمن لوازمها.

وبهذا النقص الواضح في التوحيد عندهم كثر في المنتسبين لهذا المذهب من الخرافيين، والقبوريين، والطرقيين، والمتحاكمين إلى الطواغيت، والموالين للكفار والفجار ما لا يحصىه إلا الله. فترى الواحد منهم يرتكب هذه الشوكيات، أو البدع دون أن يرى فيها أدنى معارضة للتوحيد؛ لأن التوحيد الذي تعلّمه وتربى عليه هو - في أكمل صورته - تلك المعاني الثلاثة فقط.

هذه الحقيقة التي نشاهدها اليوم في طول العالم الإسلامي وعرضه، قد قررها شيخ الإسلام ابن تيمية أوضح تقرير، فقال /: «إن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزّهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحّداً، بل ولا مؤمناً حتى يشهد ألا إله إلا الله، فيقرّ بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له. والإله بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق.

فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، فإن مشركي العرب كانوا مقرّين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين. قال تعالى: (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ) (يوسف: ١٠٦). وقال تعالى: (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (العنكبوت: ٦١).

فليس كل من أقرّ أن الله ربّ كل شيء وخالقه، يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون سواه، راجياً له، خائفاً منه دون سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: «إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً».

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شركٌ.

فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم ^(١) لا يُدْخِلُونَهُ فِي مسمى التوحيد الذي اصطَلَحُوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفْيَ صفاته ^(٢).

(١) أي الأشاعرة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٦ - ٢٢٨)، باختصار.

وبهذا ترى أن الأشاعرة أدخلوا التعطيل ضمن مسمى ومفهوم (التوحيد)، في حين أنهم لم يُدخلوا فيه أي نوع من أنواع العبادة التي يعتبر صرفها لغير الله شركاً منافياً للتوحيد، وما ذاك إلا نتيجة فساد منهجهم في التلقي والاستمداد، وتقليدهم منهج الفلاسفة في تناول العقيدة من الزاوية الفلسفية المجردة، واعتبارها تصورات ذهنية محضّة، على ما في هذه التصورات من خلل وتناقض.

وإذ لا يخفى على كل مسلم أن توحيد الله تعالى أصل الدين كله، وأن عليه مدار دعوة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وفيه وقع النزاع بينهم وبين أممهم، وهو مفرق الطريق بين المؤمنين والكافرين، لا يقبل الله ممن لم يأت به صرفاً ولا عدلاً، فإن أعظم مقاييس صحة عقيدة أي فرد أو طائفة هو موقفه من قضية التوحيد معرفةً وتحقيقاً.

وهكذا ندع للقارئ الكريم الحكم على هذه الطائفة، ومنهجها العقلي المزعوم.

ثانياً: غاية الوجود الإنساني، وحكمة الخلق والكون؛

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة قولهم في غاية الوجود الإنساني، وحكمة الخلق والكون، وهو موضوع له أهميته في التصور الإسلامي، يقول الآمدي: «مذهب أهل الحق ^(١) أن الباري تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها ... ووافقهم على ذلك طوائف الإلهيين، وجهابذة الحكماء المتقدمين» ^(٢).

ولن نسأل الآمدي عن الآيات الكثيرة في بيان حكمة الخلق، وغاية الوجود؛ كقوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات: ٥٦)؛ لأن جوابه المعروف هو وأصحابه عنها: أنها ظنيات لا تفيد اليقين، وظواهر نقلية يجب تأويلها لتوافق

(١) أي الأشاعرة.

(٢) غاية المرام في علم الكلام، (ص ٢٠٣).

القطعيات العقلية. ولكننا نسأله: أيهما الذي وافق الآخر وتبعه، هل الحكماء اتبعوا الأشاعرة، أم الأشاعرة اتبعوا الحكماء؟

إن هذا التأويل لمسألة واضحة وضوح الشمس، ليس إلا ثمرة مرة من ثمار متابعة أسلاف المذهب، الذين تابعوا قدما جهابذة الوثنيين - إن صح التعبير -.

ثالثاً: صفات الله :

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة قولهم في صفات الله ، فمثلاً الرازي - الذي طعن في أحاديث الصفات - بل في السنة كلها جملةً، وأول آيات الصفات قاطبةً إلا ما شاء، يستدل على مذهبه، بل على فساد مذهب السلف، وأنه أصل لعبادة الأوثان، بكلام المتخرصين المشركين من منجمي الصابئة.

يقول في أساسه، أو تأسيسه: «وذكر أبو معشر المنجم أن سبب إقدام الناس على اتخاذ عبادة الأوثان ديناً لأنفسهم، هو أن القوم في الدهر الأقدم كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله العالم نورٌ عظيمٌ، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثناً هو أكبر الأوثان على صورة الإله، وأوثاناً أخرى أصغر من ذلك الوثن على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة».

قال الرازي: «ثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع عن مذهب المشبهة»^(١).

ولن نقول للرازي: إن الثابت في السنة في أصل الشرك ينافي هذا^(٢)؛ لأنه سيقول: تلك ظواهر ظنية لا تفيد اليقين، ورواية آحاد لا يثبت بها علم.

ولكننا نقول: لو فرضنا أن بينك وبين هذا المنجم المشرك سنداً صحيحاً^(٣)، فما سنده هو إلى أجداده المشركين القدامى الذي أسسوا التشبيه والشرك؟ أم أن كلامه -

(١) التأسيس (ص ١٥ - ١٦).

(٢) روى البخاري عن عبد الله بن عباسٍ أن ودًا وسواع ويغوث ويعوق ونسراً أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن يصوروهم تعظيماً لهم، ثم جاءت الأجيال التالية فعبثهم. فهذا هو أصل شرك البشرية، وكذب أبو معشر المنجم.

(٣) توفي أبو معشر سنة ٢٧٢ هـ، والرازي ٦٠٦ هـ!!

عندك - قطعي الدلالة والثبوت، ولو كان رجماً بالغيب من مكان بعيد؟ وأين عقلكم الذي حكّمتموه في النصوص، لم لا تحكمونه في قول هذا الأفك، إنهم صَوَّروا النور؟! والمقصود أنهم يستمدون من كلام هؤلاء الوثنيين، وينقلونه في أهم القضايا، وهي وجود الله تعالى وصدور الأفعال عنه.

فإن قيل: ولكنهم يخالفونهم في بعضها؟

فالجواب: أن المهم ليس هو الموافقة بإطلاق، ولكنه في أصل النقل واعتبار الخلاف، فأبي مسلم حقيقي لا يمكن أن يعتد بخلاف هؤلاء، حتى ولو خالفهم في كل شيء؟

وهل على ظهر الأرض مؤمن حقاً يعتد بخلاف اليهود والنصارى - الذين هم أفضل حالاً من هؤلاء - في صفات الله تعالى، فيقول مثلاً: إن الله واحد، وخالف النصارى فقالوا: ثلاثة. ثم يعرض القضية وكأنها خلاف في مسألة فرعية؟

وهل يعتد المسلم بخلاف الرافضة في عدالة الصحابة، أو خلاف الباطنية في تفسير القرآن؟

فكيف يعتد بخلاف مشركي اليونان في توحيد الله وصفاته، حتى وإن خالفهم أحياناً! وهل هذا إلا أثر من آثار العمى الفكري الناشئ عن فساد منهج التلقي؟!

إن كتب الأشاعرة من حيث المنهج والأصل تبجل (الحكماء) وتعظمهم، ثم قد توافقهم وقد تخالفهم، وهذا أمرٌ طبيعي مع كل باحث، لكن ليس في المخالفة الجزئية لذاتها أي غَضٍّ من قيمة المخالف. وإنما دلالة الإيمان هو إنزال أولئك الحكماء!! منزلتهم التي أنزلهم الله إياها، فهم وثنون ضالّون مضلون متبعون لمشركي الصابئة.

وحسب الأشاعرة أنهم يجعلون كلام الله وكلام رسوله على قدم المساواة مع كلام المعلّم الأول - أرسطو - وتلامذته، أما إذا كانوا - كما هو الواقع - يجعلون كلام الله وكلام رسوله دلائل ظنية لا تفيد اليقين كما سبق، ويجعلون

كلام معلم الوثنية الأول قطعي الدلالة والثبت، فما وجه دفاع مَنْ قد يدافع عنهم بأنهم يخالفون المعلم الأول أحياناً؟!!!

رابعاً: النبوات؛

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة قولهم في النبوات؛ فتطبيقاً لمنهجهم في التلقي جاءوا في النبوات بمثل ما جاءوا به في غيرها مما يخالف النقل والعقل. وغير خافٍ على أحد ما لموضوع إثبات النبوة من أهمية قصوى؛ لأن كل العقائد مترتبة عليه، فكان لزاماً لأي فرقة تدعي أنها تمثل حقيقة الإسلام أن يكون إثباتُ هذا الأصل أقوى وأظهر أصولها، لا سيما التي تدعي منهج العقل، لا منهج التقليد، ولكن الأشاعرة التزموا بمنهج ضيق محصور، كله ردود فعل دفاعية لكلام منكري النبوات، أو منكري بعض قضاياها وآثارها.

فتجدهم في كل مرحلة من مراحل هذا المنهج التوفيقي الدفاعي ينتقلون من دائرة ضيقة إلى ما هو أضيق، حتى حصرهم خصومهم وحشروهم في آخر دائرة منها، ولم يكن للأشاعرة منها من مستمسك إلا القول بأن هذا نعلم صحته بالاضطرار في نفوسنا!!

ولا يمكن للأشاعرة دفعُ أي هجوم للخصوم إلا بنقض شيءٍ من أصول منهجهم، وإنكار شيءٍ مما صحَّ في الشرع، فأمرهم في النبوات دائر بين البطلان والتناقض. وسيتضح لك ذلك من خلال العرض الموجز عن النبوة عندهم؛ حكمها، ثبوتها، القول في عصمة الأنبياء:

١- فأما حكم النبوة عندهم؛ فانطلاقاً من القسمة الأشعرية الثلاثية (الواجب العقلي، المستحيل العقلي، الجائز العقلي)، جعلوا حكم النبوة من القسم الأخير، أي (الجواز).

وقد ضَيَّقَ الأشاعرة على أنفسهم بهذا التأصيل فراراً من القول بوجوب شيءٍ على الله كما تقول المعتزلة، الذين جعلوا النبوة من القسم الأول، وفراراً من القول

باستحالة إرسال الرسل - كما يدعي منكرو النبوات من ملاحدة الفلاسفة ونحوهم - الذين يجعلونها من القسم الثاني.

ومن لوازم هذا التقسيم عند الأشاعرة: أن كل ما هو داخل في دائرة الجواز والإمكان، فهو راجعٌ إلى محض المشيئة مجردة عن أي حكمة أو تعليل، حتى التزموا القول بأنه ليس في القرآن كله (لام تعليل)، ويسمون أصلهم هذا (تنزيه الإله عن الغرض في أفعاله).

فأنكروا أن يكون لأفعاله تعالى - ومنها إرسال الرسل - حكمةٌ أو غرضٌ أراد الله تعالى تحقيقه بهذا الفعل، بل الأمر كله راجعٌ إلى المشيئة المحضة، فهو تعالى - حسب تعبيرهم - (يفعل لا لشيء). ولا شك أن كل أفعاله راجعةٌ إلى مشيئته، ولكن تعلق المشيئة بأي أمرٍ لا ينفى تعلق غيرها من صفاته به؛ كالحكمة والرحمة.

والمهم: أن القضية من أصلها ليست قضية عقلية تجريدية تخضع لهذا التقسيم البدعي، فما المانع - عقلاً - أن تكون القسمة رباعية، أو خماسية، أو أكثر؟! هذا الأصل الفاسد المركب أضعفَ قضية إثبات النبوة عند الأشاعرة كثيرًا، فاستطال عليهم المعتزلة والفلاسفة، كلٌّ من جهته!

والقول بأن حكم النبوة مجرد الجواز صرح به الأشاعرة في كتبهم كافة؛ كالباقلاني، والجويني، والشهرستاني، والغزالي، والبغدادلي، والآمدي، وغيرهم.

وبذلك أسقطوا حقيقةً عظمى من الحقائق التي اقتضتها الحكمة الربانية في إرسال الرسل؛ إذ جعلوا قضية النبوة بمنزلة خلق إنسان أو إمامته، وإيجاد شجرة أو عدمها. فكلها من الأمور الممكنة المتعلقة بمحض المشيئة - حسب كلامهم -.

إن من البديهيّات المسلّمة لدى كل مؤمن صادق أن الله تعالى لا يفعل شيئاً مجرداً عن الحكمة مطلقاً، وإن من أعظم ما تتجلى فيه هذه الحكمة إرسال الرسل، وهذا ما صرح به قوله تعالى: (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) (النساء: ١٦٥). وثبت في تفسيرها أن النبي قال: «لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ أَجَلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ»، (رواه البخاري

ومسلم). وفي رواية لمسلم: «لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ».

ومن أوضح الاستدلالات على أن الأمر زائد على مجرد المشيئة أن الكفار لما استدلوا على شركهم بالمشيئة فقالوا: (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) (النحل: ٣٥). رد الله تعالى عليهم بقوله: (كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) (النحل: ٣٦). فجعل حكمة إرسال الرسل دافعة لشبهة الاحتجاج بالمشيئة الكونية. وعلى كلام الأشاعرة يستوي إشراك المشركين، وإرسال الرسل في تعلق كل منهما بالمشيئة، فيتوجه احتجاج الكافرين بها عياداً بالله!.

وكما أن قول الأشاعرة هذا يخالف مقتضى الحكمة؛ فإنه يخالف مقتضى الرحمة، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (الأنبياء: ١٠٧). فهذا هو ذا أمر عظيم زائد عن مجرد المشيئة.

على أن الأشاعرة سرعان ما نقضوا كلامهم هذا عند حديثهم عن المعجزة حيث قالوا: إن الله تعالى يعطي الأنبياء معجزات لتدل على صدقهم وتصديق الله لهم، فعملوا فعل الله وأظهروا حكمته، وبهذا ناقضوا أصلهم الكلي، وهو أنه (يفعل لا لشيء)، ومنزّه عن الغرض!!.

وليس المقصود هنا الإفاضة في بيان بطلان هذا الحكم، وإنما المراد إظهار تناقضهم وفساد أصولهم، فإن إنكارهم لبعض الصفات، ونفيهم للحكمة في أفعال الله، وإخضاع ما يتعلق بالله للتقسيمات العقلية المبتدعة، كلها أصول فاسدة اجتمعت في هذه القضية فأفسدتها!

٢- وأما ثبوت النبوة فاستدل عليه الأشاعرة بدليين:

- عدم الاستحالة.

- المعجزة.

وهما في الحقيقة دليلٌ واحدٌ؛ لأن عدم الاستحالة إنما هو جزءٌ من حكمها في العقل، ولو لم يكن للمسلمين، بل ولسائر أتباع الملل من الحجة على إثبات جنس النبوة إلا هذا الدليل الأشعري (عدم الاستحالة)، لكان من حق منكري النبوات أن يظهروا عليهم كل الظهور! ومن حق كل مسلم أن يسأل هؤلاء القوم: يا من تطرحون النصوص جانباً، وتقدّمون - بل تحكّمون - العقل، أين الدليل العقلي القاطع على إمكان النبوة؟ وهي أساس كل اعتقاد؟ أهو قولكم: «إن ذلك ليس من المستحيلات التي يمتنع وقوعها لأعيانها؛ كاجتماع الضدين، وانقلاب الأجناس»؟.

أهذا يكفي لتثبيت إيمان المؤمن، فضلاً عن إقناع المنكر الجاحد؟

ثم إن هذا الدليل - في عمومهِ - يستطيع مسيلمة والعنسي وكل متنبئ إلى يوم القيامة أن يستدل به؛ إذ لا يترتب على كون أيٍّ من هؤلاء نبياً لذاته أي مستحيل عقلي مما ذكرتم؟!!

ولم يقف الأشاعرة عند هذا؛ بل حصروا الدليل كله في المعجزة^(١) مع حصرهم للمعجزة نفسها في الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدي، إلى آخر ما رتبوه بالعقل المجرد.

وهذه هي الدائرة الأضيّق التي حصروا أنفسهم فيها، فتناوشتهم السهام من كل ناحية، ذلك أن المعجزة المجردة في ذاتها تتوارد عليها الطعون والاعتراضات العقلية التي لا يمكن - حسب منهجكم - دفعها إلا بإبطال أصل من أصولكم.

(١) قال الجويني: «لا دليل على صدق النبي غير المعجزة». (الإرشاد، ص ٣٣١).

مثال ذلك أن يقال: إنه لا دليل على صدق موسى × - حسب كلام الأشاعرة - إلا انقلاب العصا حيَّةً ونحوها، فإذا يقولون للسامريين من اليهود إذا قالوا إن دلالة صدق السامري أعظم من دلالة صدق موسى، أو مساوية لها؛ لأن انقلاب الزينة عجلًا جسدًا له خوار أعظم عندهم من انقلاب العصا حيَّةً؟! عندئذ سيضطر الأشاعرة إما إلى تصديقهم في ذلك، وإما إلى مناقضة أصلهم هذا.

ولكن الواقع أن الأشاعرة لم يتراجعوا عن هذا الأصل - على فساده - بل استمروا عليه، مع ارتكاب صنوف من التمثل والتعسف. من أمثلة ذلك: أنهم اضطروا أن يتكلفوا لكل نبيٍّ ما ينطبق عليه مفهومهم الضيق للمعجزة، فأدى بهم هذا إلى هدم أصل من أصولهم في باب آخر؛ وذلك أنهم قالوا: إن معجزة نوح × هي (الطوفان)، ومعجزة هود × هي (الريح العقيم).

فعلى مذهب الأشاعرة هذا (وهو أنه لا يثبت صدق النبوة إلا بالمعجزة، ولا يجب على المكلف الإيمان إلا بعد ثبوتها) لا يكون قوم نوح وقوم هود مُلزَمين بالإيمان إلا عند وقوع الطوفان وهبوب الريح، وإلى أن يتأكد قوم نوح أن هذا معجزة رسولهم، وليس حادثًا كونيًّا عاديًّا، يمكن الاعتصام منه برؤوس الجبال، وإلى أن يتأكد قوم هود أن هذا ليس سحبًا ممطرًا، إلى أن يحصل هذا التأكد لا يجب على أي منهما أن يؤمن، إذ كيف يؤمن ودليل صدق النبي لم يثبت بعد؟!

وبعد استيقانهم من صدق المعجزة يكونون قد ماتوا أو أشفروا على الموت يقينًا، وحينئذٍ فيلزم أحد أمرين:

- إما أنهم آمنوا وأدخلهم الله الجنة، وهذا باطل قطعًا، قال تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨٤﴾ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴿٨٥﴾ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هَٰؤُلَاءِ الْكَافِرُونَ) (غافر: ٨٤، ٨٥). بل هذا هو عين ما وقع لفرعون حين قال: (ءَاْمَنْتُ) لما أدركه الغرق، قال تعالى: (وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ

الْبَحْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ (يونس: ٩١).

- وإما أنهم لم يؤمنوا بعد، وهو ما نقوله نحن والأشاعرة، ويكون مصير قوم نوح وقوم هود بلا ريب هو النار، فلا جدوى للمعجزة ولا حكمة فيها، بل الأشاعرة يقرّون أن الإنسان لا يؤاخذ قبل قيام المعجزة.

فظهر بذلك تناقض الأشاعرة، ولزمهم نسبة الظلم إلى الله تعالى؛ لأنه أهلك قومًا وأدخلهم النار قبل قيام ما يدل على صدق النبي عندهم. وإن كان هذا على أصولهم جائزًا عقلاً - تعالى الله عن ذلك -، كما أنه يتنافى مع ما أصّلوه في باب (المعرفة) و(أول واجب على المكلف) من أن من لا يستطيع النظر، أو لم يتمكن منه لا يؤاخذ، فهؤلاء قد اخترمتهم المنية في أثناء النظر فكيف يؤاخذون؟! وهكذا يصبح تناقض الأشاعرة واضطرابهم مركّبًا.

ومن الإلزامات والإشكالات التي عجز عنها الأشاعرة؛ لأنهم تقيّدوا بهذه الأصول الفاسدة والمنهج الضيق: أنهم لما حصروا دليل صدق النبي في المعجزة، وحصروا المعجزة في الأمر الخارق للعادة، طالبهم منكر النبوات بإثبات الفرق بين الخارق الذي يأتي على يد النبي، وبين الخارق الذي يأتي به الساحر والكاهن ونحوهما، فلم يكن للأشاعرة من فرق إلا القول بأن فارق النبي مقرون بالتحدي ودعوى النبوة، أما غيره فلا يدعيها ولا يتحدى بخارقة.

قال لهم منكر النبوات: فماذا لو أنه ادعى وتحدى؟

قالت الأشاعرة: ولو فعل ذلك لسلبه الله القدرة على الإثبات بالخارق حالًا، أي أن الساحر لو ادعى النبوة محتجًا بخارقة سحرية لسلب الله منه المعرفة بالسحر حالًا، أو خلق في غيره القدرة على معارضته والإتيان بمثله ليبطل دعواه، ولو لم يفعل الله ذلك لكان هذا تصديقًا للكاذب، وإضلالًا لعباده، والله منزّه عنه.

وهذا الفارق المزعوم المكابر للعقول والواقع، يَرُدُّ عليه اعتراضاتٌ كثيرةٌ قاطعةٌ بطلانه؛ منها:

أ - استلزامه التسوية بين آيات الأنبياء وأفعال السحرة، وهو واضح البطلان في كل عقلٍ وفطرة.

ب - أن كون الدليل نفسه واحدًا - وهو الخارق - ثم إن اقترنت به الدعوى صار معجزة نبوية، وإن لم تقترن لم يكن كذلك، تحكمٌ معلوم البطلان لكل عاقل.

ج - أن سلب الله تعالى القدرة أو المعرفة من الكاذب، أمرٌ قدَّروه من عند أنفسهم، لم يقله الله تعالى عن نفسه، والواقع يكذِّبه، فكم من أدعياء ومتنبئين لم يسلبهم الله ذلك، لكنه أظهر كذبهم ببراهين أخرى.

والقصد هنا ليس الرد على منكري النبوة، ولا مناقشة الأشاعرة تفصيلاً، وإنما هو بيان تناقض أصولهم وفسادها، وأن هذه الأصول لا تستطيع النهوض أمام حجج المخاصمين، وإن كانوا مبطلين، فكيف يزعم أحدٌ أن هذه العقيدة هي التي تمثل حقيقة الإسلام، وهي التي يجب على المسلمين الالتفاف حولها، والاتحاد عليها!!

أما بيان أدلة صدق الرسل بالأدلة العقلية والقاطعة، فقد زحرت بها - والله الحمد - كتب العقيدة السلفية ^(١) وبمقارنتها بكلام الأشاعرة الذي لخصناه أعلاه، يظهر لك الفرق الواضح بين العقيدتين، مع أنه في إمكان كل من سار على المنهج السلفي أن يزيد على ما ذكره علماء السلف السابقين، لأن منهجهم هو الأخذ من المعين الذي لا ينضب (الوحي)، أما الأشاعرة فهم محصورون في تلك القوالب العقلية الضيقة.

(١) انظر مثلاً شرح الأصفهانية (ص ١٢٨ - ١٤٦)، والنبوات (ص ٢٧، ١٠٠ - ١٢٨)، كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية.

فمذهب أهل السنة والجماعة والسلف الصالح فيما قرره أئمتهم أَنَّ النبوة والرسالة دليلها وبرهانها متنوع، ولا يُحصَرُ القول بأنها من جهة المعجزات الحسية التي تُرى أو تجري على يدي النبي^(١).

وها هي ذي سيرة النبي : وهو أكثر الأنبياء تابعًا، وسيرته أقرب وأوضح السير، فهل فيها ما يدل على المنهج الأشعري أو يؤيده؟ إن قومه - بشهادة الله لهم أو عليهم - قومٌ خصمون جدلون، وهو قد جاء بأعظم البراهين والآيات التي يسميها الأشاعرة (معجزات)، فأمامنا إذن أرقى صورة من صور الإعجاز، وأشد صورة من صور العناد تقابلتا في دعوته ، ومع هذا فلا استدلاله ، ولا ردود قومه كانا على المنهج الأشعري!!

وعلى الأشاعرة إن أنكروا هذا أن يأتونا بما يدل على أن الإيمان بالنبي جرى على طريقتهم، وهي: أن النبي ادعى النبوة، وطلب من الناس تصديقه، فطلبوا منه معجزة، فقال: هذه معجزتي فيؤمنون عقب رؤيتها!!

وليس المقصود القول بأن شيئًا من هذا لم يقع بإطلاق، فقد ترويه بعض كتب السير، وقد يكون ثبوته - على قلته - موضع جدل، لكنه لو وقع نادرًا لا حكم له، وليس الكلام هنا في حادثة أو أكثر، بل في الأصل والمنهج. فكيف يكون هذا إذن هو الطريق الصحيح الوحيد الذي يجزم الأشاعرة أن لا دليل سواه أبدًا؟! أما الشواهد المتواترة على إيمان من آمن به بمجرد سماع قوله، أو رؤيته، ومعاشرته، أو سماع بعض ما جاء به من الحق، فليست هناك حاجة إلى التطويل بذكرها.

إن المسألة أعظم وأعمق من هذا، فإن الله تعالى يقول في حق المنكرين الجاحدين: (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٦﴾ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ) (الحجر: ١٤ - ١٥). فالمسألة ليست مسألة معجزات، كما أن المسألة ليست مسألة تصديق مجرد، فإن كفر الأمم لم يكن بسبب عدم تصديقها

(١) سيأتي تفصيل ذلك بعد صفحات.

العقلي بأن الرسول مرسل من الله فعلاً؛ بل بعدم الانقياد والإذعان لما جاء به بالقلب والجوارح، وهذا هو الذي سماه الله تكذيباً مع إثبات استيقانهم للحق، ومعرفتهم بصدق الرسول، كما قال تعالى عن فرعون: (فَقُلْنَا أَذْهَبَ إِلَى الْفُؤَامِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْزَلْنَاهُمْ تَدْمِيماً) (الفرقان: ٣٦). وقال: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًّا) (النمل: ١٤). وقال له موسى: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ) (الإسراء: ١٠٢). وقال لنبيه محمد: (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ بِجَحْدُونَ) (الأنعام: ٣٣).

والآيات التي تحدت العرب أن يأتوا بمثل القرآن أو بعضه، لم تكن في معرض إجابة طلب الكفار للمعجزة، أو الاستدلال عليهم لإثبات دعوى النبوة؛ بل كانت ردّاً على دعوى أنه افتراه أو اكتبه أو علّمه إياه بشرّ، ونحو هذا مما يستلزم عندهم بطلان النبوة، وذلك شيء، وما نحن بصده شيء آخر!!

وما كانت قريش قط تشك أن القرآن من عند الله ، أو أن محمداً صادق، كيف وقد كانوا يتكالبون سرّاً للاستماع إليه، أو إلى أبي بكر، وهو يتلو هذا الكلام المفصل الحكيم، كيف والجن سمعت النبي يتلوه، فآمنوا وولّوا إلى قومهم منذرين، بلا معجزة ولا تحدّ ولا شيء من هذه الترتيبات العقلية المجنحة في فضاء الخيال.

إن الأساس أن مصدر التلقي عند الأشاعرة باطل، والمنهج باطل كذلك، وإلا لو استبعدوا هذا المنهج، واستمدوا من المصدر المعصوم (الوحي)، لوجدوا أنفسهم على نور من الله وبرهان، واستعلوا على كل خصم ومُنَازِر وجاحد.

٣- أما موضوع عصمة الأنبياء فهو أهون شأنًا مما سبق، لكن دلالته على فساد المنهج لا تقل عن ذاك، وأصل الخطأ المنهجي في هذه المسألة وغيرها: هو تحكيم القوانين العقلية في الأمور الاعتقادية، وصوغ القضايا الاعتقادية في القوالب العقلية الجامدة، فإنه لم يرد في الكتاب والسنة نصّاً قاعدة عقلية كلية تقول: (إن كل نبي معصوم من كل ذنب). وإنما هي قاعدة وضعها الكلاميون للرد على قاعدة عقلية أخرى وضعها

منكرو النبوات، وهي (إذا جاز الذنب الواحد على النبي جاز عليه كل ذنب). فلما تقابلت هاتان القاعدتان في العقل المجرد كان طبيعياً أن يختار مثبتو النبوات - ومنهم الأشاعرة - القاعدة الأولى.

لكننا لو ابتعدنا عن هذا المنهج العقلي التجريدي وقوالبه الجامدة، ونظرنا إلى القضية من زاوية العقل بمفهومه الفطري الصحيح، فلن نجد أي تعارض مطلقاً بين المنزلة العظيمة للأنبياء ﷺ، وبين وقوعهم في ذنوب أو أخطاء تتعلق بها حِكْمٌ عظيمة، مع الإيمان بأنهم لا يُقَرُّون عليها من الله .

ولو لم يكن من هذه الحِكْمِ إلا إثبات بشريتهم، وإثبات تلقِّيهم عن الله لا عن أنفسهم، وإظهار عبوديتهم لله في مقام الإنابة والتوبة، كما أظهروها في مقام الانقياد والتسليم، فضلاً عن الحكم التشريعية والتربوية، لكفى!!

يتضح لك هذا إذا علمت أن القواعد الشرعية تقبل الاستثناء والتخصيص دون أن يقدح ذلك فيها، بخلاف القواعد العقلية - كقوانين الرياضيات، والقضايا المنطقية الكلية - فإنه يكفي لإبطالها وجود جزئية واحدة لا تنطبق عليها.

والعقول الفطرية شاهدة بهذا، وإليك هذا المثال للتقريب فقط: لو اشتهر عن رجل من الناس أنه غاية في الكرم، لا يرُدُّ سائلاً، ولا يبخل على أحدٍ قط، ثم ثبت بالخبر الصادق أنه رَدَّ سائلاً، ولم يعطه شيئاً، فهل يعني هذا بطلان اتصافه بالكرم، أو يقدح في أصل الصفة؟ أم أن الأقرب للعقول تخصيص ذلك بتلك الواقعة لسبب ما؟ لأنه إنما استحق هذا الوصف من وقائع كثيرة متوالية تقطع برسوخ هذه الصفة في نفسه، فتخلَّف هذه الصفة في موقف من المواقف لسبب من الأسباب غير مؤثر.

فمع الفارق في التشبيه؛ كيف يتوهم الأشاعرة إذن أن النبي لو أذنب لأصبح من حزب الشيطان، ومن صدَّق عليهم إبليس ظنَّه، ولكان غير مخلص، ولا مجتبي، ولرُدَّتْ شهادته، وحُرِّمَ اتباعه، ووجب زجره... إلخ؟!

المهم: أن المسألة إذ حُرِّرت من القوالب الكلامية الجامدة؛ تقبلها العقل السليم بلا اعتراض، ولا استغراب. أما أن نضع قاعدة من عند أنفسنا، ثم نستقرئ النصوص،

فنجد كثيرًا منها يخالفها، فتعسف في تأويلها تعسفًا لا يقره دينٌ ولا عقل، ونحسب هذا دفاعًا عن مقام النبوة، ودفعًا لشبهات المنكرين، فهذا هو عين الخطأ والضلال.

فالله تعالى هو الذي عصمه الأنبياء، وهو الذي شاء لهم أحيانًا أن يفعلوا ما يوجب عتابهم، أو توبتهم؛ لحكمٍ عظيمة أرادها هو، وليس لنا نحن البشر أن نعقب على حكمه، أو نردّ بعض أمره ببعض.

وإذا علمت أن بعض الأنبياء †، قد ثبت عنهم بصريح القرآن والسنة شيءٌ من ذلك، عرفت مقدار الشطط الحاصل في إطلاق نفي ذلك عنهم، وكثرة ما يحتاج إلى تأويل من الآيات والأحاديث.

?? ? ? ? ? ? :

- ١- النبوة اختصاص واصطفاء من الله لا ينالها أحد إلا باختيار الله .
- ٢- الأنبياء هم صفوة البشر، وهم أكرم الخلق على الله تعالى، اصطفاهم الله تعالى لتبليغ الناس دعوة لا إله إلا الله، وجعلهم الله تعالى الواسطة بينه وبين خلقه في تبليغ الشرائع، وهم مأمورون بالتبليغ عن الله تعالى، فالأنبياء وظيفتهم التبليغ عن الله تعالى مع كونهم بشرًا، ولذلك فهم بالنسبة للأمر المتعلق بالعصمة على حالين: العصمة في تبليغ الدين، والعصمة من الأخطاء البشرية.
- أما بالنسبة للأمر الأول، فإن الأنبياء † معصومون في التبليغ عن الله تبارك وتعالى، فلا يكتمون شيئًا مما أوحاه الله إليهم، ولا يزيدون عليه من عند أنفسهم، فالنبي في تبليغه لدين ربه وشريعته لا يخطئ في شيء البتة لا كبير ولا قليل، بل هو معصوم دائمًا من الله تعالى.

أما الأمور التي لا تتعلق بتبليغ الرسالة والوحي، فالأنبياء كأناص قد يصدر منهم الخطأ، فصغائر الذنوب ربما تقع منهم أو من بعضهم، ولهذا ذهب أكثر أهل العلم

(١) انظر في تفصيل ذلك: شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/١٤٢-١٤٨)، الرسل والرسالات للدكتور عمر الأشقر (ص ١٢١-٢٠٤).

إلى أنهم غير معصومين منها، وإذا وقعت منهم فإنهم لا يُقَرُّون عليها بل ينبههم الله عليها فيبادرون بالتوبة منها. أما كبائر الذنوب فلا تصدر من الأنبياء أبدًا وهم معصومون من الكبائر، سواء قبل بعثتهم أم بعدها.

وقد يستعظم بعض الناس مثل هذا ويذهبون إلى تأويل النصوص من الكتاب والسنة الدالة على هذا ويحرفونها. والدافع لهم إلى هذا القول شبهتان:

الشبهة الأولى: أن الله تعالى أمر باتباع الرسل والتأسي بهم، والأمر باتباعهم يستلزم أن يكون كل ما صدر عنهم محلاً للاتباع، وأن كل فعل، أو اعتقاد منهم طاعة، ولو جاز أن يقع الرسول في معصية لحصل التناقض، لأن ذلك يقتضي أن يجتمع في هذه المعصية التي وقعت من الرسول الأمر باتباعها وفعلها، من حيث إننا مأمورون بالتأسي به، والنهي عن موافقتها، من حيث كونها معصية.

وهذه الشبهة صحيحة وفي محلها لو كانت المعصية خافية غير ظاهرة بحيث تختلط بالطاعة، ولكن الله تعالى ينبه رسله ويبين لهم المخالفة، ويوفقهم إلى التوبة منها من غير تأخير.

الشبهة الثانية: أن الذنوب تنافي الكمال وأنها نقص. وهذا صحيح إن لم يصاحبها توبة، فإن التوبة تغفر الذنب، ولا تنافي الكمال، ولا يتوجه إلى صاحبها اللوم، بل إن العبد في كثير من الأحيان يكون بعد توبته خيرًا منه قبل وقوعه في المعصية، ومعلوم أنه لم يقع ذنب من نبي إلا وقد سارع إلى التوبة والاستغفار، فالأنبياء لا يُقَرُّون على ذنب، ولا يؤخرون توبة، فالله عصمهم من ذلك، وهم بعد التوبة أكمل منهم قبلها.

٣- من الأدلة لإثبات النبوة والرسالة:

أ- الآيات:

والآية: ما يجريه الله على أيدي رسله وأنبيائه من أمور خارقة للسنن الكونية المعتادة التي لا قدرة للبشر على الإتيان بمثلها، كتحويل العصا إلى أفعى تتحرك

وتسعى، فتكون هذه الآية الخارقة للسنة الكونية المعتادة دليلاً غير قابل للنقض والإبطال، يدلُّ على صدقهم فيما جاؤوا به.

وإذا استقرأنا الآيات والمعجزات التي أعطاها الله لرسله وأنبيائه نجدها تدرج تحت ثلاثة أمور: العلم، والقدرة، والغنى.

فالإخبار بالمغيبات الماضية والآنية، كإخبار عيسى قومه بما يأكلونه وما يدخرونه في بيوتهم، وإخبار رسولنا بأخبار الأمم السابقة، وإخباره بالفتن وأشرط الساعة التي ستأتي في المستقبل، كل ذلك من باب العلم.

وتحويل العصا أفعى، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، وشق القمر وما أشبه هذا، فهو من باب القدرة.

وعصمة الله لرسوله من الناس، وحايته له ممن أراد به سوءاً، ومواصلته للصيام مع عدم تأثير ذلك على حيويته ونشاطه من باب الغنى.

والآية والبرهان التي يؤتاها الرسول والنبى للدلالة على صدقه تكون معجزة للجن والإنس جميعاً. فما آتاه الله محمداً يكون مُعْجِزاً للجن والإنس جميعاً، كما قال تعالى: (قُلْ لِّين أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) (الإسراء: ٨٨).

أما إعجاز بعض الإنس دون بعض، أو الإنس دون الجن، فهذا هو الذي يدخل في الخوارق ويدخل في أنواع ما يحصل على أيدي السحرة والكهنة وما أشبه ذلك.

أما الفرق ما بين الآية والبرهان الدال على صدق النبى مع ما يؤتاه أهل الخوارق، أنه هل هو معجز عامة الجن والإنس أم لا؟

فإن كان معجزاً لعامة الجن والإنس فهو دليل الرسالة والنبوة.

وأفراد الأدلة الدالة على صدق كل رسول كثيرة متنوعة، وقد عدّ الذين ألفوا في دلائل نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أدلة صدقه، فقاربت الألف عند بعضهم.

والآيات والبراهين التي آتاهها الله محمداً أنواع:

• القرآن الذي تحدى الله به الجن والإنس، ومنهم أفصح الأمم وأبلغها، مع عظم محادثتهم لرسول الله ومشاققتهم فيه وشدة حرصهم على رده، والقرآن وهو حجة الله الباقية وآيته العظيمة على هذه الأمة، فتحذاهم الله به، ولم يستطيعوا ذلك مع أنهم متميزون في الفصاحة والبلاغة وأشباه ذلك.

• آيات وبراهين سمعية؛ يعني تكون دالة من جهة ما يُسمع، ومن ذلك: تسبيح الطعام على عهده (رواه البخاري).

• آيات وبراهين راجعة إلى البصر وهو ما يُبصر من أشياء لا تحصل لغيره؛ بل هي آية وبرهان على عجز الثقيلين عن ذلك، مثل انشقاق القمر ونبع الماء ما بين أصابع النبي (رواه البخاري ومسلم).

• أدلة وبراهين فيها نُطق ما لم ينطق مثل حنين الجذع. (رواه البخاري).

ب- بشارة الأنبياء السابقين بالأنبياء اللاحقين:

قال تعالى: (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ) (الشعراء: ١٩٧)

فالآية تبين أن من الآيات البينات الدالة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، وصدق ما جاء به - علم بني إسرائيل بذلك، وهو علم مسجل محفوظ مكتوب في كتبهم التي يتداولونها، كما قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ) (الشعراء: ١٩٦).

ج- النظر في أحوال الأنبياء وما جاءوا به مما يكون دالاً على صدقهم بالقطع:

فالأنبياء والرسل كانوا يخالطون أقوامهم، ويجالسونهم، ويعاملونهم في أمور شتى، وبذلك يتسنى للناس أن يدرسوهم عن كثب، ويتعرفوا إليهم عن قرب، ولقد كانت قريش تسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعثته بالأمين، وذلك لصدقه وأمانته، وقد أرشد القرآن إلى هذا النوع من الاستدلال (قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْهُ عَلَى كُفْرٍ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) (يونس: ١٦).

إن ما يجري من أحوال النبي في خَبَرِهِ وأمره ونهيه وقوله وفعله يكون دالاً على صدقه بالقطع. فالرسول يأتي بخبر وأمر ونهي وللرسول قول وفعل، وكل هذه بمجموعها تدل للناظر على أَنَّ من قال وأخْبَرَ عن الله وفَعَلَ وأَمَرَ ونَهَى فإنه صادق فيما قال؛ لأنَّ كُلَّ مدَّعٍ للخبر والأمر والنهي وله أقوال وله أفعال وليس على مرتبة النبوة فلا بد أن يظهر لكل أحد أن يظهر كذبه فيما ادعاه وتناقضه في أقواله وأفعاله ووضَعُفُ أمرِهِ ونَهْيِهِ وعدم إِصْلَاحِهِ وأشباه ذلك.

ونبينا محمد أَخْبَرَ عن أشياء حدثت في الماضي لم يكن العرب يعرفونها، وجاء تصديقها من أهل الكتاب وما كان يقرأ كتب أهل الكتاب، وجاء بأخبار عما سيحصل مستقبلاً، وجاء بأخبار عما سيحصل بين يدي الساعة وحصلت بعده شيئاً فشيئاً، منها ما حصل بعد موته سريعاً، ومنها ما يحصل شيئاً فشيئاً، ومنها ما سيحصل بين يدي الساعة، وكل هذه الأخبار في تصديقها دالة على أنه لا يمكن أن يُعْطَاهَا إِلَّا نَبِيٌّ.

وكذلك ما في أفعاله فكان له المقام الأكمل في التخلص من الدنيا والبعد عن الترفع على الناس، بل كان أكمل الناس في هديه وفي تواضعه وفي قوله وفي عمله ، وكان أكمل الناس في عبادته، وكلُّ دعوى لمن ادَّعى النبوة فلا بد أن يظهر فيها خلل في هذه الأشياء.

كذلك ما أمر به وما نهى عنه فهو موافق للحكمة البالغة التي يعرفها أهل الدين ويعرفها أهل العقل الراجح، حتى إنَّ الحكماء شهدوا في الزمن الماضي وفي الزمن الحاضر بأن شريعة محمد هي شريعة ليس فيها خلل لا من جهة الفرد في عمله ولا من جهة التنظير في المجتمع بعامته.

لقد جاءت الرسل بمنهج متكامل لإصلاح الإنسان، ولإصلاح المجتمع الإنساني، ودين كهذا يقول الذين جاؤوا به إنَّه منزل من عند الله لا بد أن يكون في غاية الكمال، خالياً من النقائص والعيوب، لا يتعارض مع فطرة الإنسان، وسنن الكون،

وقد وجهنا القرآن إلى هذا النوع من الاستدلال، فقال: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (النساء: ٨٢).

د- نصر الله وتأييده لهم:

فالله - عز وجل - ينصر أنبياءه وأوليائه ويمكن لهم ويخذل مدعي النبوة ويبيدهم ولا يجعل لهم انتشارا كبيرا. فالله - عز وجل - هو صاحب الملكوت وهو ذو الملك والجبروت، وهو الذي يَنْفُذُ أمره في بريته، فمحال أن يأتي أحد ويدَّعي أنه مرسل من عند الله، ويصف الله بما يصفه به، ويذكر الخبر عن الله وأسمائه ونعوته، ثم هو في مُلْكِ الله يستمر به الأمر إلى أن يُشَرَّعَ ويأمر وينهى وينتشر أمره ويغلب من عاداه ويسود في الناس ويرفع ذكره دون أن يعاقب، ولهذا قال في بيان هذا البرهان: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ^(٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ^(٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ^(٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَكِيمِينَ) (الحاقة: ٤٤ - ٤٧).

والمشركون لما كذبوا النبي قالوا: (شَاعِرٌ تَرْبِصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ) (الطور: ٣٠)، لأنَّ السُّنَّةَ ماضية عند العقلاء أن الذي يدَّعي عن الله فإنما يُرَبِّصُ به الهلاك والإفناء. فجاء البرهان (قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ) (الطور: ٣١)، لأنَّ هذا برهان صحيح، وقد صدقتم في هذا البرهان لأنه لو كان كما تقولون كاذب فإنه يُرَبِّصُ به ريب المنون وأن يهلكه الله وأن يجعله مخليا وأن يجعله عبرة لمن اعتبر.

٤- من الفروق بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم:

- آيات الأنبياء خارجة عن مقدور من أرسل الأنبياء إليه، وهم الجن والإنس، فلا يستطيع الإنس والجن أن يأتوا بمثل معجزات الأنبياء.
- جنس آيات الأنبياء خارج عن مقدور البشر بل وعن مقدور جنس الحيوان، وأما خوارق مخالفاتهم كالسحرة والكهان فإنها من جنس أفعال الحيوان من الإنس وغيره من الحيوان والجن، مثل قتل الساحر وتمريضه لغيره فهذا أمر مقدور معروف للناس بالسحر وغير السحر،

وكذلك طيرانه في الهواء من بلد إلى بلد هذا فعل مقدور للحيوان، فإن الطير يفعل ذلك والجن تفعل ذلك.

- من دلائل النبوة النهي عن الشرك والكفر والفواحش والمعاصي: فقد علم بصريح العقل مع ما تواتر عن الأنبياء أنهم حرّموا الشرك فمتى كان الرجل يأمر بالشرك وعبادة غير الله أو يستعين على مطالبه بهذا وبالكذب والفواحش والظلم علم قطعاً أنه من جنس السحرة لا من جنس الأنبياء.
- أن النبي صادق فيما يخبر به لا يكذب قط ومن خالفهم من السحرة والكهان لا بد أن يكذب.
- الأنبياء لا يأمرّون إلا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده وأعمالهم البر والتقوى، ومخالفوهم يأمرّون بالشرك والظلم ويعظمون الدنيا وفي أعمالهم الإثم والعدوان.
- أن السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعاداتهم وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم.
- الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلمه وسعيه واكتسابه وهذا مجرب عند الناس بخلاف النبوة فإنها لا ينالها أحد باكتسابه.
- أن النبوة لو قدر أنها تنال بالكسب فإنها تنال بالأعمال الصالحة والصدق والعدل والتوحيد لا تحصل مع الكذب على من دون الله فضلاً عن أن تحصل مع الكذب على الله فالطريق الذي تحصل به لو حصلت بالكسب مستلزمٌ للصدق على الله فيما يخبر به.
- أن ما يأتي به الكهان والسحرة لا يخرج عن كونه مقدور للجن والإنس وهم مأمورون بطاعة الرسل وآيات الرسل لا يقدر عليها لا جن ولا إنس بل هي خارقة لعادة كل من أرسل النبي إليه.
- ما يأتي به الكهان والسحرة يمكن أن يُعارض بمثله وآيات الأنبياء لا يمكن أن تُعارضها بمثلها.

- أن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيأمر بالتوحيد والإخلاص والصدق وينهى عن الشرك والكذب والظلم فالعقول والفطر توافقه كما توافقه الأنبياء قبله فيصدق صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به.

خامساً: الإيمان؛

من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة قولهم في الإيمان، وهو مثال آخر لتوسعهم في العقل المزعوم، فقد أقحموا مسألة حقيقة الإيمان في مجال البحث العقلي، وخاضوا فيها خوفاً فلسفياً، مع أن الفلاسفة أنفسهم لا يبحثونها.

ويحسب بعض الخاصة - فضلاً عن العامة - أن الأشاعرة موافقون لأهل السنة والجماعة في الإيمان والعقائد، ولكن الذي يطلع على أي كتاب من كتب الأشاعرة، أو كتب أهل السنة والجماعة؛ يتبين له حقيقة مذهبهم بجلاء.

فلأشاعرة في الإيمان مرجئة جهمية، هذا هو صريح مذهبهم في مصنفاتهم، ومذهب جهم أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، ومذهب الأشاعرة أن الإيمان هو التصديق المجرد بالقلب، فحقيقة المذهبين واحدة، وهي الاكتفاء بقول القلب دون عمله، ولا فرق بين أن يسمى معرفة أو تصديقاً. والكرامية جعلوه قول اللسان وحده، أما السلف فهو عندهم قول القلب وقول اللسان، وعمل القلب وعمل الجوارح، لكنه يزيد وينقص، ويتفاضل أهله فيه.

بل نص شيخ الإسلام ابن تيمية / على أنهم أبعد قولاً من الكرامية الذين يقولون: إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، فهم في هذه المسألة على أسوأ الأقوال، وأكثرها بدعة وضلالاً، وهو قول جهم^(١).

يقول القاضي الباقلاني فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: «واعلم أن حقيقة الإيمان هو التصديق، واعلم أن محل التصديق هو القلب»^(١). وقال أبو المعالي الجويني

(١) انظر الإيمان (ص ١٣٤ - ١٣٥).

بعد أن ذكر مذاهب الناس في الإيمان، ومنها مذهب السلف: «والمَرْضِيُّ عندنا: أن حقيقته التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله مَنْ صدّقه، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس»^(٢).

فالأشاعرة لا يُدخلون الأعمال في الإيمان، لا أعمال القلوب، ولا أعمال الجوارح. وبعد إجماعهم على هذا، اختلفوا في النطق باللسان، أهو واجب، أم يكفي مجرد حصول التصديق القلبي الذي هو مجرد كلام النفس!!.

وبناءً على هذا؛ أنكروا مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ولهم في النصوص الواردة في ذلك مسلكان:

الأول: ردها، والتصريح بنقيضها.

الثاني: تأويلها.

ومن الإلزامات التي لا محيد للأشاعرة عنها في هذا الباب: أن قولهم هذا يلزم منه الحكم بإيمان إبليس وفرعون، واليهود والنصارى، الذين يعرفون النبي كما يعرفون أبناءهم، فضلاً عن ناصر الدين وأيده كأبي طالب، ونحوه من المشركين؛ لأن هؤلاء جميعاً مصدقون بقلوبهم. وأمام هذا الإلزام القاطع اضطرت الأشاعرة إلى القول بأن مَنْ نفى الشارع عنه الإيمان كهؤلاء، علمنا أنه ليس في قلبه تصديقٌ مطلقاً، وهذا مكابرة وسفسطة.

ومما بناه الأشاعرة على هذا الأصل الفاسد قولهم: إن السجود للصنم، ولبس الصليب، والزّنار، وقتل النبي، وإهانة المصحف الشريف، أو الكعبة، ونحو ذلك، ليس كفراً، إنما هو دليلٌ على الكفر الذي هو انتفاء التصديق من قلب فاعله.

وعلى كلامهم لا يمكن اعتبار أي كافرٍ كافراً على الحقيقة - أي باطناً وظاهراً - إلا إذا صرّح بلسانه بأنه ليس في قلبه تصديق، وما لم يصرح فمهما عمل من أعمال الكفر

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، (ص ٥٥)، وهو المعروف بـ (رسالة الحرة).

(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد، (ص ٣٩٧).

لا نعتبرها إلا علامات على التكذيب، نجري بها أحكام الكفر في الدنيا عليه، في حين أنه قد يكون مؤمناً في الحقيقة، معدوداً عند الله من أصحاب الجنة.

والمطلع على الكتاب والسنة وأحداث السيرة الصحيحة يعلم أنه ما كان فرعون، ولا أبو لهب، ولا أبو جهل، ولا حُيَّ بن أخطب، فضلاً عن أبي طالب وأمثاله، يعتقدون في أنفسهم أن موسى أو محمداً كاذب، ولا كان كفرهم هو التكذيب بمعناه الذي يقرره هؤلاء المرجئة، بل كان الرد والجدود، وعدم الإذعان والانقياد. قال تعالى: (قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ بِمُحَادُونَ) (الأنعام: ٣٣).

أما الآثار العميقة التي تركها هذا الاعتقاد الفاسد في أعمال المنتسبين لهذا المذهب من آثار مذهبهم في الإيمان الخاصة والعامة، فهي مما لا يتسع المجال لعرضه، وحسبنا أن نعلم أن المؤمن الذي يعتقد جزماً أن عمل القلب والجوارح جزء من الإيمان، وأن إيمانه يزيد وينقص بحسب الطاعة والمعصية، يجد في نفسه من دواعي الغفلة والتفريط الشيء الكثير، فما بالك بمن لا يعتقد هذا من أصله؟! كيف تكون نظرته لنفسه أولاً، ثم كيف يكون منهجه في التعبير والإنكار على من خالف أمر الله ثانياً؟ وما أثر هذا على الحياة الإسلامية كلها؟ إنها أسئلة ضخمة، والأجوبة عليها ينطق بها واقع تاريخ الأمة الإسلامية منذ فشوا هذه الأقوال البدعية إلى يومنا هذا.

وليت الأمر وقف عند تدهور الحياة الواقعية، وانطفاء جذرة الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولكنه تعداها إلى تغيير الحقائق الشرعية نفسها، وانتشار الأصول البدعية المغيرة في الطبقة العامة من الناس، حتى أصبحت عقائد راسخة، وأصبح المنادي بحقيقة التوحيد والإيمان شاذاً منبوذاً، لا يتورعون عن نزهه باللقاب التكفير.

عقيدة العادة عند الأشاعرة

هل النار تحرق؟ وهل الطعام يشبع، وهل الثوب يستر؟

قال الأشاعرة إن طبائع الأشياء لا أثر لها البتة وأنه لا توجد في الأشياء قوى وطاقات كامنة بمعنى أن النار ليس فيها قوة إحراق وأن ما يشاهده الإنسان من احتراق إنما هو عادة وإلف وليس ناتجاً عن قوة في النار وهلم جرا، ثم لم يكتف الأشاعرة أن نسبوا مثل هذه العقيدة لأنفسهم حتى ألصقوها بدين الله وادّعوا أن القرآن والسنة تنادي بها.

والقرآن والسنة بريئان من هذه العقيدة، بل عكسها هو الصواب، حيث توجد قوى كامنة في الأشياء ولها آثار فالماء مثلاً سببٌ في الإنبات، والعين سببٌ للإبصار، فمن أنكر خاصية الماء في الإنبات والعين في الإبصار فكأنها سوى بينها وبين أضدادها، وجعل العين كالخد، والعلم كذلك بريءٌ من هذه العقيدة فها هو يكتشف الذرة ويفجّرها ويبيّن كم فيها من القوة الهائلة المدمرة وما عاد خافياً على أحد اليوم أن الكيميائيين يستخلصون من كثير من الأشياء والمواد خلاصات يسخرونها في خدمة البيئة والإنسان.

وإنكار هذه الأمور ما هو إلا تحكُّمٌ من غير دليل، وربما جاء رد فعل لقول الطبائعيين: إن الطبيعة هي الخالقة، فحاول الأشاعرة سحب البساط منهم والقول بمنع فعل الطبيعة وهنا سُقِطَ في أيديهم وجاءت أقوالهم بعيدة عن منطق القرآن الذي يثبت الأثر والعمل بدون استقلالية، فالخالق هو الله باستقلال دون أشياء الطبيعة التي تفعل ولكن بإذن من الله تعالى.

وكان الأولى أن يُبطل الأشاعرة حجج الطبائعيين القائلين باستقلال الطبيعة في إيجاد الأشياء دون الانسياق وراءهم وإبطال العلل والأسباب والقوى التي أودعها الله في هذه الطبائع ولا تعمل إلا بإذن الله، بمعنى عدم مجاوزة آيات القرآن الحكيم إلى آفاق

بعيدة قد يُثبت العلم التجريبي والملاحظة بطلانها، وهذا ما حصل. فالمهم ألا نلوي أعناق آيات القرآن لنوافق مذهباً بعينه، أو فكرةً ما تركزت في ذهن صاحبها.

مفهوم العادة عند الأشاعرة:

قالوا إنه ليس هناك تلازم ضروري بين الأسباب والمسببات أو العلة والمعلول، فالاقتران بين ما يُعتقد في العادة سبباً، وبين ما يُعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندهم، بل ليس هناك علاقة تسببية بين السبب والنتيجة، بل كل شيئين ليس هذا ذاك، ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ولا نفيه متضمناً لنفيه الآخر.

وإذا احتج عليهم إنسان بأنه يرى دائماً الاحتراق يعقب النار، تعلقوا في ذلك بأنه لا يرجع إلى تلازم بين الأسباب الطبيعية، وإنما هو نتيجة الاعتياد من رؤيتهم معاً، وأجاز الأشاعرة أن يجمع الإنسان بين النار والقطن والحلفاء فلا تحرقها على نقض العادة.

وقالوا إنه ليس لأية ظاهرة طبيعية فعل خاص يصدر عنها فمثلاً ليس في النار إحراق، وقالوا إنه لا مقوم داخلي لأي جسم يجعل منه فاعلاً؛ إذ أن الأجسام منفصلة إلى أجزاء فهي جواهر فردة لا يربط بينها إلا بالقدرة الإلهية، والسبب - في زعمهم - لا أثر له البتة، واستدلوا على ذلك بإمكان انفكاك المسببات عن أسبابها، وقالوا إن الناس اعتادوا وألفوا هذا الاقتران بينهما فحكموا بالضرورة وليس لديهم من حجة إلا الملاحظة.

وقد بلغ الأمر بالأشاعرة تحقيقاً لعقيدة العادة، ورداً للسببية أن منعوا أن يقال للشيء: احترق بالنار، وإنما يقال: احترق عندها، فالأدلة الحسية الملاحظة لا تكفي عندهم في إثبات بقاء السببية وهكذا تم التعامل مع آيات الذكر الحكيم الواردة بقاء السببية. وكذلك الآيات التي رتبت النتائج على الأسباب. بل إن التجارب العلمية والأدلة العقلية لا تستقيم كأدلة عند الأشاعرة في رد عقيدة العادة.

عقيدة العادة، لماذا؟

قال الأشاعرة إن أخص وصف للإله هو القدرة على الاختراع، فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركه فقد أثبت إلهين، ولهذا أراد الأشاعرة أن يحافظوا على أخص وصف لله تعالى فلا ينسبوا لغيره صفة القادرية ولا الفاعلية ولا الإحداث لأن كل ذلك لا يليق إلا بالله. ولهذا يسوون بين هذه الألفاظ في المعنى، فالخلق، والفعل، والإحداث، والاختراع كلها بمعنى واحد وهي لا تليق إلا بالله وإذا أطلقت على الإنسان فإنه لا يراد بها إلا معنى الكسب لا حقيقة الفعل، أي لا أثر لقدرة الإنسان في فعله إلا الاكتساب.

هذا المبدأ الذي اهتم به الأشاعرة - وهو لا فاعلية ولا خالقية ولا إحداث ولا اختراع - كان الأساس في القول بعقيدة العادة وأنه لا أثر لشيء في شيء البتة وإلا ثبت الشرك، فالعادة هي الكسب وكلاهما معناه اقتران شيء بشيء.

الحكم المترتب على مخالفة عقيدة العادة:

لم ير الأشاعرة العذر لأحد خالف في إثبات هذه العقيدة رغم صعوبة فهمها بل لمخالفتها لما يراه الناس بعيونهم ويلمسونه في حياتهم أثناء إجراء تجاربهم وملاحظاتهم، فالمسألة دقيقة جداً وتحتاج إلى بذل الجهد واستحضار الأفهام، فضلاً على أن ظاهر القرآن والسنة يرجح كفة إثبات السببية وأنه لا شيء يتحقق إلا بالسبب وأن من يخل بالأسباب يخالف الشرع.

فكيف يقفز هذا الفاهم لهذه الأمور والمعتقد لها إلى عقيدة مخالفة تماماً ألا وهي عقيدة العادة، حيث يقال له إن التوحيد والإيمان لا يتم إلا على طائفة إنكار السببية وأنه بالإمكان الفصل بين النار وفعلها، وبين الموت وجز الرقبة إلى ما كان هنالك من أمور قد يحيل فهم العقيدة إلى المستحيلات، غير أن الأشاعرة رأوا أن يحكموا على المخالف فيها بالكفر والفسق والضلال ويدّعي بعضهم الإجماع على ذلك، والدليل الذي قالوه هو ما عدم نسبة التأثيرات إلى السببية وأن من يثبت السببية يترتب عليه الكفر بالمعجزات والنبوات، إلخ.

وذهب بعض الأشاعرة إلى التفصيل في الحكم وكأنهم رأوا أن المسألة فيها من الغموض ما يفرض على الحاكم أن يكون مستبصرًا بمسائل الخلاف وبمجاري البحث والتحدي، فقالوا:

- إن من اعتقد أن الأسباب العادية كالنار والسكين والأكل والشرب تؤثر في مسبباتها كالحرق والقطع والشيع والري بطبعها وذاتها فهو كافر بالإجماع.
 - ومن اعتقد أنها تؤثر في مسبباتها لقوه خلقها الله فيها ففي كفره قولان، والأصح أنه ليس بكافر بل فاسق مبتدع.
 - ومن اعتقد أن المؤثر هو الله لكن جعل بين الأسباب ومسبباتها تلازمًا عقليًا بحيث لا يصح تخلفها فهو جاهل، وربما جره ذلك إلى الكفر، فإنه قد ينكر معجزات الأنبياء لكونها على خلاف العادة.
 - ومن اعتقد أن المؤثر هو الله وجعل بين الأسباب والمسببات تلازمًا عاديًا بحيث يصح تخلفها فهو الناجي.
- فهذه أربعة فرق اختلفت وكل فرقة يُحكم عليها بما تعتقده:
- فالفرقة الأولى تجعل الطبائع مستقلة ولعلها تنكر أي أثر لقدرة الله تعالى في المسببات فهؤلاء هم الطبايعيون الذين لا خلاف بين المسلمين في كفرهم.
 - أما الفرقة الثانية فهي التي تقول بأن كل شيء فيه قوة كافية أودعها الله فيه، وهؤلاء اختلف فيهم الأشاعرة فمنهم من يكفرهم، ومنهم من يفسقهم وكلا الحكمين يعني بأنه ليس في الأشياء طبائع ومعاني يميزها عن بعضها البعض.
 - وأما الفرقة الثالثة، فهي الفرقة التي جعلت الاقتران ضروريًا بين الأسباب ومسبباتها وأن الأسباب لا تؤثر إلا بإذن الله تعالى وأنه متى صحت الأسباب ترتب عليها المسببات، ولا تتخلف المسببات إلا بنقص في الأسباب فهذه الفرقة جاهلة بهذا الاعتقاد، وإن اعتقدت بناءً على ضرورة الاقتران الحاصل من الأسباب امتناع المعجزات وعدم النبوات فهي كافرة؟ ولكن أليس بالإمكان أن يكسر الله سبحانه هذه

الضرورة ويسلب هذا الاقتران بين الأسباب والمسببات وتكون الخارقة للعادة فلا يترتب على ذلك كفر ولا جهل.

أما الفرقة الرابعة: فهي الفرقة المرضي عنها وهي القائلة بعقيدة العادة، وهي التي لا ترى في الأشياء طبائع ولا معاني لها أي أثر.

عقيدة العادة وما عليها:

١ - عقيدة العادة مبطله لعقيدة التوحيد:

إن في عقيدة العادة جحدٌ لما في خلق الله وشرُّعه من الأسباب والحكم والعلل، وإن من أعظم الجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد إيهامُ الناس أن التوحيد ناقص لا يتم إلا بإنكار الأسباب، فكيف إذا حُكِمَ على مُثَبِّتِ الأسباب بالكفر والضلال وهو موحد مؤمن !!

وعقيدة العادة عند الأشاعرة داعيةٌ لإساءة الظن بالتوحيد، ولك أن تتصور موقف ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق، والماء لا يغرق، والخبز لا يُشبع، والسيف لا يقطع، ولا تأثير لشيء من ذلك البتة، ولا هو سبب لهذا الأثر، وليس فيه قوة وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقة كذا بكذا، وأن هذا هو التوحيد.

إن الدين الإسلامي لا يخاصم العلوم ولا يمنع من البحث في الطبيعة والتعرف على سنن الله فيها، فهل يستطيع أحد أن يقول: إن القرآن ينكر الجاذبية الأرضية مثلاً أو سائر قوانين السببية التي ما هي إلا آيات تدل على منتهى الحكمة والدقة والنظام.

والقول بعقيدة العادة شأنه أن يخل بالنظام الكوني الذي يدل على وجود الخالق المبدع، فالذي قاد المتكلمين من الأشعرية إلى هذا القول هو الهروب من القول بفعل الطبيعة التي ركبها الله تعالى في الموجودات، فهربوا من القول بالأسباب لئلا يدخل عليهم القول بأن هناك أسباباً فاعلة غير الله ، ولو علموا أن الطبيعة مصنوعة، وأنه لا شيء أدل على الصانع من وجود موجود بهذه الصفة في الإحكام، لعلموا أن القائل

بنفي الطبيعة قد أسقط جزءاً عظيماً من موجودات الاستدلال على وجود الصانع بجحده جزءاً من موجودات الله .

ولو علم الأشاعرة أنه يجب من جهة النظام الموجود في أفعال الطبيعة أن تكون موجودة عن صانع عالم وإلا كان النظام فيها بالاتفاق، لما احتاجوا أن ينكروا أفعال الطبيعة، بمعنى أننا لو رفعنا الأسباب والمسببات لم يكن هناك شيء يُردُّ به على القائلين بنفي الخالق.

٢- عقيدة العادة مبطله لظاهر القرآن:

إن الأشاعرة أضحكوا العقلاء على عقولهم عندما منعوا من إجراء (باء) السببية في بابها، فمنعوا أن يكون ماء السماء سبباً في إنبات العشب كما بين القرآن في قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) (النحل: ٦٥)، وقوله سبحانه: (فَتَلَوَّهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ) (التوبة: ١٤)، ومثل هذا في القرآن كثير.

فالله ربط الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدرًا، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني الشرعي وأمره الكوني القدري، ومحل ملكه وتصرفه فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحدٌ للضروريات، وقدحٌ قي العقول والفطر، ومكابرة للحس وجحد للشرع والجزاء، والقرآن به الكثير من الآيات الدالة على إثبات الأسباب، وقال بعض العلماء إنا لو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة لزاد على عشرة آلاف موضع، ويكفي شهادة الحس والعقل والفطرة.

٣- عقيدة العادة مخالفة لما كان عليه السلف الصالح:

يقول العلامة السفاريني: «وأما مذهب السلف الصالح المشتبون للقدر من جميع الطوائف فإنهم يقولون إن العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً، وإن له قدرة واستطاعة حقيقية، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرّون بما دل عليه الشرع والعقل من أن الله تعالى ينبت النبات بالماء، وأن الله يخلق السحاب بالرياح وينزل الماء بالسحاب، ولا يقولون القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها بل يقرون بأن لها تأثيراً لفظاً

ومعنى، ولكن يقولون هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها والله تعالى خالق السبب والمسبب»^(١).

فالسلف يُثبتون فاعليةً لقدرة الإنسان، وأثراً للأسباب الطبيعية ولكن يشترطون عدم استقلالية الفاعلية والأثر، وهذا هو ظاهر القرآن الذي أثبت للإنسان فعلاً، وللماء أثراً وهكذا، والجميع في النهاية يكون بخلق الله ، فالخلق يتم في بعض صورته بوسائط هي قوى أودعها الله في مخلوقاته، فهو يخلق الأسباب ببعضها.

وهذا هو الإنصاف الذي جاء به القرآن في نسبة الفعل والإحداث، فهو لم يغُل في نسبته إلى الطبيعة بإنكار صنع الإله الحق، كما أنه لم يقْصِر على ما يشاهده الناس بعيونهم ويجربونه بأنفسهم بإلغاء أثر القوى الكامنة في الطبيعة، فأثبت الجميع.

قال تعالى: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (التكوير: ٢٩)، فالإنسان لا يتحقق له صُنْعٌ وعَمَلٌ باستقلال حتى يشاء الله الذي قدر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ. فمذهبُ سلف الأمة أن العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأن له قدرةً حقيقيةً واستطاعةً حقيقيةً، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية بل يقرون بها دل عليه الشرع والعقل.

فالحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار وإلى أسبابها باعتبار، كما قال الله تعالى في قصة موسى ×: (قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ) (القصص: ١٥)، وقال في قصة يوسف ×: (وَمَا آتَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) (الكهف: ٦٣)، مع قوله: (أَيُّمَا نَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) (النساء: ٧٨).

(١) لوائح الأنوار السنية ولوائح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية، (١٤٢/٢).

وأخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويفسقون، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة، فقول السلف في خَلْقِ العبد بإرادته وقدرته كقولهم في خلق سائر الحوادث بأسبابها، وقد دلت الدلائل اليقينية على أن كل حادثٍ فالله خالقه وفِعْلُ العبد من جملة الحوادث، والحاصل أن مذهب السلف ومحققي أهل السنة إن الله تعالى خلق قدرة الإنسان وإرادته وفعله، وأن العبد فاعل لفعله حقيقةً ومُحْدِثُ لفعله، والله جعله فاعلاً له مُحْدِثاً له.

٤ - عقيدة العادة مُبْطِلَةٌ لمبادئ العلوم:

إن الإلغاءَ للسببية معناه القضاء على العلم والقوانين العلمية، وهذه الجناية العظيمة تكبر وتتضخم حينما تنسب إلى الدين، أو تجعل أساساً صالحاً للبرهنة على صحة التوحيد، والدين لا يقرها بل يقر خلافها.

والخلاصة:

١ - القول بعقيدة العادة ليس له أساس من القرآن ولا من السنة، ولهذا جاء اعتقاد السلف الصالح مخالفاً لهذه العقيدة.

٢ - التقدم العلمي اليوم والقائم على التجربة والمشاهدة أكبر برهان على تضمن الطباع من القوى الكثير، فهذه الذرة نموذجٌ واضحٌ.

٣ - إن إنكار المحسوس والمشاهد لا يُفْضِي إلى إيمان وتوحيد، بل إلى تعطيلٍ وسفسطة، والقرآن الكريم دلٌّ بوضوح على تأثير الأسباب في مسبباتها.

٤ - القوانين التي تحكم عالم المادة وعالم الأحياء سننٌ إلهية في الكشف عنها تأكيدٌ وتدعيمٌ للإيمان متى انتهج الباحثون المنهج العلمي الصحيح، وفي هذا ما يؤكد أن التقدم العلمي ليس خطراً على الدين كما يزعم الملحدون.

٥ - إن العلوم التجريبية، بل والإنسانية كذلك تكشف كل يوم عن الجديد من القوانين والحقائق التي تؤكد وجود الله وإن دعاوى معارضي الدين عارية عن الصحة لأنها عارية عن الدين.

٦- إن السنن الكونية والقوانين المادية التي تحكم عالم المادة لا يمكن أن تكون مستقلة العمل بذاتها، لأنها لا تستطيع أن تُبدع نفسها أو تخلق لنفسها شيئاً، وبما أنها موجودة وجوداً واقعياً، فإن هذا يدل على أن لها مبدعاً خالقاً هو الله .

أسئلة للمنصفين من الأشاعرة تنتظر الإجابة

إن الأشاعرة يدَّعون العقل ويحكمونه في النقل ثم يتناقضون تناقضًا يبرؤ منه العقل ويخلو مذهب أهل السنة والجماعة من أدنى شائبة منه والله الحمد، ويرجع معظم تناقضهم إلى كونهم لم يسلّموا للوحي تسليمًا كاملاً، ويعرفوا للعقل منزلته الحقيقية وحدوده الشرعية، ولم يلتزموا بالعقل التزامًا واضحًا ويرسموا منهجًا عقليًا متكاملًا كالمعتزلة والفلاسفة، بل خلطوا وركّبوا فتناقضوا واضطربوا.

وإليك أمثلة سريعة للتناقض:

١- قالوا: أنه يجوز أن يرى الأعمى بالشرق البقعة بالمغرب، فأعمى الصين يمكن أن يرى نملة تدب في بلاد المغرب في الليل البهيم.

٢- قالوا: إن الجهة مستحيلة في حق الله ثم وافقوا أهل السنة في إثبات رؤية الله في الآخرة، ولهذا قيل فيهم: «من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله».

٣- قالوا: إن لله سبع صفات عقلية يسمونها "معاني" هي "الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام" ولم يكتفوا بهذا التحكّم المحض، بل قالوا: إن له سبع صفات أخرى يسمونها "معنوية"، وهي "كونه حيًا وكونه عالمًا وكونه قادرًا وكونه مريدًا وكونه سميعًا وكونه بصيرًا وكونه متكلمًا"، ثم لم يأتوا في التفريق بين المعاني والمعنوية بما يستسيغه عقل، بل غاية ما قالوا أن هذه الأخيرة أحوال فإذا سألتهم ما الحال؟ قالوا: صفة لا معدومة ولا موجودة.

٤- قالوا: إنه لا أثر لشيء من المخلوقات في شيء ولا فعل مطلقًا، ثم قالوا: إن للإنسان كسبًا يجازى لأجله، فكيف يجازى على ما لا أثر له فيه مطلقًا؟

٥- قالوا: بنفي الحكمة والتعليل في أفعال الله مطلقاً، ثم قالوا إن الله يجعل لكل نبي معجزة لأجل إثبات صدق النبي، فتناقضوا بين ما يسمونه "نفي الحكمة والغرض" وبين إثبات الله للرسول "تفريقاً بينه وبين المتنبي".

٦- قالوا: بأن أحاديث الآحاد مهما صحت لا يبنى عليها عقيدة ثم أسسوا مذهبهم وبنوه في أخطر الأصول والقضايا (الإيمان، القرآن، العلو) على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصراني - الأخطل - هما:

(أ) إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

(ب) قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

٧- قالوا: بأن رفع النقيضين محال - وهو كذلك - محتجين بها في مسائل، ثم قالوا في صفة "العلو"، وهي من أعظم وأظهر الصفات: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله»، وقالوا عن الأحوال: «هي صفات لا معدومة ولا موجودة»^(١)، فرفعوا النقيضين معاً.

٨- قالوا: إن العقل يُقَدَّم على النقل عند التعارض، بل العقل هو الأصل والنقل إن وافقه قُبِلَ وإن خالفه رُدَّ أو أُوِّلَ، ثم قالوا: إن العقل لا يحسِّن شيئاً ولا يقبِّحه، فجعلوا - مثلاً - نصوص علو الله معارضةً للقواطع العقلية في حين جعلوا قبح الزنا والكذب مسألة سمعية، أي دل عليها الوحي.

٩- قالوا: إن تأويل آيات الصفات واجب يقتضيه التنزيه وتأويل آيات الحشر والأحكام كفر يُخْرِج من الملة، أما من دعا غير الله أو ذبح له واستغاث به أو تحاكم إلى الطاغوت فلم يتعرضوا لذكره أصلاً.

١٠- قالوا: إن من قال إن النار تحرق بطبعها كافرٌ مشركٌ، ومن أنكر علو الله على خلقه فهو موحدٌ مُنْزَعٌ.

(١) راجع ما سبق في رقم (٣) قبل أسطر.

١١- جزموا بأن من لم يبلغه الشرع غير مؤاخذ بإطلاق، وردُّوا أو أولوا النصوص في ذلك ^(١)، ثم قالوا: إن على كل مكلف - وإن كان مولودًا من أبوين مسلمين في ديار الإسلام وهو يُظهر الإسلام - عليه إذا بلغ سن التكليف أن ينظر في حدوث العالم ووجود الله، فإن مات قبل النظر أو في أثناءه اختلفوا في الحكم بإسلامه وجزم بعضهم بكفره.

هذا غيض من فيض من تناقضهم مع أصولهم ومكابرتهم للعقل السليم، ومن أراد الاستزادة والتفصيل فليراجع (التسعينية) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وهناك قضية بالغة الخطورة لاسيما في هذا العصر وهي الأخطاء العلمية عن الكون التي تمتلئ بها كتب الأشاعرة والتي يتخذها الملاحدة، وسيلة للطعن في الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم. من ذلك ما حشده صاحب (المواقف) في أول كتابه من فصول طويلة عن الفلك والحرارة والضوء والمعادن وغيرها مما قد يكون ذا شأن في عصره لكنه اليوم أشبه بأساطير اليونان أو خرافات العجائز.

(١) من عدل الله أنه لا يُعَذَّب قوما إلا بعد البلاغ وقيام الحجّة عليهم، ولا يظلم ربك أحدا، قال الله : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) (الإسراء: ١٥)، فالذي لم يسمع عن الإسلام ولا عن النبي ولم تبلغه الدعوة، فإن الله لا يعذبه على موته على الكفر، ويمتحنه الله يوم القيامة فإن أطاع دخل الجنة، وإن عصى دخل النار، والدليل على ذلك حديث الأسود بن سريع أن نبي الله قال: «أَرْبَعَةٌ يَجْتَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ هَرَمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فِتْرَةٍ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: «رَبِّ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا»، وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: «رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصِّبْيَانُ يَخْذِفُونِي بِالْبَغْرِ»، وَأَمَّا الْهَرَمُ فَيَقُولُ: «رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا»، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرِ فَيَقُولُ: «رَبِّ مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ»، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيُطِيعَهُ فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ قَالَ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا»، وفي رواية: «فَمَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا يُسْحَبُ إِلَيْهَا». (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وصححه الألباني).

فكل من وصلته دعوة الإسلام فقد أقيمت عليه الحجّة، ومن مات ولم تصل إليه فأمره إلى الله، هو أعلم بخلقه ولا يظلم ربك أحدا والله بصير بالعباد.

ومن ذلك قول البغدادي: «إن أهل السنة»^(١) أجمعوا على وقوف الأرض وسكونها»^(٢) واستدل على ذلك في كتابه أصول الدين "بمعنى اسم الله الباسط"، قال: لأنه بسط الأرض وسماها بساطاً خلاف زعم الفلاسفة والمنجمين أنها كروية^(٣) ومثله صاحب (المواقف) الذي أكد أنها مبسوطة، وأن القول بأنها كرة من زعم الفلاسفة^(٤).

وهذه مجموعة من الأسئلة "الإلزامية" على مذهب الأشاعرة تُبَيِّن للعقلاء تناقضه، مع مخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة، لعلها تُساهم في بيان الأمر لمن تلبس بهذا المذهب البدعي؛ فتقوده إلى الحق بطريقة علمية:

١ - هناك حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم - كالجويني وابن أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم - وهي حقيقة إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل (طبقات الشافعية) للسبكي أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه، فما دلالة ذلك؟ إذا كانوا من أصلهم على العقيدة الصحيحة، عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا؟ ولماذا رجعوا؟ وإلى أي عقيدة رجعوا؟

٢ - هل يُعقل أن يكون الكتاب والسنة قد تركا باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً، ولم يميزا بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه؟ مع أن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول.

ومن المحال أن يكون النبي قد علّم أمته كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت أن يُترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد،

(١) يعني بهم الأشاعرة كعادته هو وبعض أصحابه؛ ولهذا يجب التفتن لمثل هذا عند النقل من كتبهم.

(٢) الفرق بين الفرق: ص ٣١٨.

(٣) انظر: ص ١٢٤.

(٤) انظر: المواقف، للإيجي: ١٩٩، ٢١٧، ٢١٩.

والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب "باب الصفات" قد وقع من الرسول على غاية التمام؟

٣- من العجيب أن يعترف الأشاعرة بأن مذهبهم في تأويل معظم الصفات مذهبٌ مُحدثٌ، لم يكن عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ولهم في ذلك المقولة الشهيرة، "مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم" أي إن مذهب التأويل عند المتأخرين أعلم وأحكم مما نسبوه إلى السلف من التفويض الذي يعدونه المذهب الأسلم^(١)، ألا يوحي ذلك بانتقاص للسلف في علمهم وفهمهم، فهل هذا الانتقاص يقوله من علم فضلهم ومكانتهم من العلم والفهم؟

٤- خالف الأشاعرة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فأولوا صفات الله فمثلاً: زعموا أن الله ليس فوق العرش، بحجة أن العقل أحال ذلك، وأنهم مضطرون إلى التأويل، فيقال لهم: كما أنكم حكمت عقولكم في نفْيكم لكثير من صفات الله وتأولتموها، فإن من ينكر رؤية الله في الآخرة سيزعم أن العقل يحيلها وأنه مضطر فيها إلى التأويل، وهكذا من يُحيل أن لله علماً وقدره وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك، فإنه سيقول إن العقل أحال ذلك، فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حشر

(١) مذهب السلف هو إثبات الصفات وعدم تأويلها وتفويض كيفية الصفة إلى الله تعالى، وليس تفويض معنى الصفة. فالتفويض في أسماء الله تعالى وصفاته له معنيان:

الأول: معنى صحيح، وهو إثبات اللفظ ومعناه الذي يدل عليه، ثم تفويض علم كَيْفِيَّتِهِ إلى الله، فثبت لله تعالى أسماء الحسنى، وصفاته العلى، ونُعرف معانيها ونؤمن بها، غير أننا لا نعلم كَيْفِيَّتِهَا.

فتؤمن بأن الله تعالى قد استوى على العرش، استواء حَقِيقِيًّا يليق بجلاله سبحانه، ليس كاستواء البشر، ولكن كيفية الاستواء مجهولة بالنسبة لنا؛ ولذا، فإننا نفوض كَيْفِيَّتِهِ إلى الله، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة: إثبات صفات الله تعالى، إثباتاً بلا تمثيل ولا تكيف، قال الله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١).

والمعنى الثاني للتفويض - وهو معنى باطل -: إثبات اللفظ من غير معرفة معناه. فيثبتون الألفاظ فقط: (الْعَرْشُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥)، ثم يقولون: الاستواء لا ندري معناه، ولا ماذا أراد الله به!!.

الأجساد والأكل والشرب الحقيقين في الجنة سيزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، فبأي عقل يُوزن الكتاب والسنة؟! فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أَكَلْنَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ جَاءَ بِهِ نَبِيُّنَا عَنْ جِبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

٥- يُقال للأشاعرة: إذا وصفتم السلف الذين أثبتوا صفات الله بالمشبهة؛ فإن المعتزلة يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مُشبهًا، كذباً منهم وافتراءً، وأنتم قد أثبتتم بعض صفات الله فتكونون أنتم عندهم مُشبهة أيضاً! فردكم عليهم هو ردُّ أهل السنة عليكم.

٦- يُقال للأشاعرة: إذا كان الله موصوفاً عندكم بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشية، ولم يكن ذلك عَرَضًا يُشبه صفات المخلوقين، فبالمقابل يجوز أن يكون وجه الله ويده، وغيرها من الصفات التي تأولتموها ليست أجساماً تُشبه صفات المخلوقين. فصفاته سبحانه ثابتة حقيقةً من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات. فلماذا التفريق بينها؟

٧- إذا قال الأشعري: لا أعقل صفات الله التي تأولتها إلا أنها من جنس صفات المخلوقين، ولهذا تأولتها. يُقال له: فكيف عقلت ذاتاً لله ليست من جنس ذوات المخلوقين؟!

وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: «كيف استوى الله؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ أو كيف يده؟» ونحو ذلك، فقل له: «كيف هو في ذاته؟»، فإذا قال: «لا يعلم إلا هو سبحانه، وكُنْهُ»^(٢) الباري غير معلوم للبشر، فقل له: فالعلم

(١) رواه الهروي في ذم الكلام وأهله (٥ / ٦٨)، وقال الألباني: «سنده صحيح».

وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، (٥ / ٢٩).

(٢) كُنْهُ: جوهر الشيء وأصله وحقيقته.

بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته؟!

٨- يُقال للأشاعرة المتأولين لصفات الله: أنتم بهذا قد خالفتم شيخكم الذي تزعمون الانتساب له، وهو أبو الحسن الأشعري /؛ لأنه في آخر كتاب له وهو "الإبانة" قد أثبت علو الله على عرشه، وأثبت الصفات الخبرية التي تأولتموها^(١). فلماذا تنتسبون له وقد خالفتموه في هذه الأصول؟!

٩- الأشاعرة لهم مذهبان في صفات الله: إما تأويلها، أو تفويض معانيها. فيقال لهم: أنتم وقعتم في التناقض؛ لأن التأويل مضاد للتفويض؛ لأن التأويل يعني أنكم عرفتم معنى الصفة، وأنها - بزعمكم - تدل على التشبيه، ولهذا فرزتم إلى تأويلها. أما تفويضكم فيدل على أنكم لا تعرفون أي معنى للصفة، فهي بمثابة الكلام الأعجمي.

ففي التأويل عرفتم، وفي التفويض لم تعرفوا. والحق واحد لا يتعدد. إما أن يكون في التأويل؛ فيلزمكم تخطئة مَنْ قال بالتفويض، وهم السلف بزعمكم^(٢).

(١) انظر في ذلك ما قاله ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري)، وما قاله ابن فورّك - وهو من أئمة الأشاعرة - في كتاب (مقالة أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وموافقته الأشعري وما بينهما من النزاع اليسير أو اللفظي) من أن أبا الحسن الأشعري يعتقد قواعد أصحاب الحديث وأساس توحيدهم، وأنّ هذا قول الأشعرية المتقدمين وأئمتهم كلهم ليس بينهم في ذلك نزاع، وإنّما أنكر ذلك من أنكره من متأخريهم. وانظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨٣/٤ - ٢٨٤).

(٢) مذهب السلف هو إثبات الصفات وعدم تأويلها وتفويض كيفية الصفة إلى الله تعالى، وليس تفويض معنى الصفة. فالتفويض في أسماء الله تعالى وصفاته له معنيان:

الأول: معنى صحيح، وهو إثبات اللفظ ومعناه الذي يدل عليه، ثم تفويض علم كيفيته إلى الله، فثبت لله تعالى أسماء الحسنى، وصفاته العلى، ونعرف معانيها ونؤمن بها، غير أننا لا نعلم كيفيتها.

فنؤمن بأن الله تعالى قد استوى على العرش، استواء حقيقياً يليق بجلاله سبحانه، ليس كاستواء البشر، ولكن كيفية الاستواء مجهولة بالنسبة لنا؛ ولذا، فإننا نفوّض كيفيته إلى الله، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة:

أو يكون الحق في التفويض؛ فيلزمكم تخطئة بل التشنيع على من قال بالتأويل - لأنه تحريف - وهم متأخروكم.

ولو سألت الأشاعرة: لماذا قالوا بالتفويض أو التأويل؟ لادَّعَوْا أن الهدف هو "التنزيه"، وأن لا يُعتقد أن صفات الله كصفات خلقه.

فيقال لهم: وأهل السنة يُنزهون الله عن هذا، ويقولون بأن الله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١)، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله نقصاً ولا تشبيهاً. فلا يحتاجون إلى "التأويل" ولا إلى "تفويض المعنى".

١٠ - يُقال للأشاعرة: لماذا أثبتتم هذه الصفات السبع، ولم تثبتوا باقي الصفات الخبرية؟ إن قالوا: لو أثبتنا باقي الصفات الخبرية لوقعنا في التشبيه؛ فلا نثبت الغضب - مثلاً - لأن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، والله منزّه عن ذلك.

فيقال لهم: وكذلك صفة الإرادة التي أثبتتموها، هي ميل القلب إلى شيء دون آخر. فإن قالوا: هذه إرادة المخلوق. يُقال لهم: وذلك غضب المخلوق!

وقل مثل ذلك في باقي الصفات التي أثبتوها والصفات التي أنكروها.

فمثلاً أثبت الأشاعرة للرب صفات السمع والبصر على خلاف صفات العبد، فإن كان ما يثبتونه مماثلاً لصفات العبد لزمهم التمثيل في الجميع، وإن كانوا تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوقات فعليهم أن يثبتوا الجميع على هذا الوجه المحدود، فلا فرق بين صفة وصفة؛ فإن ما نفوه من الصفات يلزمهم فيه نظير ما أثبتوه.

إثبات صفات الله تعالى، إثباتاً بلا تمثيل ولا تكييف، قال الله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١).

والمعنى الثاني للتفويض - وهو معنى باطل - إثبات اللفظ من غير معرفة معناه. فيثبتون الألفاظ فقط: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥)، ثم يقولون: الاستواء لا ندري معناه، ولا ماذا أراد الله به!!.

وإما أن يعطلوا جميع الصفات وهو ممتنع، وإما أن يمثلوا الله بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن يثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره، وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فراراً من التشبيه والتجسيم، قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقالتين.

١١ - يتفق الأشاعرة - في الظاهر - على أن مذهب السلف هو الصواب - وإن كانوا يقصدون به التفويض البدعي ^(١) -، ولذا نطرح عليهم السؤال التالي: ما الخلاف بين السلف والمعتزلة والجهمية؟ أي: هل الخلاف بين السلف والمعتزلة في إثبات صفات اليد والوجه والعين هو: في اللفظ؟ أو في الكيفية؟ أو في المعنى؟

فإن قال الأشاعرة: الخلاف في اللفظ، فقد كذبوا؛ لأنه من المعلوم أن المعتزلة لم يُنكروا آيات القرآن التي فيها ذكر ألفاظ هذه الصفات.

وإن قالوا: الخلاف في الكيفية، فقد كذبوا؛ لأن السلف لم يتكلموا في الكيفية حتى يختلفوا مع المعتزلة فيها.

فثبت أن الخلاف في المعنى، وأن السلف أثبتوا معانٍ لهذه الصفات تختلف عن التأويلات الباطلة التي ذكرها المعتزلة، وهو المطلوب.

(١) مذهب السلف هو إثبات الصفات وعدم تأويلها وتفويض كيفية الصفة إلى الله تعالى، وليس تفويض معنى الصفة. فالتفويض في أسماء الله تعالى وصفاته له معنيان:

الأول: معنى صحيح، وهو إثبات اللفظ ومعناه الذي يدل عليه، ثم تفويض علم كَيْفِيَّتِهِ إلى الله، فثبت لله تعالى أسماء الحسنى، وصفاته العلى، ونُعرف معانيها ونؤمن بها، غير أننا لا نعلم كَيْفِيَّتِهَا.

فنؤمن بأن الله تعالى قد استوى على العرش، استواء حَقِيقِيًّا يليق بجلاله سبحانه، ليس كاستواء البشر، ولكن كيفية الاستواء مجهولة بالنسبة لنا؛ ولذا، فإننا نفوض كَيْفِيَّتَهُ إلى الله، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة: إثبات صفات الله تعالى، إثباتاً بلا تمثيل ولا تكييف، قال الله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: ١١).

والمعنى الثاني للتفويض - وهو معنى باطل -: إثبات اللفظ من غير معرفة معناه. فيثبتون الألفاظ فقط: (الزَّهْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥)، ثم يقولون: الاستواء لا ندري معناه، ولا ماذا أراد الله به!!.

١٢- يُثَبَّتْ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةُ عُلُوَّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِثْبَاتًا تَتَعَاظِدُ فِيهِ نصوصُ الوحي بِفِطَرِ النفوسِ بِنَظَرِ العقولِ، وَأَيُّ كِتَابٍ فِي الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ تَجِدُهُ يَقَرُّرُ ذَلِكَ بوضوحٍ ويسرٍ. أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ فَيُنْكِرُونَ الْعُلُوَّ، وَفِي مَقَابِلِ ذَلِكَ يُؤْمِنُونَ بِرُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ. فَهَذَا هُنَا سُؤَالٌ وَجْهَهُ أَهْلُ السَّنَةِ، وَيُوجِّهُونَهُ إِلَى الْأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ: كَيْفَ تُنْكِرُونَ الْعُلُوَّ مَعَ ثُبُوتِ النصوصِ فِيهِ بِمَا يَقْدِرُ بِالْمَثَلِ، بَلِ الْأَلُوفِ، وَإِطْبَاقِ كُلِّ مَنْ يُعْتَدُّ بِعَقْلِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَلَلِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى إِثْبَاتِهِ؟

وَجَوَابُهُمْ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ (الْعَقْلِيَّاتِ) لَا مِنْ بَابِ (الْإِسْمَاعِيَّاتِ)، فَإِذَا طَلَبْنَا مِنْهُمْ الْإِيضَاحَ قَالُوا: إِنَّ الْعَقْلَ يُحِيلُ الْجِهَةَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ يُحْكِمُ بِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ جِهَةٍ لَهُ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْجِهَةِ مِنْ خِصَائِصِ الْأَجْسَامِ، وَنَحْنُ نُنَزِّهُ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ.

فَإِذَا سُئِلُوا: وَبِمَ أُثَبَّتِ الرُّؤْيَا؟ قَالُوا: أُثَبَّتْنَا بِالْعَقْلِ لَا بِمَجْرَدِ السَّمْعِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجِيزُ الرُّؤْيَا دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُقَابَلَةِ وَالْجِهَةِ وَانْطِلَاقِ شِعَاعٍ مِنْ عَيْنِ الرَّائِي إِلَى الْمُرْتَبِيِّ... إلخ.

فَانْظُرْ إِلَى عَقْلِهِمْ هَذَا الَّذِي حَكَمَ بِاسْتِحَالَةِ الْعُلُوِّ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِاسْتِحَالَةِ ذَاتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ يَرَى كُلُّ مَنِ الْآخِرَ بِلَا جِهَةٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ!! وَهَذَا سَخَرُ مِنْهُمْ الْمُعْتَزِّلَةُ قَائِلِينَ: «مَنْ أُثَبَّتِ الرُّؤْيَا وَأُنْكَرَ الْجِهَةُ فَقَدْ أَضْحَكَ النَّاسَ عَلَى عَقْلِهِ».

هل الأشاعرة من أهل السنة؟

لقب "أهل السنة" يطلق باعتبارين:

الأول: يطلق فيما يقابل الروافض (الشيعة)، فعلى هذا الاعتبار يدخل في أهل السنة الأشاعرة والماتريدية ونحوهم، بل والمعتزلة أيضا.

الثاني: يطلق لفظ أهل السنة، فيما يقابل البدعة؛ ويراد بذلك: أهل السنة المحضة؛ فلا يدخل فيه إلا من التزم العقيدة الصحيحة من السلف وأهل الحديث. وعلى هذا الاعتبار لا يدخل في هذا اللقب: الأشاعرة، ولا غيرهم ممن خلط أصوله الكلامية، بأصول بدعية؛ لمخالفتهم أهل السنة في كثير من الأصول والمسائل.

والأشاعرة المتأخرون: جبرية في القدر، مرجئة في الإيمان، معطلة في الصفات، لا يثبتون منها غير سبع صفات؛ فيزعمون أن العقل دل عليها، وينفون الاستواء على العرش، وعلو الله على خلقه، ويقولون: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، إلى غير ذلك من المخالفات، فكيف نسميهم "أهل السنة"؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: «لفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة. وقد يراد به: أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من ثبت الصفات لله تعالى»^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين /: «أهل السنة يدخل فيهم المعتزلة، يدخل فيهم الأشعرية، يدخل فيهم كل من لم يكفر من أهل البدع، إذا قلنا هذا في مقابلة الرافضة. لكن إذا أردنا أن نبيّن أهل السنة، قلنا: إن أهل السنة حقيقة هم السلف الصالح الذين

(١) منهاج السنة، (٢/٢٢١).

اجتمعوا على السنة وأخذوا بها، وحينئذ يكون الأشاعرة والمعتزلة والجهمية ونحوهم: ليسوا من أهل السنة بهذا المعنى»^(١).

فمصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به معنيان:

أ- المعنى الأعم: وهو ما يقابل الشيعة فيقال: المنتسبون للإسلام قسمان: أهل السنة والشيعة، وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة، لاسيما والأشاعرة فيما يتعلق بموضوع الصحابة والخلفاء متفقون مع أهل السنة.

ب- المعنى الأخص: وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء، وهو الأكثر استعمالاً في كتب الجرح والتعديل، فإذا قالوا عن الرجل أنه صاحب سنة أو كان سنياً أو من أهل السنة ونحوها، فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية كالخوارج والمعتزلة والشيعة، وليس صاحب كلام وهوى.

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة، وقد نص الإمام أحمد وابن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص، فلم يشترطوا موافقة السنة فحسب، بل التلقي والاستمداد منها^(٢)، فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن أخطأ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها في النتيجة.

والأشاعرة تلقوا واستمدوا من غير السنة ولم يوافقوها في النتائج فكيف يكونون من أهلها.

(١) الشرح الممتع، (١١/٣٠٦).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لللالكائي، (١/١٥٧، ١٦٥).

ضوابط من ضوابط معرفة الفِرَق واختلافها:

من المعلوم لدى الباحثين في الفِرَق واختلافها أن لكل فرقة أساساً منهجياً تتفق عليه طوائفها وترجع إليه أصولها وقواعدها، ومن خالف فيه خرج عن انتسابه لها ومن لم ينطبق عليه لم يدخل فيها.

فمثلاً كل من قال بالأصول الخمسة فهو معتزلي، وكل من قال إن الإنسان مجبور على أفعاله فهو جبري، وكل من قال إن الإيمان هو المعرفة أو التصديق فهو مرجئ، وكل من قال بالكلام النفسي والكسب فهو أشعري، إلى آخر ما هو معروف.

وهذا ضابط منهجي يحدد به الباحث الفرقة والانتماء إليها.

وبتطبيق هذا الضابط الذي لا خلاف في تحديده يتبين قطعاً أن المرجئة والقدرية والمعتزلة ليسوا من أهل السنة والجماعة وهذا ما تقوله الأشاعرة ولا تخالف فيه.

ومن الثابت عن كثير من السلف وعليه جرى المصنفون في الفِرَق والمقالات من أهل السنة والأشاعرة أن أصول الفرق الثنتين وسبعين الخارجة عن أهل السنة والجماعة أربع "القدرية، والشيعة، والخوارج، والمرجئة".

فيقال بعد ذلك: إذا كان المرجئ والقدري ليسا من أهل السنة فما حكم من جمع بين الإرجاء والقدر أو الإرجاء والجبر أو جمع بين أصول المعتزلة وقول الرافضة؟

أ يكون هذا من أهل السنة والجماعة؟ أم أكثر بعداً عنهم؟

والجواب الطبيعي معروف، وعليه نقول:

١- إذا كانت المرجئة الخالصة (أي التي لم تخلط بالإرجاء شيئاً من البدع في الصفات أو غيرها) ليست هي أهل السنة والجماعة ولا منهم، فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالإرجاء كاملاً وزادوا عليه بدعاً أخرى في أبواب العقيدة الأخرى كما مر سابقاً.

٢- إذا كانت الجبرية الخالصة ليست هي أهل السنة والجماعة ولا منهم فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاؤوا بالكسب وزادوا عليه، والكسب قد اعترف كثير منهم بأنه جبر وإن لم يكن جبراً فهو بدعة على أي حال.

٣- هل يرضى الأشاعرة أن يقال عنهم معتزلة، فإن قالوا: لا، وهو المتوقع، قلنا: وأهل السنة والجماعة لا يرضون أن يقال عنهم أشاعرة أبداً، فإن خالفونا، قلنا: تعالوا لنقيس نحن وأنتم المسافة بينكم وبيننا وبينكم وبين المعتزلة، وعندها ترون أنكم أقرب إليهم منكم إلينا، وإن كنتم أقرب إلينا منهم.

٤- لو أن أي باحث في الفرق يعرف أصولها وضوابط تحديداتها اطلع على كتب فرقة من الفرق أو علم من الأعلام فوجدها مملوءة شتماً وتضليلاً وتبديعاً وتكفيراً لفرقة معينة فهل يجوز له أن يكتب في بحثه أن هذه الفرقة وتلك سواء، أو أن هذه جزء من هذه، وهل يقبل هذا منه أي أستاذ للفرق والمذاهب؟ بل لو سمعت أحداً من العامة يشتم طائفة من الناس فقلت له أنت منهم، أفيرضى بهذا أم يعتبره شتماً له؟

فما القول إذن في الأشاعرة الذين تمتلئ كتبهم بشتم وتضليل وتبديع أهل السنة والجماعة وأحياناً بتكفيرهم أیصح بعد هذا أن نقول إنهم منهم؟ وإن أردت التأكد فاسأل أي أشعري ما المراد بقول الرازي أو الجويني أو الأيجي ... إلخ: (الحشوية، المجسّمة، النابتة، مثبتو الجهة، القائلون بأن الحوادث تحل في الله) ^(١).

(١) ومن العجيب أن الماتريدية يُخرجون الأشاعرة من أهل السنة، ويدّعون أنه لأنفسهم، وهم أكثر فرقتين في الإسلام تقارباً واشتراكاً في الأصول. (انظر حاشية على شرح العضدية للإيجي: ص ٣٨).
أما ما يتعلق بالخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة فهو برتمه خلاف داخلي ضمن المدرسة العقلية التي هي مدرسة الهوى والبدعة ولا بأس أن يستفيد أهل السنة من ردود الأشاعرة على المعتزلة إذا كانت حقاً.

أَيُّهُمَا الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ؟

إن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان، وهذا يستلزم تحديد أيتهما الفرقة الناجية؟ وما أوضح هذا التحديد وأسهله، لكن مكابرة بعض الأشاعرة بادعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بإلقاء سؤال عن الفرقة الناجية: أي فرقة واحدة أم فرقتان؟

والجواب: أن النبي ﷺ قد أخبر في روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة: أنها «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١). (رواه ابن ماجه، وصححه

(١) عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَإِنَّ النَّصَارَى افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَأَحَدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»، فَقَالُوا: «وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وفي رواية: «وَأَنْ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ». (رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وصححه، ووافقه ابن تيمية والذهبي والبوصيري والشاطبي والألباني والأرنؤوط، وحسنه الترمذي وابن حجر، وجوّده الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء").

(وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) أَيْ: وَمَنْ هِيَ الْفِرْقَةُ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ؟ (الْجَمَاعَةُ) أَيْ: أَهْلُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْعِلْمِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ آثَارِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَتَّبِعُوا بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ، وَلَمْ يَبْذُلُوا بِالْأَرَاءِ الْفَاسِدَةِ. [عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٢/٢٢٣)].

تنبيه:

هناك إشكال عند البعض في قوله: «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»، فمن المعلوم أن أمة النبي ﷺ خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشجرة البيضاء في الثور الأسود، قَالَ «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، مَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْكُفَّارِ إِلَّا كَشَعْرَةِ بَيْضَاءٍ فِي ثَوْرٍ أَسْوَدَ أَوْ كَشَعْرَةِ سَوْدَاءٍ فِي ثَوْرٍ أَبْيَضَ». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ). فكيف يتمشى هذا؟ كيف يهلك معظم الأمة؟ والجواب: أن الناس عامة وخاصة، فالعامة لا شك في براءتهم من الابتداع، وأما الخاصة:

١- فمنهم مبتدع اخترع البدعة، وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يردُّ إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه، وربما جددوا بدعته، وفرَّعوا عليها وحملوه ما لم يتحمّله، ولكنه إمامهم المقدم، وهؤلاء هم المبتدعة حقاً.

الألباني)، وما قال النبي ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم إنها اثنتان، وعليه جاء تفسير قوله تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (الأنعام: ١٥٣)، أن الطريق المستقيم هو السنة والسبل هي الأهواء، وما هو

٢- ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم، وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع، لكن على وجه خفي، ولعله تخيل مصلحة دينية، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه، وعلى الجملة، فالرجل قد عرف الحق من الباطل وتخط في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحدا من هؤلاء التُّنَّازِرِ إِلَّا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يُفطن لتلك اللمحة الخفية التي دسوها إِلَّا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه.

٣- ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا مؤهل للهجوم على الحقائق، وقد تدرَّب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيرا من غُثاء ما حصَّلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل، وقد يكون ذلك لقصور المهمة، والاكْتفاء والرضا عن من يقلدهم، لَوْعِهِمْ في النفوس، وهؤلاء هم الأكثرون عددا، والأردلون قَدْرًا، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة.

فالقسم الأول من الخاصة: مبتدعة قطعاً، والثاني: ظاهره الابتداع، والثالث: له حكم الابتداع.

٤- ومن الخاصة قسم رابع، ثلثة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة، وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بها، وتركوا تكلف ما لا يعينهم، وكانوا تُهْمُهُم السلامة، وحياة السنة أثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرّة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية، والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً، فهؤلاء هم السُّنِّيَّةُ حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونيّاتهم.

إذا اتضح ذلك، لم يلزم الإشكال المذكور، وهو هلاك معظم الأمة، لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفيت بدعته من الأول، تتقدم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع، بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم.

فأفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق، فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين، فتأمل هذا تسلّم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة.

[انظر: العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ، للشيخ صالح المقبلي (ص ٤١٤)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للشيخ الألباني (١/ ٤١١)].

إلا طريق واحد كما خط النبي بيده^(١). وعلى هذا سارت كتب الفرق - السني منها والبدعي - فهي تقرر أن الفرقة الناجية واحدة ثم تدعي كل فرقة أنها هي هذه الواحدة. بقي إذن أن يقال: ما هي صفة هذه الفرقة وعلامتها؟

والجواب أنه جاء في بعض روايات الحديث نفسه تفسيرُ النبي بأنها «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». ولا تخالف فيه الأشاعرة، بل في خواتيم منظومة (الجوهرة) في العقيدة الأشعرية:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مِّنْ سَلَفٍ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مِّنْ خَلَفٍ

فيقال لهم: أكان مما عليه النبي وأصحابه وسلف الأمة: تقديم العقل على النقل أو نفي الصفات ما عدا المعنوية والمعاني، أو الاستدلال بدليل الحدوث والقدم، أو الكلام على الجوهر والعرض والجسم والحال، أو نظرية الكسب، أو أن الإيمان هو مجرد التصديق القلبي، أو القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته، أو الكلام النفسي الذي لا صيغة له، أو نفي قدرة العبد وتأثير المخلوقات، أو إنكار الحكمة والتعليل، إلى آخر ما في عقيدتكم؟ إننا نربأ بكل مسلم أن يظن ذلك أو يقوله.

بل إن هذه العقائد التي أدخلتموها في الإسلام وجعلتموها عقيدة الفرقة الناجية بزعمكم، هي ما كان عليه فلاسفة اليونان ومشركوا الصابئة وزنادقة أهل الكتاب. لكن ورثها عنهم الجهم بن صفوان وبشر المريسي وابن كلاب وأنتم ورثتموها عن هؤلاء، فهي من تركة الفلاسفة والابتداع وليست من ميراث النبوة والكتاب.

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ خَطًّا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا»، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ السُّبُلُ، لَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (الأنعام: ١٥٣)، (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ).

ومن أوضح الأدلة على ذلك أننا ما نزال حتى اليوم نرد عليكم بما ألفه أئمة السنة الأولون من كتب في الردود على "الجهمية" كتبوها قبل ظهور مذهبكم بزمان، ومنهم الإمام أحمد والبخاري وأبو داود والدارمي وابن أبي حاتم. فدل هذا على أن سلفكم أولئك الثلاثة وأشباههم مع ما زدتم عليهم وركبتم من كلامهم من بدع جديدة.

على أن المرء حول الفرقة الناجية ليس جديدًا من الأشاعرة، فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه "العقيدة الواسطية" وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال في أولها: «فهذا اعتقاد الفرقة الناجية ...»، إذ وجدوا هذا مخالفًا لما تقرر لديهم من الفرقة الناجية هي الأشاعرة والماتريدية.

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتابًا من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما في الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة. وتحداهم / قائلًا: «قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ... يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك». ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه^(١).

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدي ونمدد المهلة أم يكفي أن نقول لهم ناصحين: إنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد في الابتداع، وإنما النجاة كل النجاة في التمسك والاتباع.

من أهل القبلة لا من أهل السنة:

تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وأن حكم هذه الفرق الثنتين وسبعين هو:

(١) انظر تفصيل المناظرة في من مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٩، ٢١٧).

١ - الضلالة والبدعة. ٢ - الوعيد بالنار وعدم النجاة.

وهذا مثار جدل كبير ولغط كثير ممن يجهلون مذهب أهل السنة والجماعة في الوعد والوعيد، إذ ما يكادون يسمعون هذا حتى يرفعون عقيرتهم بأننا ندخل الأشاعرة النار ونحكم عليهم بالخروج من الملة عياداً بالله. ولا يصح تفسير ألفاظ أو إطلاقات مذهب السلف في الوعد والوعيد إلا من خلال أقوالهم هم وعلى الذين يجهلون أنه يستفصلوا قبل أن يتسرعوا بادعاء التكفير.

وهذا موجز لمذهب السلف في ألفاظ الوعيد ونصوصه:

١ - فمن ألفاظ الوعيد "الضلال" وهو ليس مرادفاً للكفر بإطلاق إلا عند من يجهلون أو ضح بدهيات العقيدة، فإذا أطلق على أحد من أهل القبلة فالمراد به المعصية في الاعتقادات كما أن لفظ "الفسق" يطلق على المعصية في الأعمال.

٢ - الضلال والفسق يطلقان على الشرك والكفر أيضاً كما في قوله تعالى: (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا) (النساء: ١١٦)، وقوله تعالى: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا) (النساء: ١٣٦)، وقوله تعالى: (وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ) (البقرة: ٩٩). لكن إذا كانت كلمة الكفر نفسها تطلق في الأحاديث ولا يراد بها الكفر الأكبر المخرج من الملة كما في قوله في الصحيح: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١)، فكيف بلفظتي الفسق والضلال اللتين دون ذلك في الوعيد.

فالقول إن الأشاعرة فرقة ضالة يعني أنها منحرفة عن طريق الحق ومنهج السنة ولا يعني مطلقاً خروجها عن الملة وأهل القبلة وهذا يتضح بالفقرة التالية:

٢ - نصوص الوعيد - ومنها قوله : «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» - لها منهجها المنضبط في مذهب السلف عند الإطلاق وعند التعيين. فنحن نعلم جميعاً أن الله تواعد قاتل النفس التي حرم الله وتواعد الزاني وآكل مال اليتيم بالنار بصريح

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

القرآن، لكن هل يعني هذا أن كل قاتل وزانٍ وأكل مال يتيم يدخل النار قطعاً، وأننا لو رأينا أحداً منهم بعينه يجوز لنا أن نعتقد دخوله النار؟

ليس هذا من مذهب السلف أبداً، وإنما مذهب السلف أن هذه النصوص تبيّن وتقرر حُكْمَ مَنْ فعل هذه الذنوب أما تحقق هذا الحكم فيه وتطبيق الوعيد وتنفيذه فيه فهو متوقف على شروط لا بد من تحققها وموانع لا بد من انتفائها^(١). فقد يقتل الرجل نفساً مؤمنة متأولاً مجتهداً - كما كان من اقتتال الصحابة - ويكون هذا الذنب في حقه مثل النقطة السوداء في بحر من الحسنات وأعمال التقوى. وقد يقتله ظالماً معتدياً، وليس له رصيد من الخير يكفر عنه هذا الجرم. فليس هذان عند الحكيم الخير سواء، وليس حكمهما في مذهب السلف واحداً.

(١) انظر تفصيل ذلك في مجموع الفتاوى: (١٢/٤٧٩ - ٥٠١).

أهل السنة وسط بين الفرق في نصوص الوعد والوعيد، والمراد بالوعد: النصوص المتضمنة وعد الله لأهل طاعته بالثواب والجزاء الحسن والنعيم المقيم. وأما الوعيد: فالمراد به: النصوص التي فيها توعّد للعصاة بالعذاب والنكال. والنصوص الواردة في الوعد والوعيد كثيرة، سواء في كتاب الله ، أو من سنة رسوله .

وتجاه هذه النصوص اختلف الناس في باب الوعد والوعيد إلى طرفين وواسطة: طرف غلب نصوص الوعد، وأغفل نصوص الوعيد، وهم المرجئة الخالصة؛ فقالوا: كل ذنب سوى الشرك فهو مغفور، وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والطرف المقابل لهم وهم الخوارج والمعتزلة قالوا بخلود أصحاب الكبائر في النار؛ وجزّهم ذلك إلى تكفير أصحاب الكبائر أو إخراجهم من الإيمان.

أما أهل السنة الذين يمثلون نقطة التوازن بين الطرفين؛ فإنهم يأخذون بنصوص الوعد والوعيد، فيجمعون بين الخوف والرجاء، لم يفرطوا في نصوص الوعيد كالمرجئة الخالصة الذين قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب، ولم يغفلوا غُلُوَّ الخوارج والمعتزلة في نصوص الوعيد.

فكان قولهم في الوعيد أنه: يجوز أن يعفو الله عن المذنب، وأنه يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد. وخلاصة قولهم أن كل من مات غير مشرك بالله فهو داخل تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه. وأنه إن عذبه لا يخلده في النار كالكفار.

وقالوا في الوعد: إن الله لا يخلف وعده، وإنه لا بد أن يثيب أهل الإيمان به وأهل طاعته بحكم وعده لهم بذلك، لا بحكم استحقاقهم عليه فإن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً.

فالكبائر تمنع دخول الجنة ابتداءً ما لم تكن هناك حسناتٌ ماحية، أو مصائب مكفرة، أو توبة نصوح، أو شفاعاة شافع، أو محض عفو الله وعافيته، أو إقامة الحد عليه في الدنيا. وهكذا معاملة أهل القبلة في مجال العقيدة.

فإن أصحاب المناهج والفرق البدعية منهم من هو على الحد الأدنى منها وله مع ذلك علم وعبادة وجهاد وإخلاص في نصرة الدين، ومنهم من يكون رأساً في البدعة داعياً إليها بقصد وسوء نية، بل وربما تكون هذه البدعة مجرد ستار لعقائد أخبث يضمورها في نفسه.

فمع اشتراك هذين في أصل المنهج وشمول الاسم لهما معا وتناول الوعيد المطلق لكل منهما يظل الفرق بينهما حقيقة قائمة لاشك فيها. فالمنهج له حكمه والأفراد كلٌ بحسب حاله وتقويم الفكرة في ذاتها غير تقويم حاملها كل على حدة. حتى منهج السلف نفسه يتفاوت أصحابه فيه جدًّا، فمنهم من هو في غاية التمسك به قولاً وعملاً واعتقاداً ودعوة ومنهم من هو على الحد الأدنى منه. بل إن بعض المنتسبين أو المنسوبين إلى مناهج بدعية ليس منهم أصلاً ولكنه متوهم يحسب أنهم على الحق وأن الانتساب إليهم لا ضير فيه، مع أنه لا يوافقهم في مذهبهم لو عرفه حق معرفته أو أنهم مخطئون في نسبته لمذهبهم، ولو فتشنا لما وجدنا فيه مما يدعون شيئاً.

ولهذا كانت هذه الأمة - والله الحمد - أكثر أهل الجنة مع أن الفرقة الناجية منها واحدة فقط، وما هذا إلا لأن المعدودين حقاً من الفرق الثنتين وسبعين لا يساوون بالنسبة لسلف الأمة وخلفها إلا نزرًا يسيراً، أما من اتبعهم عن جهل أو خطأ أو حسن نية أو تأثر بهم دون أن يشعر فله حكم آخر، والله تعالى حكم قسط ورحمته أوسع وفضله أعظم.

والحاصل أن أحكام الآخرة ومنازل الناس فيها خاضعة لأمر أحكم الحاكمين وأعدلهم، أما نحن في الدنيا فمأمورون أن نحكم على كل منهج أو فرد بما حكم الله به عليه من غير إفراط ولا تفريط ونتقيد بالضوابط التي جاءت في مذهب السلف. فليس كل من خالف في شيء من اعتقاد أهل السنة يجب أن يكون هالكًا، فقد يكون مجتهدًا

مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته. فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو المعذورين من غير المتخصصين.

وكيف يكون عند الأشاعرة لبس في موقف أهل السنة والجماعة منهم والأشاعرة يقفون نفس الموقف من المعتزلة فهم يصفونها بالضلال في كتبهم ولا يقولون أن هذا يعني إخراجهم من الملة، فمن حقنا أن نلزمهم من واقع كتبهم.

وإذا تقرر هذا تبين أنه لا مبرر لمطالبة الأشاعرة بإدخالهم في أهل السنة والجماعة بدعوى أن هذا يجنبهم تهمة الخروج من أهل القبلة لأن ذلك يعني هدم هذه القاعدة كلها، إذ لو أدخلناهم لأدخلنا غيرهم حتى لا يبقى من تلك الفرق الثنتين وسبعين فرقة إلا دخلت. وهذا ليس في أيدينا ولا في يد بشر، إنما نحن متبعون لا مبتدعون.

أما باب الدخول الحقيقي فمفتوح على مصراعيه، فما الذي يمنعهم أن يرجعوا إلى عقيدة أهل السنة والجماعة التي هي عقيدة القرون الثلاثة والأئمة الأربعة وسائر أئمة الهدى في هذه الأمة المعصومة؟ وهذا خير لهم في الدنيا والآخرة من بقائهم على بدعتهم وتفاجرهم بأنهم أقرب الفرق لأهل السنة والجماعة، فالعجب لمن يعرف الحق ويفتخر بقربه منه ثم لا يكون من أهله ودعائه. ولكن لله في خلقه شؤون.

وأخيرًا: كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة:

بعض الناس يطعن في عقيدة السلف سرًا وجهراً، فإذا قام أحد يرد عنها السهام صاح في وجهه: «لا تفرق كلمة المسلمين، إن وحدة الكلمة أهم من هذه القضايا، لماذا تثير خلافات عفى عليها الزمان واندثرت؟ لماذا الاهتمام بالقشور والشكليات».

والحق أنه لو سكت كل أعداء الحق عن محاربته - ولن يسكتوا أبدًا - لما جاز لأهل الحق أن يسكتوا عن بيانه للناس ودعوتهم إليه، فكيف يجوز أن يسكتوا والحق يحارب، وقد يكون الذي يطالب أهل الحق بالسكوت هو المحارب المهاجم.

هذه الأمة الممزقة المقطعة الأوصال يراد من أهل الحق أن يسكتوا عن بيان طريق الخلاص لها وأن يدعوها تتخبط في ظلمات البدع حتى لا تتفرق بزعمهم، وكأن هؤلاء لا يعلمون ما الذي فرقها بعد أن كانت مجتمعة.

إن دعوى تقديم توحيد الكلمة على كلمة التوحيد مصادمة للحق من جهة ومصادمة لسنن الله في الحياة من جهة أخرى. وأمام القائلين بها خياران لا ثالث لهما:

١- إما أن يلتزموا تعميم هذا الحكم على كل من انتسب للإسلام، وعليه فلا يجوز أن نثير أو نبث خلافًا أو نكتب ردًا على أي فرقة تدعي الإسلام كالقاديانية والبهائية والدروز والنصيرية والبهرة وسائر الطوائف الكافرة، بل ندعوها جميعًا إلى جمع الصف ووحدة الكلمة لمحاربة الشيوعية والصهيونية. ومن لوازم هذا - على كلامهم - حرق أو إخفاء كتب عقيدة الأشاعرة؛ لأنها تثير الخلاف مع المعتزلة وغيرهم، فهي إذن تمزق الصف وتشتت الكلمة، بل هي تشتم أهل السنة والجماعة وهم أكثر المسلمين.

٢- وإما أن يقولوا: كلا، لا يعم هذا الحكم كل المنتسبين للإسلام، بل لابد من بيان كفر وضلال تلك الفرق وليس في ذلك تفريق ولا تمزيق، وإنما نريد توحيد صف أهل السنة والأشاعرة أو الفرق التي ليست ضالة ولا منحرفة!! فنقول لهم حيثنذ:

أولاً: قد نقضتم قاعدتكم بأنفسكم، فلا ترفعوا هذا الشعار إلا مقيّدًا مشروطًا إن كنتم صادقين، لكن أخبرونا بأي معيار من معايير العدل تريدون السكوت عن إثارة الخلاف مع هذه وتحكمون بعدم ضلالها ووجوب إثارتها مع تلك وتحكمون بضلالتها. أنهاجم الخوارج ونتأخى مع الشيعة مثلاً أم العكس؟ ما هو المعيار؟ وهل هناك حقًا فرق ضالة فأخبرونا ما هو الضلال إذن؟

قد تقولون: «نتعاون جميعًا فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه».

فنقول: إنه ما من فرقة ظهرت على الأرض تدعي الإسلام إلا ونحن متفقون معها على أشياء ومختلفون على أشياء، حتى القاديانية نتفق معها على الإيمان بالله وصحة نبوة محمد والإيمان بالآخرة وتعظيم القرآن، فإذا عذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه مثل نبوة أحمد القادياني ونسخ شريعة محمد ونحوهما من أصول الكفر الواضحة،

فماذا تكون النتيجة؟ وهل ترضون ذلك؟ أم نعود من جديد للمطالبة بالمعيار الذي به نرد القاديانية ونقبل غيرها مع اشتراك الكل في أصل الضلال والانحراف.

إن سَلَّمْتُمْ أن كل ضال لا بد من بيان ضلاله وأن المسلمين لن يجتمعوا إلا على الحق فالأشاعرة فرقة ضالة عن المنهج الصحيح، فهذه هي إذن الفرصة الذهبية لتوحيد المسلمين، وهي أن يعلن الأشاعرة في كل مكان رجوعهم إلى مذهب السلف ومنهج الحق وحينئذ يتحقق هذا الحلم الرائع الجميل. فإن لم تفعلوا فاعلموا أن غيركم أبعد عن الإجابة لأنكم أنتم أقرب الفرق إلى أهل السنة والجماعة وترفضون فما بالكم بالبعيد، فلا تناقضوا أنفسكم إذ ترفعون شعار الوحدة وأنتم أول من يعاديه ويأباه.

ثانيًا: إن دعوتونا إلى أن نتحد نحن وأنتم فقط ضد سائر الفرق كالخوارج والرافضة وغيرها وضد الشيوعية ومن شايعها، قلنا قد سهل الخطب إذن، لكن لا بد لكم من بيان منطلق التوحيد وموقعه بأن تلتزموا بوضوح بأحد قولين:

١ - إما أنكم أنتم وحدكم أهل السنة والجماعة، ولكن تقبلون التوحيد معنا تنازلاً وتفضلاً على ما فينا - بزعمكم - من تشبيه وتجسيم وحشو وكفر وضلال.

٢ - وإما أنكم لستم من أهل السنة والجماعة ولكن تريدون التوحد معهم طالين منهم التنازل والتفضل بقبولكم على ما فيكم من بدعة وضلالة.

فإذا حددتم أحد الموقعين أمكن بعد ذلك عرض موضوعكم إما على أصول العقيدة وقواعدها إن اخترتم الأول، وإما على ضوابط المصلحة وحدودها الشرعية إن أقررتم بالآخر فأمامكم الخيار.

غير أننا لا بد أن نذكر بحقيقة كبرى هي أن النبي ﷺ قد أخبر أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، وهذا الخبر الصادق لا يمكن معه اختصار الفرق إلى سبعين ولا إلى سبع فضلاً عن واحدة؛ فالخير إذن كل الخير أن يبحث الإنسان عن الحق ويعتقده ويدعو إليه وإن خالفته الدنيا كلها، وأن يجتنب الضلال ويدعو إلى نبذه ولو داهنه أصحابه كلهم، هذا هو الذي سار عليه رسل الله ﷺ وأمر به الله فلا تصادموا سنة الله وتخالفوا منهج رسله.

حوار مع أشعري حول صفة العلو لله عزَّ وجلَّ

قام أهل العلم بدورهم في مناقشة آراء الأشاعرة والرد عليها بالتفصيل وبيّنوا ما فيها من أخطاء تخالف العقيدة^(١)، ونكتفي هنا بنموذج نتناول فيه مسألة العلو التي

(١) من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على الأشاعرة:

- درء تعارض العقل والنقل، وهو كله رد عليهم.
- بيان تلبيس الجهمية، المسمى نقض التأسيس، رد فيه على إمامهم الثاني الفخر الرازي صاحب تأسيس التقديس أو أساس التقديس.
- التسعينية، وهي التي كتبها شيخ الإسلام في الأشهر الأخيرة من حياته جوابًا عن محاكمة الأشاعرة له.
- شرح العقيدة الأصفهانية، وهي شرح لعقيدة الشمس الأصفهاني التي جرى فيها على بعض أصول الأشاعرة.
- الفتوى الحموية.
- الرسالة المدنية، وهي في الجزء السادس من مجموع الفتاوى، وطبعت مفردة.
- النبوات، وهو نقض لكلام الباقلاني خاصة، والأشاعرة عامة في النبوات.
- الإيذان، وهو نقد للأشاعرة في الإيذان، وذكر بقية المرجئة تبعًا.
- القاعدة المراكشية، وهي كالبيان لمذهب الإمام مالك وأئمة المالكية في العقيدة، ضد المتأخرين من مالكية المغاربة المائلين إلى مذهب الأشعري، وهي في الجزء الخامس من مجموع الفتاوى.
- المناظرة في العقيدة الواسطية، ألفها في محاكمة الأشاعرة له بسبب الواسطية وهي في الجزء الثالث من مجموع الفتاوى.
- الاستقامة، كتبه نقضًا لكتاب القشيري الصوفي الأشعري، ويبيّن فيه أن عقيدة أئمة السلوك المعتبرين هي مذهب السلف، وأن بداية الانحراف في العقيدة عند المنتسبين للتصوف في الجملة إنما جاءت متأخرة في أوائل القرن الخامس حين انتشر مذهب الأشعري.

ولتلميذه ابن القيم في الرد على الأشاعرة كتب منها:

الصواعق المرسلة، ناقش فيه أصولهم ومنها موقفهم من النصوص.

شفاء العليل، معظمه عنهم.

العقيدة النونية، معظمها عنهم.

خالف فيها الأشاعرة أهل السنة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «السَّلَفُ وَالْأُمَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَكَمَا عَلِمَ الْمُبَايَنَةُ وَالْعُلُوُّ بِالْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ الْمُوَافِقِ لِلْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ وَكَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ خَلْقَهُ؛ مِنْ إِقْرَارِهِمْ بِهِ وَقَصْدِهِمْ إِيَّاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»^(١).

وقال الإمام صدر الدين ابن أبي العز الحنفي شارح العقيدة الطحاوية، وهي عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي^(٢) أَنَّ الْأَدِلَّةَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ الْقَطْعِيَّةَ عَلَى

اجتماع الجيوش الإسلامية، كله رد على مذهبهم خصوصاً في نفي العلو.

ومن كتب المعاصرين: الأشاعرة في ميزان أهل السنة، فيصل الجاسم. مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد القاضي. حوار مع أشعري، الماتريدي ربيبة الكَلَابِيَّة، محمد بن عبد الرحمن الخميس. التمييز في بيان أن مذهب الأشاعرة ليس مذهب السلف رد على كتاب "الأشاعرة أهل السنة"، حاي بن سالم الحاي أبو عمر. منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر الحوالي. الأشاعرة عرض ونقض، د. سفر الحوالي. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، خالد عبد اللطيف محمد نور. تبرئة السلف من تفويض الخلف، الشيخ محمد بن إبراهيم اللحيدان. نقض قول من تبع الفلاسفة في دعواهم أن الله لا داخل العالم ولا خارجه، د. محمد بن عبد الرحمن الخميس. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود. أصول الفرق والأديان والمذاهب الفكرية، د. سفر الحوالي. ملاحظات على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد، عمر بن محمود أبو عمر. منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، جابر إدريس علي أمير. الأشاعرة ليسوا من أهل السنة والجماعة، فلاح إسماعيل منديكار. الحجج السلفية في الرد على آراء ابن فرحان المالكي البدعية، عبد العزيز الريس. تأكيد المسلمات السلفية في نقض الفتوى الجماعية بأن الأشاعرة من الفرقة المرضية، عبد العزيز الريس. تسفيه أدعاء التنزيه، عبد الله الخليفة. رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري وكتابه الإبانة عن أصول الديانة، إبراهيم بن درباس.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/٢٩٧-٢٩٩) باختصار.

(٢) وقد ذكر ابن أبي العز في مقدمة شرحه للعقيدة الطحاوية أن الإمام أبي جعفر الطحاوي / أخبر عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني، ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

عُلُوُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ تَزِيدُ عَلَى أَلْفٍ دَلِيلٌ^(١). وذكر أن النصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده تقرب من عشرين نوعاً^(٢). وقسمها إلى ثمانية عشر نوعاً وذكر أدلة كل نوع، ثم قال: «وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسِطَتْ أفرادها لَبَلَّغَتْ نحو ألف دليل، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!»^(٣).

إن كتاب الله به الكثير من النصوص الدالة على علوه بذاته فوق جميع مخلوقاته، ومن ذلك:

أولاً: التصريح باستوائه على عرشه جاء ذلك في سبعة مواضع في القرآن العزيز:

- ١- قَالَ تَعَالَى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: ٥).
- ٢- قَالَ تَعَالَى: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) (الأعراف: ٥٤).
- ٣- قَالَ تَعَالَى: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) (يونس: ٣).
- ٤- قَالَ تَعَالَى: (اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) (الرعد: ٢).
- ٥- قَالَ تَعَالَى: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا) (الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَعَلْ بِهِ خَبِيرًا) (الفرقان: ٥٨ - ٥٩).

(١) شرح العقيدة الطحاوية، (ص ١٦٤).

(٢) نفس المصدر، (ص ٢٨٥ - ٢٨٨).

(٣) نفس المصدر، (ص ٢٨٨).

٦- قَالَ تَعَالَى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ) (السجدة: ٤).

٧- قَالَ تَعَالَى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) (الحديد: ٤).

ثانياً: التصريح بلفظ العليّ والأعلى، قَالَ تَعَالَى: (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) (البقرة: ٢٥٥). وَقَالَ تَعَالَى: (ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ) (الحج: ٦٢)، وَقَالَ تَعَالَى: (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (الأعلى: ١).

ثالثاً: التصريح بلفظ الفوقية في عدة مواضع، قَالَ تَعَالَى: (وَهُوَ الْفَاحِشُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (الأنعام: ١٨)، وَقَالَ تَعَالَى: (يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ) (النحل: ٥٠).

رابعاً: التصريح بصعود الأشياء إليه ، قَالَ تَعَالَى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) (فاطر: ١٠). وَقَالَ تَعَالَى: (إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رُسُولُ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) (النساء: ١٥٧ - ١٥٨)، وَقَالَ تَعَالَى: (تَرْجُحُ الْمَلَأَتِ كَعُهُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) (المعارج: ٤).

خامساً: التصريح بنزول الأشياء من عنده ، قَالَ تَعَالَى: (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ) (الزمر: ١). وَقَالَ تَعَالَى: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٦٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٦٧﴾ بِلسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) (الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥). ووجه الاستدلال بهذين النوعين الرابع والخامس أنه لا يُعْقَل الصعود والرفع إلا من أسفل إلى أعلى، ولا يعقل النزول والتنزيل إلا من أعلى إلى أسفل.

سادسًا: التصريح بأنه سبحانه وتعالى في السماء، قَالَ تَعَالَى: (ءَأْمَنُتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمَنُتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ) (الملك: ١٦-١٧).

وعندما نقول: إن الله في السماء ليس معنى ذلك أن السماء تحيط به، أو كما يعبر هؤلاء بأن الله ساكن السماء! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. بل نقول: إن الله في السماء يعني على السماء، وفوق السماء، مستوٍ على عرشه، كقول الله تَعَالَى: (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ) (النمل: ٦٩) أي: على الأرض.

ونقل الإمام البيهقي عن الشيخ أبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه قوله: «قد تضع العرب (في) بموضع (على)؛ قال الله: (فَيُخَوِّفُ فِي الْأَرْضِ) (التوبة: ٢)، وقال: (وَلَا تُصَلِّتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (طه: ٧١)، ومعناه: على الأرض وعلى النخل، فكَذَلِكَ قوله: (فِي السَّمَاءِ) أي على العرش فوق السماء، كما صحت الأخبار عن النبي ﷺ» (١).

أما السنة: فهي مليئة بالأحاديث الدالة على علو الله على خلقه منها:

أولًا: إخباره أن الله في السماء، قال: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَا تَيْيَنِي خَبِرَ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً» (رواه البخاري ومسلم). وقال للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: «فِي السَّمَاءِ». قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: «أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ». قَالَ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» (رواه مسلم).

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أن رسول الله ﷺ شهد لها بالإيمان لما قالت إن الله في السماء.

(١) الأسماء والصفات، (٢/٣٢٤).

وقال أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين في نصيحته لمشايخه من الأشاعرة: «فَمَنْ تَكُونُ الرَّاعِيَةُ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ لَكُونُهُ لَا يَعْرِفُ وَجْهَةً مَعْبُودَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ مُظْلَمَ الْقَلْبِ، لَا يَسْتَنِيرُ بِأَنْوَارِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِيمَانِ»^(١).

ثانيًا: لما خطب في المجمع العظيم في حجة الوداع «قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟»، قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

ثالثًا: من أدلة علو الله تعالى حديث معراج النبي وهذا الحديث رواه البخاري ومسلم^(٢) وهو صريح في ذلك؛ لأن جبريل × كان يصعد بالرسول من سماء إلى سماء حتى انتهى إلى السماء السابعة، وتجاوزها إلى سدرة المنتهى، ثم إلى البيت المعمور، وكل ذلك وهو في صعود، وهذا دليل على أن الله عالٍ على جميع مخلوقاته بذاته، مستوٍ على عرشه الذي هو أعلى مخلوقاته.

أما العقل: فإنه يدل على أن الله في العلو من وجهين:

أولًا: إن العلو صفة كمال، والله له صفات الكمال من كل وجه كما قَالَ تَعَالَى: (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الروم: ٢٧)، فوجب ثبوت العلو له .

الثاني: أنه إذا اتَّفَقَتْ صفة العلو ثبتت صفة السفلى لتقابلهما، وصفة السفلى صفة نقص والله تعالى منزّه عن كل نقص.

(١) مجموعة الرسائل المنيرية (١/١٨٥). كان أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين في حيرة واضطراب في صفات الله ، ثم صار إلى مذهب السلف، وألّف رسالة نُصِحَ لبعض مشايخه من الأشاعرة، وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/١٧٤ - ١٨٧).

(٢) وقد ذكر الإمام ابن القيم / في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٥٠)، أن قصة الإسراء والمعراج متواترة، والأشاعرة يستدلون في العقائد بالمتواتر، فهل تصح عندهم هذه القصة المتواترة دليلاً على علو الله على خلقه؟!!!.

ويقال لِمُنْكَرٍ عَلُوُّ اللَّهِ: إما أن يكون الله موجوداً وإما أن يكون غير موجود - تعالى الله عن ذلك - وعلى كِلَا التقديرَيْنِ يُلْزَمُ مُنْكَرُ الْعُلُوِّ ببطْلانِ قَوْلِهِ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الله في العلو أو في السُّفْل، وكونه في السُّفْل باطل لأنه يلزم منه أن يكون الله حَالاً في مخلوقاته وهذا كفر بإجماع السلف، فلم يَبْقَ إلا القسم الثاني وهو كَوْنُهُ في العلو، فيتعين اعتقاد العلو.

ويقال أيضاً لِمُنْكَرِ الْعُلُوِّ: لا يخلو الحال من أن يكون الله فوق أو تحت أو يمين أو يسار أو أمام أو خلف فيُنْظَرُ أي الجهاتِ أَشْرَفَ فنجد أن العلو هو الأشرف والله مستحق للأشرف، فيتعين كونه في جهة العلو.

أما الفطرة: فإن العقلاء جميعهم مفطورون على التوجه إلى العلو عند الدعاء واللَّجاء والاضطرار، مما يدل قطعاً على أن الله في العلو، فما من داع أو خائف إلا فزع إلى ربه. نحو السماء لا يلتفت عنه يمنة ولا يسرة، والمسلمون في سجودهم يقول القائل منهم: «سبحان ربي الأعلى» فلا يجد من قلبه إلا الاتجاه نحو السماء.

ويشهد لذلك ما جرى بين المُحَدِّثِ أَبِي جَعْفَرِ الْهَمْدَانِيِّ وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني حيث حضر المُحَدِّثُ أَبُو جَعْفَرِ الْهَمْدَانِيِّ فِي مَجْلِسٍ وَعَظَ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوِينِي، فَقَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا عَرْشَ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ».

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «أَخْبَرْنَا يَا أَسْتَاذَ عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللَّهُ! إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةَ تَطْلُبِ الْعُلُوِّ وَلَا يَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَلَا يَسْرَةً، فَكَيْفَ نَدْفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَةَ عَنْ أَنْفُسِنَا؟»، أَوْ قَالَ: «فَهَلْ عِنْدَكَ دَوَاءٌ لِدَفْعِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا؟». فَقَالَ: «يَا حَبِيبِي! مَا ثَمَّ إِلَّا الْحَيْرَةُ». وَلَطَمَ عَلَى رَأْسِهِ، وَنَزَلَ، وَبَقِيَ وَقْتًا عَجِيبًا، وَقَالَ فِيمَا بَعْدَ: «حَيْرَ فِي الْهَمْدَانِيِّ»^(١).

(١) سير أعلام النبلاء، (١٨/٤٧٤-٤٧٥).

وقد رجع الجويني في آخر حياته عن هذا القول وغيره، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الطَّبْرِيُّ الْفَقِيه: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: «اشْهَدُوا عَلَيَّ أَنِّي قَدْ رَجَعْتُ عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ تُخَالِفُ السُّنَّةَ، وَأَنِّي أَمُوتُ عَلَى مَا يَمُوتُ عَلَيْهِ عَجَائِزُ نَيْسَابُورَ».

؟ ؟ ؟ ؟ ؟

١- قال الإمام أبو حنيفة /: «من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر ، وكذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض» (١).

٢- قال الإمام مالك /: «الله في السماء وعلمه في كل مكان» (٢).

٣- قال الإمام الشافعي /: «القول في السُّنَّة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم - مثل سفيان ومالك وغيرهما - الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وأن الله تعالى على عرشه في سمائه» (٣).

٤- قال الإمام أحمد /: «نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد ، فصفات الله منه وله وهو كما وصف نفسه لا تدركه الأبصار» (٤).

وقال الإمام أبو عمر ابن عبد البر المالكي عن قول الله : (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يُكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ رَايَعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُمْ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُمْ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (المجادلة: ٧)

قال الذهبي: «هذا معنى قول بعض الأئمة: «عليكم بدين العجائز»، يعني أنهم مؤمنات بالله على فطرة الإسلام لم يدرين ما علم الكلام».

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٨/٤٧٤-٤٧٥)، طبقات الشافعية للسبكي، (٥/١٩١)، العلو للعلي الغفار، للذهبي (١/٢٥٨). شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، (١/٢٠٩).

(١) الفقه الأيسر (ص ٤٦)، ونقل نحو هذا اللفظ الإمام الذهبي في كتاب (العلو) (ص ١٠١-١٠٢)، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص ٣٠١).

(٢) رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٣)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (ص ١١)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٣٨).

(٣) العلو للإمام الذهبي (ص ١٢٠)، إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص ١٢٤).

(٤) رواه أبو بكر الخلال في كتاب السنة، انظر: دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ (٢/٣٠).

قال: «عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الَّذِينَ حَمَلَتْ عَنْهُمْ التَّأْوِيلَ فِي الْقُرْآنِ قَالُوا فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ: «هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ»^(١).

وممن نقل الإجماع على ذلك الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي حيث قال: «قد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته»^(٢).

وروى البيهقي بإسناد صحيح أن الإمام الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله - تعالى ذِكْرُهُ - فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرْعَةَ عن مذهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار، حجازاً وعراقاً ومصرّاً وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم أن الله تبارك وتعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»^(٤).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧ / ١٣٨ - ١٣٩).

(٢) العلو للعلي الغفار للإمام الذهبي (١ / ١٩٤).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٠٤).

(٤) العلو للعلي الغفار، للإمام الذهبي، (١ / ١٨٩). وقال الإمام الذهبي بعد هذا الأثر: «أبو زرعة كان إمام أهل الحديث في زمانه بحيث أن أحمد بن حنبل قال: «ما عبر جسر بغداد أحفظ من أبي زرعة».

ومن أراد الاستزادة من الآيات والأحاديث الدالة على علو الله ، وأقوال الصحابة والتابعين في ذلك فليرجع إلى كتاب (العلو للعلي الغفار) للإمام الذهبي، وكتاب (إثبات صفة العلو) للإمام ابن قدامة المقدسي.

إنصاف أهل السنة للأشاعرة

امتازت عقيدة السلف بمزايا عظيمة ميزتهم عن جميع العقائد التي قامت على الهوى وما أفرزته العقول البشرية. لأن العقيدة السلفية مصدرها غير مصدر العقائد البدعية فلا بد أن يحصل بينهم التمايز، وإضافة إلى أنها قامت على كتاب الله وسنة نبيه فإنها لم تُدَسَّس بعلم الكلام والمنطق وسائر ما أفرزته عقول فلاسفة اليونان وغيرهم، بل هي عقيدة نقية تملأ النفوس يقيناً وطمأنينة وأتباعها يعظمون كتاب الله وسنة نبيه يجتمعون عليها ولا يتفرون في ثبات عظيم كثبات عقيدتهم الناصعة التي رضيها الله وهدى أحباءه إليها.

وقد انعكست هذه العقيدة بصفائها على معتنقيها فصاروا أثبت الناس على الحق وسبب ثباتهم يعود إلى يقينهم بصحة ما هم عليه واقتناعهم به، وهم من أكثر الناس اتفاقاً وأقلهم اختلافًا لأن هدفهم أصبح واحدًا وتفكيرهم واحدًا، وهذا التوحد سببه تمسكهم بعقيدة واحدة، وثقتهم أن السلف من قبلهم كانوا على الحق والصراط المستقيم، فاحتذوا أثرهم وسلكوا مسالكهم وأخلصوا في نشر عقيدتهم، فملأت الدنيا نورًا، وأخرج الله بهم أقوامًا من الظلمات إلى النور ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

ولأهل السنة علامات وصفات ولغيرهم من المخالفين علامات وصفات ولا تشكل على طالب العلم التمييز بينها. فإن المتبع لسلوك السلف سيجد أنهم تميزوا بصفات كثيرة منها:

- أنهم أعرف الأمة بالحق.
- وأرحم الأمة بالخلق.
- وأرحم الناس بخصومهم من بعضهم البعض.
- ومن أشد الناس رجوعًا إلى الحق وانقيادًا له ووقوفًا عنده.

• ومن أكثرهم تواضعًا وتلطفًا وأبعدهم عن السباب والفحش وسيء الأخلاق.

• ومن أشدهم رحابة صدر ودماثة خلق وتسامح وإنصاف في حال قدرتهم على المخالفين لهم.

فعلى جميع المسلمين أن يتحلوا بهذه الصفات، ومن أهم هذه الصفات الإنصاف حتى مع المخالف، وها هنا نماذج لإنصاف أهل السنة للأشاعرة:

إنصاف شيخ الإسلام ابن تيمية للأشاعرة^(١)؛

إذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد أنصف خصومه - من غير الأشاعرة - وهم أشد بعدًا وانحرافًا منهم عن مذهب السلف، فلا شك أن من أصول منهجه وموقفه من الأشاعرة إنصافهم وبيان مواقفهم الإيجابية، مع رده عليهم ومناقشته لهم في الأمور التي خالفوا فيها مذهب ومنهج السلف.

فالأشاعرة الذين رد عليهم شيخ الإسلام طويلاً لم تمنعه هذه الملاحظات من أن يقول عنهم: إنهم من أهل السنة في مقابل المعتزلة والرافضة، وإنهم ليسوا كفارًا باتفاق المسلمين، كما لم تمنعه من التنويه بجهودهم العظيمة في الدفاع عن الإسلام، والرد على خصومه الحاقدين عليه من الفلاسفة والباطنية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وبالمقابل فاعترافه بهذه الجهود لم يُنسِه أن هؤلاء بشر يصيبون ويخطئون، وأن ما وقعوا فيه من مخالفة لعقيدة السلف لا يجوز السكوت عنها، بل يجب بيان الحق للناس والرد على من خالفه ولو كان من أهل الفضل والعمل الصالح.

يعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية من علماء السلف الذين انتقدوا مذهب الأشاعرة وقد ألف في ذلك كتبًا مطولة، وكان معنيًا ببيان تناقضاتهم ومخالفاتهم لمذهب السلف، كما كان معنيًا ببيان الأصول الفاسدة التي أدت بهم إلى هذا الانحراف، وهي أصول فلسفية واعتزالية، ولذلك صار في عُرف كثير من الباحثين تصنيفه على أنه خصم لدود

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، (٢/ ٦٩٩-٧٢٠).

للأشاعرة، وفات هؤلاء أنه مع خصومته لهم وردوده القاسية عليهم لم ينسَ إنصافهم، كما لم ينسَ ما قاموا به من جهود عظيمة في كبح جماح كثير من الملاحدة والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

والعجيب أن شيخ الإسلام لما أنصف خصومه لم يُنصفوه بل رمّوه بعظائم الأمور، ولفقوا عليه كثيرًا من التهم الباطلة، فكم من محنة جرت له في حياته بسببهم حتى لقي ربه وهو في السجن، أما بعد وفاته فليست حاله وحال كتبه أحسن منها في حياته، والكل سيقفون بين يدي حكم عدل لا يظلم مثقال ذرة. وقبل ذكر نماذج من مواقفه الإيجابية من الأشاعرة لابد من بيان الملاحظات التالية:

١ - أن شيخ الإسلام بنى ذلك على أصل ثابت عنده، وهو تفاوت الطوائف في القرب والبعد من الحق، فيسلك مع الأشاعرة هذا المسلك، يقول شيخ الإسلام معلقًا على مسألة تأثر الأشاعرة بالمعتزلة: «مع أنه يمكن بيان أن قول الأشعري أقرب إلى صريح المعقول من قول المعتزلة، كما يمكن أن يبين أن قول المعتزلة أقرب إلى صريح المعقول من قول الفلاسفة، لكن هذا يفيد أن هذا القول أقرب إلى المعقول وإلى الحق، ولا يفيد أنه هو الحق في نفس الأمر، فهذا ينتفع به مَنْ ناظر الطاعن على الأشعرية من المعتزلة، والطاعن على المعتزلة من الفلاسفة، فتبيّن له أن قول هؤلاء خير من قول أصحابك، فإنه كما أن كل من كان أقرب إلى السنة فقلوله أقرب إلى الأدلة الشرعية، فكذلك قوله أقرب إلى الأدلة العقلية.

ولا ريب أن هذا مما ينبغي سلوكه، فكل قول - أو قائل - كان إلى الحق أقرب فإنه يبين رجحانه على ما كان عن الحق أبعد، ألا ترى أن الله تعالى لما نصر الروم على الفرس - وكان هؤلاء أهل الكتاب، وهؤلاء أهل أوثان - فرح المؤمنون بنصر الله لمن كان إلى الحق أقرب على من كان عنه أبعد. وأيضًا فيمكن القريب إلى الحق أن ينازع

البعيد عنه في الأصل الذي احتج به عليه البعيد، وأن يوافق القريب إلى الحق للسلف الأول الذين كانوا على الحق مطلقاً»^(١).

ولذلك أنصف شيخ الإسلام ابن تيمية خصومه كلهم من الأشاعرة وغيرهم بناءً على هذه القاعدة.

٢- أن ذكره لجوانبهم الإيجابية لم يأت مستقلاً، وإنما جاء على أثر، أو في أثناء مناقشاته لهم، ولذلك تجده عندما يرد عليهم يقرن ذلك بذكر ما عندهم من حق، وكذلك إذا ذكر إيجابيتهم أو مدحهم يقرن ذلك بذكر ما عليهم من ملاحظات عامة.

٣- لم يكن شيخ الإسلام ابن تيمية يكيل المدح أو الذم جزافاً، بل يقرن ذلك بكثير من التحفظ، والسبب في ذلك أنه بنى منهجه على مقياس الاتباع لمنهج أهل السنة وليس على الأشخاص، إذ كل إنسان - مهماً كان - يؤخذ من قوله ويترك سوى رسول الله .

٤- قال كلمة الحق في معاصريه، ومدح بعضهم، ولم تأخذه سورة الغضب والمحن التي مر بها بسببهم إلى أن يقول فيهم غير الحق، أو أن يغمط ما هم عليه من أتباع للسنة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن توضيح ما ذكره ابن تيمية من إيجابية عند الأشاعرة واعترافه بما عندهم من حق، كما يلي:

أولاً: وصفهم بأنهم من أهل السنة في مقابل المعتزلة والرافضة:

١- يقول شيخ الإسلام في معرض ذكره لدم السلف لأهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم: «وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، (٧/٢٣٨ - ٢٣٩).

وغيرهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم»^(١).

ويلاحظ وصفه لهم بأنهم هم أهل السنة في البلاد التي يغلب فيها أهل البدعة من الرافضة والمعتزلة، وهذا منتهى الإنصاف والاعتراف.

٢- يقول عنهم شيخ الإسلام: إنهم في الجملة أقرب طوائف المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث^(٢). ويذكر عنهم أنهم من المتكلمين "المتسبين إلى السنة"^(٣). ويصنفهم مع بقية أهل السنة ويقول عنهم أنهم "ليسوا كفارًا باتفاق المسلمين"^(٤).

ثانيًا: تفضيله أقوالهم على أقوال غيرهم من المعتزلة والجهمية والفلاسفة:

فهو يذكر أنهم أقرب إلى السنة والحق من جهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم باتفاق جماهير المسلمين^(٥). ويذكر أن الأشاعرة أصلح من المعتزلة وأقرب إلى السنة^(٦). ويرى أنهم أقرب إلى السنة من المعتزلة في مسائل إثبات رؤية الله ، وكلام الله^(٧). وهذا كله بناء على قاعدة أن كل من كان إلى السنة أقرب كان إلى الحق أقرب.

ثالثًا: ذكره لإيجابيتهم وردودهم على الباطنية والملاحدة وغيرهم، ولاشك أن علماء الأشاعرة لهم دور عظيم في ذلك:

(١) نقض أساس التقديس: ويسمى أحيانًا: كتاب تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ويسمى نقض تأسيس الجهمية، (٨٧/٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوي (٥٥/٦).

(٣) انظر: الجواب الصحيح (٢٥٢/١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوي (١٠١/٣٥).

(٥) انظر: درء التعارض (٢٩٢/٦).

(٦) انظر: التسعينية (ص: ٢٥٦-٢٥٧).

(٧) انظر: منهاج السنة، (٢٥٢/٢-٢٦٨)، (٩٤/٢-٩٦-٩٧-٩٨).

١ - فالباطنية لما استفحل أمرهم كان لهم علماء أهل السنة بالمرصاد ومن أبرز علماء السنة الذين فضحهم علماء الأشاعرة، ولذلك يقول شيخ الإسلام: «وكانت الرافضة والقرامطة - علماءها وأمرؤها - قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر، وكان في وقتهم من الوزراء مثل "نظام الملك"، ومن العلماء مثل أبي المعالي الجويني، فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك، وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه كأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث»^(١).

والوزير نظام الملك الذي ذكره شيخ الإسلام يعتبر من أبرز من نصر المذهب الأشعري من خلال المدارس النظامية التي أنشأها في أنحاء متفرقة من العراق وخراسان، وهو يذكر فضله فيما قام به من دعم للسلاجقة السنة في مقابل البويهيين الشيعة، ولذلك مدح صلاح الدين الأيوبي - وقد كان يتبنى عقيدة الأشاعرة - فقال عن مصر: «ثم فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين، وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة»^(٢).

٢ - كذلك أيضًا يشيد شيخ الإسلام بجهود العلماء - ومنهم علماء الأشاعرة - في فضحهم للباطنية وكشف أسرارهم، يقول عن ابن سينا وكونه من الإسماعيلية الباطنية: «وقد صنف المسلمون في كشف أسرارهم، وهتك أستارهم كتبًا كبارًا وصغارًا، وجاهدوهم باللسان واليد، إذ كانوا أحق بذلك من اليهود والنصارى، ولو لم يكن إلا كتاب "كيف الأسرار وهتك الأستار" للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب،

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٤).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٨١).

وكتاب عبد الجبار بن أحمد، وكتاب أبي حامد الغزالي، وكلام أبي إسحاق، وكلام ابن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، والشهرستاني، وغير هؤلاء مما يطول وصفه^(١).
وقد أشاد بدورهم وفضحتهم لشتى أصناف الباطنية من القرامطة، والإسماعيلية والنصيرية^(٢).

٣- وفي رده على ابن المطهر الحلي الرافضي، يرد عليه تشنيعه على الأشاعرة، ويعتذر لهم فيقول: «إن غالب شناعته على الأشعرية ومن وافقهم، والأشعرية خير من المعتزلة والرافضة عند كل من يدري ما يقول، ويتقي الله فيما يقول. وإذا قيل: إن في كلامهم وكلام من قد يوافقهم أحياناً من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم ما هو ضعيف، فكثير من ذلك الضعيف إنما تلقوه عن المعتزلة فهم أصل الخطأ في هذا الباب، وبعض ذلك أخطأوا فيه لإفراط المعتزلة في الخطأ، فقابلوهم مقابلة انصرفوا فيها، كالجيش الذي يقاتل الكفار فربما حصل منه إفراط وعدوان»^(٣).

٤- ويمتدح جهود العلماء - من الأشاعرة وغيرهم - في ردودهم على الفلاسفة^(٤). ويرى أن أقوال الأشاعرة وأدلتهم في حدوث العالم مبطللة لحجة الفلاسفة على قدم العالم^(٥).

رابعاً: الأشاعرة يحمدون لما لهم من مساع وجهود مشكورة:

وقد مر في الفقرة السابقة جزء من هذه الجهود في ردودهم وفضحتهم للباطنية وغيرهم، أما هنا فيزيد الأمر إيضاحاً ببيان جهودهم المختلفة في الرد على أهل البدعة والدفاع عن أهل السنة، وهذه نماذج من أقوال شيخ الإسلام فيهم:

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص: ١٤٢-١٤٣).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/٥)، والسبعينية (ص: ١١).

(٣) انظر: منهاج السنة (٣١٣/١).

(٤) انظر: درء التعارض (٢٧٩/٤-٢٨١).

(٥) انظر: منهاج السنة (١٢٥/١-١٢٦).

١- يقول بعد كلام طويل عن الأشاعرة، وتحذير العلماء منهم: «ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء من المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين.

وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخير الأمور أوسطها، وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين. والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات. (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) (الحشر: ١٠)»^(١).

٢- ويقول عن مجموعة من الأشاعرة وغيرهم: «الواحد من هؤلاء لم يعظمه من يعظمه من المسلمين إلا لما قام به من دين الإسلام، الذي كان فيه موافقا لما جاء به محمد ، فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول. فحمدُهم والثناءُ عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله، وإظهار العلم الصحيح الموافق لما جاء به الرسول ، والمظهر لباطل من خالف الرسول، وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منه إلا وله غلط في مواضع»^(٢).

٣- وفي موضع آخر يذكر ما لهؤلاء من حسنات فإنها إما موافقة لأهل السنة، أو رد على أهل البدعة، فيقول في نص طويل: «وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل

(١) انظر: درء التعارض (١٠٢/٢-١٠٣).

(٢) انظر: درء التعارض: (٢٧٥/٨).

الكلابية، والكرامية، والأشعرية، إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان: الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة».

«فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم».

«ولم يتبع أحدٌ مذهب الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنه يحبه وينتصر له بذلك، فالمصنّف في مناقبه، الدافع للطعن واللعن عنه - كاليهقي والقشيري أبي القاسم، وابن عساكر الدمشقي - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رد من أقوال مخالفيهم، لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لأحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك كشيخه الأول أبي علي، وولده أبي الهاشم، لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات، والقدر، والإمامة، والفضائل، والشفاعة، والحوض، والصراط، والميزان، وله من الردود على المعتزلة، والقدرية، والرافضة، والجهمية، وبيان تناقضهم ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك، ويعرف له حقه وقدره (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) (الطلاق: ٣)، وبما وافق فيه السنة والحديث صار من القبول والاتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله هي من جنس المجاهد المتصر، فالراد على أهل البدع مجاهد»^(١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٤-١٣).

٤- وللأشاعرة جهود في كسر سَوْرَةِ المعتزلة والجهمية^(١)، يقول ابن تيمية عن أعلامهم كابن مجاهد والباقلاني وابن فورك: «وصار هؤلاء يردون على المعتزلة ما رده عليهم ابن كلاب والقلانسي والأشعري وغيرهم من مثبته الصفات، فيبينون فساد قولهم بأن القرآن مخلوق وغير ذلك، وكان في هذا من كسر سَوْرَةِ المعتزلة والجهمية ما فيه ظهور شعار السنة، وهو القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وإثبات الصفات والقدر وغير ذلك من أصول السنة»^(٢).

وفي موضع آخر يذكر ما رده الأشعرية «من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم، ويبيّنوا من تناقضهم، وعظّموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير»^(٣).

٥- ويرى أن لهم حسنات وفضائل وسعيا مشكورا وأن خطأهم بع الاجتهاد مغفور^(٤).

وهذه النقول لا تحتاج إلى تعليق، فهي تبين كيف أنه / وهو يرد عليهم ويناقشهم لم ينسَ فضائلهم وجهودهم، بل نوّه بها في مواطن كثيرة تكون للنفس البشرية فيها محبة للتقليل من شأن الخصم وتنقيصه.

خامساً: إنصافه لأعلام الأشاعرة:

أنصف شيخ الإسلام أعلام الأشاعرة، وعلى الرغم من مناقشاته الشديدة لهم إلا أنه ذكر ما عندهم من إيجابية وما لهم من جهود عظيمة في خدمة الإسلام والدفاع عنه. ويعتمد منهج ابن تيمية في ذلك على أمرين:

(١) سَوْرَةُ: شِدَّة، حِدَّة، هِياج.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٥٥٧-٥٥٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٩٩).

(٤) انظر: النبوات (ص ٢٢٠).

أحدهما: أن القاعدة عنده التي يطبقها على الأشاعرة وغيرهم هي التفريق بين العقيدة المسطرة في الكتب وبين أصحابها، فهو يحكم على ما هو مدوّن أو منقول من عقائد هؤلاء وأدلتهم ومناقشاتهم، ويبيّن ما في ذلك من خطأ أو صواب، فإذا ما وصل في الحديث إلى الشخص نفسه، صاحب العقيدة فإنه ينظر إليه نظرة أخرى مبنية على:

أ - أنه قد يكون صادقاً في خدمته للإسلام، ولا يحمل غشاً لأهله، ولذلك فهو لا يتعمد الكذب والافتراء.

ب - أنه مجتهد، وأن هذا الذي قاله هو مَبْلَغ علمه، أو أنه كان مقلداً لغيره في هذه المسائل.

ج - ما مات عليه هذا العَلَم، فقد يكون ممن رجع وتاب، وصرح بذلك أو أنه في آخر عمره رضي مسلك أهل الحديث.

والثاني: أن هؤلاء الأعلام - على أخطائهم - جهوداً لا تنكر في الجهاد في سبيل الله، والدفاع عن العقيدة، والرد على أعدائها من الملاحدة والمتفلسفة والرافضة وغيرهم، وهي جهود تكون في موازينهم يوم القيامة ولا يجرمون أجرها عند الله تعالى. هذه خلاصة منهجه في ذلك، يوضح فساد الأقوال، وأحياناً بعض مواقف أصحابها، ويبيّن تناقضهم، وحين يصل الأمر إلى الحكم على أشخاصهم يلتفت إلى أمور أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، يوضح هذا المنهج مواقفه من أعلام الأشاعرة: أبي الحسن الأشعري، والباقلاني والجويني والغزالي، والرازي والآمدي والأرموي^(١).

أما الأشاعرة المعاصرين لابن تيمية فمن يطلع على حياته وما جرى له من محن على يد الأشاعرة المعاصرين له وكيف أنه انتقل بسببهم من محنة إلى محنة ومن سجن إلى سجن، وما صاحب ذلك من مؤامرات وافتراءات عليه، من يطلع على تفاصيل ذلك قد يتصور أن موقف شيخ الإسلام منهم سيكون على غرار موقفهم منه من السعي فيهم

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود (٢/ ٧١١ - ٧١٨).

والانتقام منهم، ولكن الأمر لم يكن كذلك، بل صار له معهم موقفان، دالان على أدب وخلق رفيع:

أحدهما: عملي، حيث كان يدعو لهم، ويأبى الانتصار لنفسه في حالة تمكنه من ذلك؛ مما يدل على نفس كريمة وتسامح عجيب.

والثاني: موقف نظري، عند مناقشته لهم، حيث كان يعتذر لهم، ويبين أنهم كانوا يقصدون الحق وأنهم مجتهدون^(١).

إنصاف الشيخ ابن باز للأشاعرة:

من إنصاف أهل السنة قول الشيخ ابن باز /: «الفرق المخالفة لأهل السنة متفاوتون في أخطائهم، فليس الأشاعرة في خطئهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية بلا شك، ولكن ذلك لا يمنع من بيان خطأ الأشاعرة فيما أخطأوا فيه ومخالفتهم لأهل السنة في ذلك كما قد بُيِّنَ خطأ غيرهم لإظهار الحق وبيان بطلان ما يخالفه تبليغاً عن الله سبحانه وعن رسوله وحذراً من الوعيد المذكور في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ۗ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (البقرة: ١٥٩)»^(٢).

ومن إنصاف أهل السنة للأشاعرة ومن تابعهم في بعض أخطائهم - ما جاء في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية والتي صدرت بعضوية الشيخ عبد الله بن قعود، والشيخ المصري الأزهري عبد الرزاق عفيفي نائباً للرئيس^(٣)، وبرئاسة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز:

(١) انظر: المصدر السابق: (٢/ ٦٩٩-٧٢٠).

(٢) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٥٤).

(٣) الشيخ عبد الرزاق عفيفي عطية (١٣٢٣- ١٤١٥ هـ، ١٩٠٤- ١٩٩٤ م)، ولد بشنشور التابعة لمركز أشمون محافظة المنوفية، وتخرّج في الأزهر حيث مُنِحَ الشهادة العالمية عام ١٣٥١هـ، ثم درس مرحلة التخصص في شعبة الفقه وأصوله ومنح شهادة التخصص في الفقه وأصوله بعد الاختبار، كل هذه الدراسة في الأزهر بالقاهرة.

«موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج بن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى أو فَوَّضُوا في أصل معناها - أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم؛ فرحمهم الله رحمة واسعة، وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي بالخير، وأنهم أخطأوا فيما تأولوه من نصوص الصفات وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة، رحمهم الله»^(١).

إنصاف الشيخ ابن عثيمين للأشاعرة:

قال /: «والأشعري أبو الحسن / كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث، وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل. ومذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه، كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في (الإبانة). وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيراً وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة؛ لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

وهو أول وكيل لجماعة أنصار السنة المحمدية، وثاني رؤسائها بعد رحيل مؤسسها الأول الشيخ محمد حامد الفقي. عُيِّنَ مدرِّساً بالمعاهد الأزهرية، ثم ندب إلى السعودية للتدريس، فدرَّس في عدة مدن، ثم نُقِلَ إلى الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عام ١٣٩١ هـ وعين بها نائباً لرئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مع جعله عضواً في مجلس هيئة كبار العلماء. وأشرف على رسائل بعض الدارسين في الدراسات العليا.

من أبرز تلاميذه: المشايخ: محمد بن صالح العثيمين، وصالح السدلان وعبد الله بن عبد الرحمن الغديان، وصالح بن فوزان الفوزان، وصالح بن محمد اللحيدان، وعبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، وعبد العزيز ابن عبد الله آل الشيخ، وعبد الله بن عبد الرحمن البسام، وعبد الله بن حسن بن قعود، وصالح بن عبد الرحمن الأطرم، وعبد الله بن سليمان بن منيع.

هؤلاء العلماء السلفيون هم أبرز طلاب هذا العالم الأزهري /.

[انظر: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، كتاب إلكتروني، من إعداد أعضاء موقع ملتقى أهل الحديث].

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (٣/ ٢٤٠-٢٤١)، الفتوى رقم (٥٠٨٢).

...

الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح، وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم، كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل ديناً وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

... إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة. وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة. وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته، وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضاً أن لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقاً لشريعة الله

فإن كان مخالفا لها وجب رده على قائله كائناً من كان؛ لقول النبي : «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ثم إن كان قائله معروفا بالنصيحة والصدق في طلب الحق اعتُذِر عنه في هذه المخالفة، وإلا عُوْمِلَ بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته»^(٢).

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٣/٣٤٠ - ٣٤٧).

إبطال دعوى الأشاعرة أنهم أكثر الأمة

لقد تكررت دعوى بعض الأشاعرة بأنهم أكثر الأمة، وأصبح الكثير منهم يتناقلونها في كتبهم ومحاضراتهم، يغرون بها الجهال ممن لا علم لهم بحقيقة الأمر، بل قال بعضهم إن مذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل السنة هو الذي عليه سواد الأمة، وأكابر أهل الفضل فيها، وإن هذا المذهب هو الذي يدين به تسعة أعشار أمة الإسلام، وسوادها الأعظم وعلماؤها ودهماؤها.

ولا ريب أنها دعوى مجردة من الدليل، ويكذبها الواقع التاريخي، ويكفي في إبطالها بيان مخالفة الأشعرية لمذهب السلف وطريقهم، وخروجهم عنه. فالصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة، جميعهم مخالفون للأشاعرة في أصول الاعتقاد، ومُبتطلون لأقوالهم ومذهبهم، فضلاً عن نُقل عنهم الطعن في الأشاعرة، والتنصيص على خروجهم عن السنة والطريق.

وحسبك مَنْ ذكرهم ابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية)، وَمَنْ ذكرهم الذهبي في (العلو) من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء، مَنْ نصوا في مسألة علو الله تعالى بنفسه على خلقه بما يخالف مذهب الأشاعرة، وهي واحدة من مسائل الاعتقاد، فكيف إذا أضيف إليهم مَنْ نَصُّوا في بقية مسائل الاعتقاد بما يخالف مذهب الأشاعرة؟

فهل يمكن بعد ذلك أن يدعي أحد أن الأشاعرة هم أكثر الأمة؟ كيف ذلك وهم مخالفون للقرون المفضلة الأولى؟! وقد ذكر ابن المبرد الحنبلي في كتابه (جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر) أكثر من أربعمائة عالم من بين محدث وفقه وعابد وإمام، كلهم مجانبون للأشاعرة ذائون لهم، بدءاً من عصر الأشعري وحتى وقته، صدرهم بأبي الحسن البرهاري، وختَمَهم بجمال الدين يوسف بن محمد المرداوي صاحب كتاب (الإنصاف)، ثم قال بعد ذلك: «والله ثم والله ثم والله ما تركنا أكثر مما

ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس»^(١).

بل إن ابن عساكر وهو من خدم الأشعرية بكتابه (تبيين كذب المفتري) قد اعترف بأن أكثر الناس في زمانه وقبل ذلك على غير ما عليه الأشعرية ... فقد قال في التبيين: «فإن قيل: إن الجهم الغفير في سائر الأزمان وأكثر العامة في جميع البلدان لا يقتدون بالأشعري ولا يقلدونه، ولا يرون مذهبه، وهم السواد الأعظم، وسبيلهم السبيل الأقوم»^(٢). وقد قال ابن المبرد معلقاً على كلامه هنا: «وهذا الكلام يدل على صحة ما قلنا، وأنه في ذلك العصر وما قبله كانت الغلبة عليهم، وبعد لم يظهر شأنهم»^(٣).

وإذا كان أبو الحسن الأشعري إنما ولد سنة ٢٦٠هـ، وقيل: ٢٧٠هـ، فما الذي كانت عليه الأمة قبله؟ هل كانت على عقيدة الأشعري الذي لم يكن شيئاً مذكوراً كما يزعم هؤلاء؟! أم أن العقيدة كانت خافية عليهم، حتى ظهر أبو الحسن الأشعري فأيقظ الأمة من سباتها؟

فإن قال قائل: إن الأشعري لم يأت بشيء جديد، ولكنه أبان أموراً وأوضحها في رده على المعتزلة حتى كشف عوارهم، وهذا سبب الانتساب إليه، لكونه صار علماً على السنة في مقابل المعتزلة.

فالجواب أن هذا بلا ريب بعيد عن التحقيق، فضلاً عن الواقع والتاريخ، إذ أن ظهور المعتزلة كان متقدماً على ظهور الأشعري بأكثر من قرن ونصف من الزمان، فضلاً عن الجهمية التي كانت أسبق ظهوراً من المعتزلة. ومن المعلوم أن ظهور هاتين الفرقتين قد واجهه السلف والأئمة برد عنيف، فأنكروا عليهم أعظم النكير، وحكموا

(١) جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر، (ص: ٢٨١).

(٢) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، (ص: ٣٣١).

(٣) جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر، (ص: ٢٨٣).

بضلالهم، فقام أئمة السنة ابتداءً من الحسن البصري وإلى عصر الأشعري بالرد على شبهاتهم، وكشف عوارهم. وكُتِبَ السنة طافحة بآثار السلف في النكير على الجهمية والمعتزلة والرد على ما ابتدعوه، فانظر كتاب (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد، و(أصول اعتقاد السنة) لللالكائي، و(الإبانة) لابن بطة وغيرها كثير.

ولم يكتفِ السلف بمقولة أو مقولتين، بل إنهم قد كتبوا الكتب وصنفوا المصنفات في الرد عليهم، ككتاب (الرد على الجهمية) للإمام أحمد، وابنه عبد الله وابن أبي حاتم، وابن قتيبة، والدارمي، والكناني، وابن منده، وأبي العباس السراج وغيرهم كثير، فضلاً عما تضمنته كتب السنة من أبواب الرد على الجهمية، كما فعله البخاري في صحيحه، وأبو داود في سننه، وغيرهما، ناهيك عن كتب السنة الأخرى، والتي أُلْفَتْ لبيان معتقد السلف والرد على أهل البدع والمخالفين من أصناف المعطلة والمشبهة^(١).

والمعلوم أن المعتزلة والجهمية قد قويت شوكتهم في أواخر القرن الثاني، لما تأثر بهم الخليفة المأمون، حتى حصلت تلك الفتنة العظيمة، التي امتحن فيها العلماء، وأوذي فيها الإمام أحمد أذى عظيماً، وهي فتنة القول بخلق القرآن، وقد تنابح على هذه الفتنة ثلاثة خلفاء: المأمون، والواثق، والمعتمد، وهذا قد ساهم كثيراً في دفع عجلة السلف لكشف أباطيل هاتين الفرقتين، والجواب عن شبهاتهم، خشية التباسها على الناس.

ومع كل هذه الردود من السلف والأئمة على الجهمية والمعتزلة، وما حصل من الفتنة بهم، فإننا لم نجد أحداً من السلف قد قرر ما قرره الأشعري في الاعتقاد، لا من حيث التأصيل والتفصيل، ولا من حيث الرد على المعتزلة والنكير، بل على العكس من ذلك: وجدنا نصوصهم صريحة في نقض أصوله الاعتقادية في أسماء الله وصفاته، فضلاً عن سائر أبواب الاعتقاد كالإيمان، والقدر، والنبوات وغيرها من أبواب الاعتقاد.

(١) للمزيد في معرفة كتب السلف في الرد على الجهمية والمعتزلة، انظر رسالة: (تاريخ تدوين العقيدة السلفية) لعبد السلام بن برجس.

ومن ظن أن السلف كانوا عاجزين عن البيان والتوضيح لأصول المعتقد، والرد على المخالفين كالجهمية والمعتزلة، وكشف عوارهم، والجواب على شبهاتهم، ونقض أصولهم، حتى أتى الأشعري فأبان عما لم يعلموه، ورد على المعتزلة بما لم يستطيعوه! فقد ظن بهم ظن سوء، ونسبهم إلى الجهل والعجز.

ويقال أيضًا: إن أبا الحسن الأشعري بعد رجوعه إلى طريق الكلائية ثم إلى طريق السنة المحضة، لم يكن مبرزًا في شيء من العلوم سوى علم الكلام، ومن كان هذا حاله فحسبه أن يكون متبعًا للسلف ومتسببًا لأئمة السنة وهو الأمر الذي قرره وذكره في أول كتابه الذي يمثل مرحلته الأخيرة: (الإبانة) حيث انتسب فيه إلى الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، وأما أن يكون هو الإمام الذي يقتدى به وينسب إليه فهذا ضرب من المجازفة، بل الانحراف.

ومن المعلوم أن المسلمين كانوا على السنة حتى ظهرت الفرق الكلامية، وحصلت الفتن وابتلي المسلمون، فلما جاء أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس وبدأ يظهر بعض رؤوس الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام، انتهض السلفيون لدحر هذه الفتنة، وكشف زيفها وأباطيلها، حتى كتب الخليفة العباسي القادر بالله تلك العقيدة المعروفة بالقادرية، وأمر أن يرسل بها إلى أنحاء الدولة العباسية وأطراف الأمة الإسلامية.

وكانت هذه العقيدة قد كتبها أبو أحمد الكرجي المعروف بالقصاب المتوفي سنة (٣٦٠هـ)، مما يعني أنه قد كتبها للقادر بالله قبل توليه الخلافة، إذ أنه تولى الخلافة سنة (٣٨١هـ)، ثم أظهرها في خلافته وأرسل بها في الآفاق. فقرئت في المساجد والجامع، ومن عمل بهذا الأمر من نشر العقيدة الصحيحة ودعوة الناس إليها أعظم ملوك الدولة الغزنوية وفتح الهند العظيم محمود بن سبكتكين، وكان يحكم أكثر المشرق الإسلامي إلى الهند، فقد أمر بالسنة واتباعها، وأمر بلعن أهل البدع بأصنافهم على المنابر، فلُعنت الجهمية والرافضة والحلولية والمعتزلة والقدرية، ولُعنت أيضا الأشعرية.

ثم لما كان في خلافة القائم بالله ابن القادر، رفع بعض الأشاعرة رؤوسهم وظهر كتاب ابن فورك (تأويل مشكل الحديث) حيث ملأه بالتأويلات لأخبار الصفات، فقام القاضي أبو يعلى بالحق ونصر السنة وألف كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ردًا على تأويلات ابن فورك وحصلت فتنة، عندها أمر الخليفة القائم بأمر الله أن يقرأ (الاعتقاد القادري)، ويأخذ توقيعات العلماء على الإقرار بما فيه وأنه المعتقد الصحيح، وكان ذلك في سنة "٤٣٣هـ".

قال ابن كثير في أحداث سنة ٤٣٣هـ: «وفيها قرئ "الاعتقاد القادري" الذي جمعه الخليفة القادر، وأخذت خطوط العلماء والزهاد عليه بأنه اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فسق وكفر، وكان أول من كتب عليه الشيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني ثم كتب بعده العلماء، وقد سرده الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي بتمامه في منتظمه، وفيه جملة جيدة من اعتقاد السلف»^(١).

فانظر إلى هذه الانتهاضة في الإنكار على أهل البدع ومنهم الأشاعرة.

وأما أسباب انتشار العقيدة الأشعرية في القرون المتأخرة، فهو ما ذكره المقرئ حيث قال ما نصه: «فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة وانتقل منه إلى الشام، فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس الماراني على هذا المذهب، قد نشأ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود زنكي بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألقاها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري، وصار يحفظها الأشعري، وحملوا في أيام مواليتهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، ثم في أيام مواليتهم الملوك من الأتراك.

(١) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، أحداث سنة ٤٦٠هـ، (١٦/١٠٥ - ١٠٦).

واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزالي مذهب الأشعري، فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم، وضع لهم عقيدة لفقها عنه عامتهم، ثم مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن علي الميسي، وتلقب بأمر المؤمنين، وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعد مدة سنين، وتسموا بالموحدين.

فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المعلوم، المهدي المعصوم، فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء خلائق لا يحصيها إلا الله خالقها ، كما هو معروف في كتب التاريخ.

فكان هذا هو السبب في اشتها مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات، إلى أن كان بعد السبعمئة من سني الهجرة، اشتهر بدمشق وأعمالها تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحكم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، فتصدى للانتصار لمذهب السلف وبالغ في الرد على مذهب الأشاعرة، وصدع بالنكير عليهم وعلى الرافضة، وعلى الصوفية^(١).

وكلام المقرزي هنا يبين وقت وسبب انتشار المذهب الأشعري، وأنه كان بسبب فرضه على الناس، إلى حد قد يصل في بعض الأحيان إلى القوة والقتل كما حصل من ابن تومرت لما حكم المغرب والأندلس. وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية نصيب من الابتلاء، فقد أودى وسجن بسبب تبينه لمنهج أهل السنة والرد على المخالفين.

كما سبق يتضح أن دعوى الأشاعرة أن أكثر أئمة المسلمين على مذهبهم دعوى عارية عن الدليل يكذبها الواقع التاريخي، وكتب الأشاعرة نفسها عند تعريف مذهبي

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (٤ / ١٩٢).

السلف والخلف تقول إن مذهب السلف هو مذهب القرون الثلاثة، والثابت تاريخياً أن مذهب الأشاعرة لم ينتشر إلا في القرن الخامس.

على أنه يجب التفريق بين متكلمي الأشاعرة كالرازي والآمدي والشهرستاني والبغدادى والإيجي ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم عن حسن نية واجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام أو لاعتقاده أنه لا تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص، ومن هذا القسم الإمام النووي والحافظ ابن حجر.

إن الأمة الإسلامية ليس معظمها أشاعرة ولا مائريديّة لا في القديم ولا في الحديث، بل فيها طوائف ضالة ومذاهب منتشرة كالمعتزلة والجهمية، وغيرهم.

إن أئمة المذاهب لم يكونوا لا أشاعرة ولا مائريديّة لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة المجتهدين، بل كانوا من أئمة السلف أهل السنة والجماعة كالإمام الليث بن سعد إمام أهل مصر، والإمام الأوزاعي إمام أهل الشام، والإمام إسحق بن راهويه إمام خراسان، والإمام سفيان الثوري إمام العراق، والإمام المجاهد عبد الله بن المبارك، وأئمة البصرة في زمانهم حماد بن سلمة وحماد بن زيد، وإمام سمرقند الحجة عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي وأئمة اليمن الحفاظ معمر بن راشد الأزدي وعبد الرزاق الصنعاني، وأئمة الحديث الجهابذة الراسخين علي بن المديني وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي ويحيى بن معين، ويحيى القطان وشعبة بن الحجاج الأزدي، وإمام الدنيا في زمانه الإمام البخاري صاحب الصحيح وصحيحه يشهد بذلك، وتلميذه الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أيضاً، وبقية أصحاب الكتب الستة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وخاتمة الجهابذة إمام المسلمين في زمانه أبو الحسن الدارقطني وخليفته من بعده الخطيب البغدادي، والإمام ابن خزيمة والإمام ابن حبان والإمام الحاكم، وغيرهم كثير، فلم يكونوا لا أشاعرة ولا مائريديّة، بل كانوا من أهل السنة والجماعة.

إن المالكية والشافعية ليسوا أشاعرة وليس الحنفية مائريديّة، ولنضرب لذلك أمثلةً يتبين فيها ذلك:

أما المالكية فالإمام مالك / تعالى لم يكن أشعرياً لا هو ولا تلاميذه الذين أخذوا عنه كابن القاسم وسحنون وبشر بن عمر الزهراني، ولا الذين رَوَوْا عنه الموطأ كالإمام يحيى الليثي وأبي مصعب الزبيري ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم كثير.

أما أتباع مذهبه من الأئمة الكبار فلم يكونوا أشاعرة بل كانوا كشيخهم وإمامهم من أئمة السلف، فمنهم: إمام المالكية في زمانه قاضي بغداد الإمام المشهور إسماعيل بن إسحاق القاضي أحد أحفاد الإمام الثبت حماد بن زيد، وإمام المالكية في العراق في زمانه القاضي عبد الوهاب المالكي، وإمام المالكية في زمانه الذي كان يُقال له مالك الصغير الإمام عبد الله بن أبي زيد القيرواني، والإمام العلامة أبو عمرو الطلمنكي، والإمام أبو بكر محمد بن وهب المالكي، والإمام الحجة أبو عبد الله المشهور بابن أبي زمنين، وحافظ المغرب في زمانه إمام الأندلس بل المغرب الحجة العلامة أبو عمر بن عبد البر، وغيرهم كثير.

ومن المتأخرين من المالكية وإن كان يُعتبر من الأئمة المجتهدين والجهابذة الراسخين الذي كان معدوم النظر في عصرنا الحاضر الإمام العلامة أبو عبد الله محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، وكتابه في التفسير (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) شاهدٌ على ذلك وعلى تقدمه وعلو منزلته.

وأما الشافعية: فإن الإمام الشافعي / لم يكن أيضاً أشعرياً لا هو ولا تلاميذه الذين أخذوا عنه كالإمام إسماعيل بن يحيى المزني، والإمام الربيع بن سليمان المرادي، وكالإمام البويطي وغيرهم، وأما أتباع مذهبه الكبار الجهابذة فلم يكونوا أشاعرة بل أئمة سلفيين من أهل السنة والجماعة أمثال: إمام الشافعية في زمانه أبي العباس بن سريج، وإمام الشافعية في زمانه أبي العباس سعد بن علي الزنجاني، والإمام حجة الإسلام أبي أحمد الحداد، وإمام الشافعية في زمانه إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي، وكالإمام الحجة أبي بكر بن المنذر، والإمام المشهور الذي كان يُقال له الشافعي الثاني أبو حامد الإسفراييني، وصاحبه الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام أبي القاسم الطبري اللالكائي وانظر كتابه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، والإمام

المشهور إمام المسلمين في زمانه أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، وكذلك الأئمة حُفَظَ عصرهم أبو الحجاج المزي، والإمام علم الدين البرزالي وأبو عبد الله الذهبي مؤرخ الإسلام، والإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الشافعي، ومن المتأخرين من الشافعية الإمام العلامة أحمد بن عبد القادر الحِفظي وغيرهم كثير.

وأما الحنفية: فإمامهم الإمام الفقيه أبو حنيفة النعمان / لم يكن متأريدياً لا هو ولا تلامذته الجهابذة أمثال: محمد بن الحسن الشيباني أحد رواة موطأ الإمام مالك، والقاضي أبي يوسف وغيرهم، وأما أتباع مذهب الجهابذة الكبار فلم يكونوا لا متأريديين ولا أشعرية، بل أئمة سلفيين أمثال: الإمام الفقيه هشام ابن عبيد الله الرازي عالم الري في زمانه، والإمام العلامة المحدث الفقيه إمام الحنفية في زمانه بل محدث الديار المصرية وفقهها الإمام أبو جعفر الطحاوي، وعقيدته المسماة (بالعقيدة الطحاوية) مشهورة بين العلماء وطلبة العلم، وأفضل مَنْ شرحها من العلماء الحنفية الإمام العلامة القاضي ابن أبي العز الحنفي، وأما من المتأخرين من علماء الحنفية بل من علماء العلم الإسلامي الإمام المجتهد العلامة محمد بن صديق بن حسن خان القنوجي، فقد أبان عن مذهب السلف في كتابه القيم (الدين الخالص) وهناك غيرهم من أئمة السلف.

وأما أتباع المذاهب الأخرى كالْمذهب الزيدي مثلاً فقد ظهر منهم علماء اختاروا مذهب السلف وأيدوه ودافعوا عنه وردوا على من خالفه، حتى على نفس المذهب الزيدي الذي نشأوا في بداية حياتهم عليه، ومن هؤلاء العلماء: السيد الإمام العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد الله المشهور بابن الوزير المتوفى سنة ٨٤٠ هـ صاحب كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)، وكذلك الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى ١١٨٢ صاحب كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام)، وكذلك الإمام العلامة المجتهد القاضي محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ورسالته المسماة (التحفة في مذاهب السلف) تدل على ذلك.

وننقل هنا حكم الأشاعرة عند بعض أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث:

١ - عند الحنفية:

معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وهي مشابهة لما في كتاب (الفقه الأكبر) عن الإمام أبي حنيفة، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه.

٢ - عند المالكية:

روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداذ أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء»، فقال: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويُهَجَّر ويؤدَّب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها»^(١).

وروى ابن عبد البر نفسه في (الانتقاء)^(٢) عن الأئمة الثلاثة "مالك وأبي حنيفة والشافعي" نههم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم، ومثله ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام؟

٣ - عند الشافعية:

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني، وقد كان معاصراً للأشعري: «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبّهة والكرامية والمكيّفة، بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل»^(١).

(١) جامع بيان العلم وفضله، (١١٧/٢).

(٢) الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم.

وقال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه: «لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرأون مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة"، وضرب مثلاً بشيخ الشافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفرائيني الملقب "الشافعي الثالث" قائلاً: «ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميّزه وقال: «هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية»، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين»^(٢).

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري^(٣).

٤ - الحنابلة:

موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر فمنذ بدّع الإمام أحمد "ابن كُلاب" وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري - لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة، وحتى في أيام دولة نظام الملك - التي استطالوا فيها - وبعدها كان الحنابلة يُخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيما الحنابلة على محاربته أصدر الخليفة

(١) انظر تاريخ بغداد (٤/٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٢٠١). والظاهر أنه توفي قبل رجوع الأشعري لمذهب السلف، توفي ابن سريج سنة ٣٠٦، والأشعري توفي ٣٢٤ أو ٣٣٠ على قولين. وانظر عقيدة ابن سريج في اجتماع الجيوش الإسلامية، ص ٦٢.

(٢) التسعينية لابن تيمية، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) انظر: التسعينية: ص ٢٧٧.

القادر منشور "الاعتقاد القادري" أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ^(١).

هذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة عند بعض أئمة المذاهب الأربعة، فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل ممن يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد جملةً، وأن في الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة، وغيرها من الطوام، وانظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازي في (الميزان) و(لسان الميزان). فالحكم الصحيح في الأشاعرة أنهم من أهل القبلة لاشك في ذلك، أما أنهم من أهل السنة فلا.

هل كان الإمامان النووي وابن حجر العسقلاني من الأشاعرة؟

لا يصح أن يُنسب إلى مذهب الأشاعرة، إلا من التزم منهجهم في العقيدة، أما من وافقهم في بعض المسائل دون بعض، فلا يُنسب إليهم. قال الشيخ ابن عثيمين في معرض كلامه عن الحافظين النووي وابن حجر: «وهل يصح أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟

الجواب: لا؛ لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقل، له كيان في الأسماء والصفات والإيمان وأحوال الآخرة، فإذا قال قائل في مسألة من مسائل الصفات، بما يوافق مذهبهم، فلا نقول: إنه أشعري، رأيتم لو أن إنساناً من الحنابلة اختار قولاً للشافعية، فهل نقول إنه شافعي؟»^(٢).

وقال أيضاً: «فهذان الرجلان بالذات ما أعلم اليوم أن أحداً قدّم للإسلام في باب أحاديث الرسول مثلاً قدماء»^(٣).

(١) انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، أحداث سنة: ٤٣٣، ٤٦٩، ٤٧٥، وغيرها ج ٨، ٩.

(٢) انظر: شرح الأربعين النووية، (ص ٢٩٠).

(٣) لقاءات الباب المفتوح، رقم ٤٣.

قد يقع من بعض العلماء زلات وأخطاء، وليس معنى هذا أن يوافق العلماء في خطئه بل ينهون عليه، ويحذرون من ذلك الخطأ وخاصة إذا كان هذا الخطأ في أمور الاعتقاد، ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام

وقد نقل الحافظ ابن حجر / أقوالاً كثيرةً في الرد على الأشاعرة، ونقدمهم باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم^(١). فمن المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذي ضبط المذهب وقعد أصوله هو الفخر الرازي، ثم خلفه الآمدي والآرموي فنشروا فكره في الشام ومصر واستوفوا بعض القضايا في المذهب.

وقد ترجم الحافظ ابن حجر للرازي والآمدي في (لسان الميزان) وقد أورد نقولاً كثيرة موثقة عن ضلالهما وشنائعهما التي لا يقرها أي مسلم فضلاً عما هو في علم الحافظ وفضله، وذكر طرفاً من شنائع الآرموي ضمن ترجمة الرازي.

وقال في آخر ترجمة الرازي: «أوصى بوصية تدل على أنه حسن اعتقاده». ووصية الرازي التي نقلها السبكي الأشعري نفسه في (طبقات الشافعية الكبرى) صريحة في رجوع الرازي إلى مذهب السلف.

والحافظ ابن حجر في (فتح الباري) قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم، فمثلاً خالفهم في الإيمان، ونقدهم في مسألة المعرفة وأول واجب على المكلف في أول كتابه وآخره^(٢).

أن خير القرون في كُلِّ فضلٍ وعلمٍ وفهمٍ أنهم القرون الثلاثة والصاحبة لهم النصيب الأعظم من ذلك ثم التابعون لهم بإحسان من بعدهم، ولم يقع منهم خلاف في شيء من أمور الاعتقاد ولله الحمد، وأما العصور المتأخرة فليست كذلك، وقد نبّه العلماء الجهابذة على الأخطاء العقيدية التي يقع فيها كثير من المنتسبين للعلم، فمثلاً الحافظ ابن حجر العسقلاني وقع في أخطاء في العقيدة في شرحه المسمى: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ونبّه على أخطائه العلماء والأئمة أتباع السلف أهل السنة والجماعة بدون ترجيح له ولا ذم، ومن نبّه على أخطائه: العلامة المحدث الشيخ عبد الله بن محمد الدويش / الذي كان يحفظ الكتب الستة بأسانيدها، وكتابه مطبوع، والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز / وتعليقاته مطبوعة في حاشية فتح الباري، والشيخ العلامة عبد الله بن سعدي الغامدي، وكتابه مطبوع.

(١) انظر: فتح الباري، (٣/ ٣٥٧، ٣٦١، ١٣/ ٣٤٧-٣٥٨).

(٢) ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي جعفر السَّمْنَانِيِّ وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْمُعْتَزِلَةِ بَقِيَتْ فِي مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ. انظر: فتح الباري (١/ ٧٠-٧١، ١٣/ ٣٤٩).

كما أنه نقد شيخ الأشاعرة في التأويل (ابن فُورَك) في تأويلاته التي نقلها عنه في شرح كتاب التوحيد في (فتح الباري)، وذمَّ التأويل والمنطق مرجحاً منهج الثلاثة القرون الأولى، كما أنه يخالفهم في الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة وغيرها من الأمور^(١).

والخلاصة أن الأئمة الكبار، والعلماء الجهابذة الفخام لم يكونوا لا أشاعرة ولا متأريدية ولا معتزلة جهمية ولا رافضة ولا خوارج ولا قرامطة ولا باطنية ولا غير ذلك من الفرق المنحرفة الضالة، بل هم أئمة سلفيين أهل سُنَّةٍ وجماعة.

أما العلماء الذين أسسوا ونظروا للعقيدة الأشعرية كالباقلائي، والجويني، والغزالي، والرازي فلا يصلون في الفضل والعلم إلى مرتبة الأئمة الأربعة ولا أئمة الحديث والفقه الذين سبق ذكر بعضهم.

١- فأبو بكر بن الطيب الباقلائي - وإن كان ينتسب إلى الأشعري - فإنه كان يوافق المعتزلة في كثير مما يقولون مما جعل الأئمة في زمانه يُحذرون منه، ويذمون الأشاعرة لذلك السبب^(٢).

وقد تاب الباقلائي من كثير من الأقوال المخالفة لمذهب السلف وألَّفَ كتاب (تمهيد الأوائل)، وكتاب (الإبانة) وذكر فيها أنه يقول بما قاله السلف في الاعتقاد في الجملة، وإن كان مع ذلك يوجد عنده بعض الأقوال المخالفة لمذهب السلف والتي بقيت لديه بسبب عدم إحاطته الإحاطة التامة بمذهب السلف، وبسبب علم الكلام الذي تعلمه والأصول التي أخذها عن غير أهل السنة والجماعة.

٢- أما أبو المعالي الجويني الابن، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ، فقد تاب والده الإمام أبو محمد الجويني من مذهب الأشاعرة، إلا أن الابن لم يسلك طريق أبيه، فقد كان يقول بمذهب الجهمية ويُنكر علو الله على خلقه، مع أنه ينسب نفسه للأشعري، وفي آخر

(١) انظر فتح الباري (١/٤٦)، (٣/٣٥٧-٣٦١)، (١٣/٣٤٧-٣٥٠).

(٢) شرح الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٧٦.

حياته ترك أبو المعالي ما كان ينتحله من مذهب الجهمية المعتزلة، فأحسنَ في ترك مذهب الضُّلال، وترك التأويل - أي التحريف - في نصوص الصفات، ولكنه أخطأ في نسبة التفويض إلى السلف خطأً عظيماً، وما ذلك إلا لأنه لم يكن على معرفةٍ كاملة وإحاطة تامة بمذهب السلف رحمهم الله، ومع هذا فقد ندم أشد الندم على سلوكه الطريق السابق واختار أن يموت على عقيدة أمه أو عجائز نيسابور.

٣- أما أبو حامد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ، فقد تكلم عن نفسه في كتابه (المنقذ من الضلال)، فبيّن أنه درس أولاً علم الكلام وثنى بالفلسفة وثلث بتعاليم الباطنية وربّع بطريق الصوفية وأما طريقة السلف في تعلم آثار النبي وأصحابه من بعده فلم يذكرها في كتابه، ولذلك تكلم فيه خلُق من العلماء حتى أخص الناس به تكلموا فيه وحذروا منه ومن كُتبه، ومنهم: الإمام محمد بن الوليد الطرطوشي المالكي، والإمام العلامة الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، والإمام أبو عبد الله المازري المالكي، وتلميذه الإمام ابن العربي المالكي، وأبو الوفاء بن عقيل. وسبب كلام هؤلاء العلماء في الغزالي هو: عدم سلوكه طريقة السلف أهل السنة والجماعة في الإحاطة بسنة النبي وآثار الصحابة .

والغزالي في آخر حياته تاب مما كان قد صدر منه مما يُخالف دين الإسلام، وألّف كتباً في هذه المرحلة مثل: (إلجام العوام عن علم الكلام)، و(وتهافت الفلاسفة) وغيرها، وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الغزالي مات وعلى صدره صحيح البخاري^(١).

فإذا كان الغزالي قد اعترف بما آل إليه أمره من الشك والحيرة في آخر حياته، وتاب مما قد صدر منه قبل مماته، فهذا أمرٌ بينه وبين الله تعالى المطلع على سريره، وأما

(١) انظر: طبقات الشافعية، للسبكي (٤/ ١١١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (١/ ١٦٢).

كتبه التي أَلَفَهَا وفيها ما حذر العلماء منه فينبغي تركها والتحذير منها وعدم اشتغال الناس بها، كما قال الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح / (١).

٤- أما الرازي أبو عبد الله عُمَر بن الحسين المعروف (بابن الخطيب) المتوفى سنة ٦٠٦ هـ فقد أتعَب نفسه طول حياته بالبحث فيما عاد عليه بالضرر من الحيرة والشك، فقد كان أعظم المتكلمين في باب الحيرة والشك والاضطراب وتناقض المقالات، كما اعترف بنفسه في آخر حياته، ومن أقواله الفاسدة والخطيرة المنحرفة أنه قدم العقل على النقل من الكتاب والسنة، فجعل العقل أصلاً والنقل تابعاً، وكان يطعن في الأدلة الشرعية من حيث دلالتها فزعم أنها لا تُفيد اليقين، ومن حيث أن الأخبار الشرعية لا تفيد العلم، وهذه زلَّةٌ عظيمة تجرُّ بلاءً عظيماً.

لكنه قبل وفاته كتب وصيته التي أعلن فيها تبرُّيه مما كان يقول به ورجوعه إلى مذهب السلف الصالح أهل السنة والجماعة واختياره طريقهم دون غيرهم من الناس وإثبات ما ورد من صفات الله تعالى على الوجه المراد منها واللائق بجلال الله تعالى وعظمته.

٥- أما أبو الفتح محمد بن القاسم بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ هـ، فقد كان من علماء الأشاعرة المتكلمين وقد اعترف بالحيرة والشك في آخر ما حصَّله من ذلك، وأن جميع من أخذ عنهم من أولئك كانوا أيضاً في حيرة تظهر عليهم في غالب أحوالهم، فقال عن نفسه في كتابه (نهاية الإقدام في علم الكلام): «فقد أشار إلى من إشارته غُنى، وطاعته حتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، لحسن ظنه بي أني وقفت على نهايات النظر، وفُزْتُ بغايات مطارح الفكر، ولعلَّه استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم، ثم أنشد بعد هذا قوله:

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤ / ٦٥).

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طُرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ^(١)

وقد ردَّ عليه الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني بقوله:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوْافَ بِمَعْهَدِ الرَّسُولِ وَمَنْ لَأَقَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمِ
فَمَا حَارَ مَنْ يُهْدَى بِهَدْيِ مُحَمَّدٍ وَلَكُنتَ تَرَاهُ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ^(٢)

وأما ما يتعلق بعوام المسلمين، فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف؛ لأنها الفطرة التي يولد عليها الإنسان، وينشأ عليها المسلم فلا ريب أنهم إن تركوا من غير تلقين ولا تعليم فإنهم على الفطرة السليمة، وعلى اعتقاد السلف وأهل الحديث، لا يعرفون أصول الكلام، ولا تأويل الصفات، ولا شيئاً من ذلك. فكل من لم يلقيه المبتدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم، فليس من حق أي فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة.

ومن الأدلة على ذلك أن الإنسان الذي يدخل في الإسلام حديثاً هل تستطيع أي فرقة أن تقول إنه معتزلي أو أشعري؟ أما أهل السنة والجماعة فبمجرد إسلامه يصبح واحداً منهم.

وإن شئت المثل على عقيدة العوام فاسأل الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة. أم أنهم كلهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات، وهذه الفطرة تظل ثابتة في قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقيهم في أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام، (ص ٣).

(٢) حاشية درء تعاض العقل والنقل، تحقيق د/ محمد رشاد سالم (١/ ١٥٩).

اليونان ^(١). وقسْ على هذا نظرية الكسب والكلام النفسي ونفي التأثير وأشباهها من عقائد الأشاعرة:

- فلا يعرف العامي إلا أن الله في السماء على عرشه فوق خلقه، لا يعرف ما يقوله الأشاعرة من أنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت.
 - ولا يعرف العامي إلا أن الله يتكلم، فيعرف أنه كلم موسى فسمع موسى كلام الله، لا يعرف الكلام النفسي الذي هو: أمر ونهي وخبر واستخبار كما يقول الأشاعرة.
 - ولا يعرف العامي إلا أن الله يحب التوابين، ويبغض الكافرين، ويرضى عن الطائعين، ويسخط على العصيين، لا يعرف أن هذه الصفات كلها راجعة إلى الإرادة كما يقول الأشاعرة.
 - ولا يعرف العامي إلا أن الله أقدر العبد على الفعل، وجعل له إرادة لها تأثيرٌ فيه، لا يعرف الكسب الذي هو اقتران القدرة الحادثة بالقدرة القديمة، وأن الحادثة لا تأثير لها في الفعل البتة كما يقول الأشاعرة.
- وسلَّ إن شئت جماعات المسلمين يخبروك بحقيقة الحال إذ أنهم على الفطرة، فأما عقيدة الأشاعرة فلا يعرفها إلا من درسها في المعاهد والمدارس.

فدعوى أن الأشعرية هو المذهب الذي يدين به عامة الأمة ودهماؤها، دعوى باطلة جملة وتفصيلاً. فعلى علماء الأشعرية وغيرهم أن يتجردوا لله تعالى، ويتعدوا عن التقليد، وعن عادة استعمال عقولهم هم، لا عقول الأولين، وعليهم النظر في النصوص

(١) بل إن متكلمي الأشاعرة الذين ينفون العلو بكل جرأة ويستندون إلى شبهات كثيرة، تجد في خبايا كلامهم إقرارًا به دون أن يشعروا. لأن مغالبة الفطرة من أصعب الأمور. فالرازي مثلاً - مع إنكاره الشديد للعلو في (التأسيس، والتفسير) - قال في التفسير (١/ ٢٠٩) إن الله رفع محمدًا فجعله قاب قوسين تحته، والرفع يدل على علو الله .

من جديد، ففيها الغنى الكامل عن كل ما كتبه الناس، وفيها العقيدة الصحيحة التي لا يقبل الله سواها.

إن العقيدة الصحيحة التي تنزه الله تعالى عن مماثلة المخلوقين موجودة في النصوص - من الكتاب والسنة - لا غيرها، فلنحذر الهوى؛ فإنه يُعمي عن الحق ويُصم. وعلينا إخلاص النية والتجرد للحق وترك التعصب للمذاهب والشخصيات، إلا للحق، لأن التعصب لغير الحق يحول دون الوصول إلى الحقيقة.

وعلينا التسليم المطلق للشرع والاستسلام له في كل ما أمر، مع اتباع منهج صحيح في فهمه، كإرجاع متشابه النصوص إلى محكمها، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بالسنة الصحيحة، وبفهم ومنهج الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ فهم من القرون الثلاثة المفضلة، وأكثر من غيرهم صواباً واستقامةً وصلاً، ولهم عند أهل السنة والجماعة مكانة مرموقة عليا، فحري بأهل السنة أن يرجعوا إلى مذهب هؤلاء ومنهجهم في أصول الدين وفروعه.

قال تعالى: (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة: ١٣٧)، فالله لم يقل: «بمثل ما آمنت به أنت يا رسولي يا محمد»، وإنما قال: (بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ)، فيشمل رسول الله

وصحابته الكرام . وقال تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (النساء: ١١٥)، والمؤمنون الذين تقصدهم الآية هم الصحابة بلا شك. وقال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

وعلينا اتباع منهج علمي صحيح يقوم على تقديم الشرع على العقل مطلقاً، مع الاعتماد أيضاً على العقل البديهي الصريح، والعلم الموضوعي الصحيح، لفهم النصوص الشرعية فهما صحيحا يتفق مع منهج السلف الصالح، ولا يُخالف ما أجمعوا عليه، مع إبعاد كل الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مجال العقائد والشرائع، في إطار من الفهم الشامل المتوازن للمنقول والمعقول معا.

وعلىنا كذلك اتباع طريقة إيجابية في التعامل مع تاريخ الخلافات العقيدية وما ترتب عنها، فنستفيد منها إيجابياً، ونتخلص من سلبياتها، فمن ذلك استخلاص العبر مما حدث من منازعات، والاستفادة من تراث الأزمة الفكري، فنأخذ النافع ونترك الضار، مع الابتعاد عن التكفير والتضليل، وعدم التسرع في ذلك، مع الالتزام بالضوابط الصحيحة والقواعد المتينة، والاعتذار للجميع، والاستغفار لهم، والترحم عليهم دون الأخذ بأخطائهم، على أن لا يمنعنا ذلك من التحقيق العلمي للقضايا العقدية المطروحة، وإظهار صحيحها من سقيمها، فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد.

وقد يعز على كثير من الناس القول بتصويب مذهب السلف على مذهب الخلف، ويقولون: كيف نخطئ الخلف في موقفهم من مسألة الصفات وما يتعلق بها، وفيهم علماء كبار، لكن المسألة ليست مسألة رجال، وإنما هي مسألة دليل، فالحق لا يُعرف بالرجال، وإنما يُعرف بالدليل الذي يحمله. وإذا نظرنا إلى العلماء عدداً وعظمة، فهم في مذهب السلف أكثر مما هم في مذهب الخلف، فكل علماء أهل السنة قبل ظهور الأشعرية - في القرن الرابع الهجري - كانوا على مذهب السلف وأهل الحديث، كالأئمة الأربعة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، والقاسم بن سلام، والبخاري، ومسلم، والدارمي، وغيرهم كثير. وإذا نظرنا إليهم بعد ظهور الأشعرية، وجدنا طائفة كبيرة من أعيان أهل السنة كانوا كذلك على مذهب أهل الحديث.

ونسأل الله تعالى أن يوفقنا والمسلمين جميعاً إلى سبيل الرشاد والاعتقاد الحق، آمين.



قائمة المراجع

بالإضافة إلى كتب التفسير، والعقيدة، والحديث، والفقه، واللغة، وغيرها:

- أبو الحسن الأشعري، حماد بن محمد الأنصاري.
- إتحاف المريد بمعرفة التوحيد، لإبراهيم البريكاني.
- أسئلة قادت المنصفين من الأشاعرة إلى الحق، سليمان بن صالح الخراشي.
- الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود.
- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث - خلال القرنين: ٥-٦ الهجريين - مظاهرها، آثارها، أسبابها، والحلول المقترحة لها، للدكتور خالد كبير علال.
- الأشاعرة عرض ونقض، للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي.
- الأشاعرة في ميزان أهل السنة، لفيصل الجاسم.
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية.
- الفرق الكلامية، لناصر العقل.
- الموسوعة العقيدية، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني.
- تعقيباً على كلام (الدود) حول حديث تفرق أمتي، مقال كتبه: علي بن فهد أبا بطين، موقع السكينة www.assakina.com.
- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، للدكتورة عفاف حسن مختار.
- عقيدة العادة عند الأشاعرة، للدكتور جابر السميري.
- فرق معاصرة، لغالب عواجي.
- كشف شبهات أعداء السنة، ردّ السهام عن سنة خير الأنام - عليه الصلاة والسلام - لشحاتة صقر.
- مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، لناصر بن عبد الكريم العقل.

- معالم في السلوك وتزكية النفوس، للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف.
- معنى قول بعض السلف إن الأشاعرة هم أقرب الطوائف إلى أهل السنة والجماعة، فؤاد الشلهوب.
- مقال للوليد بن عبد الملك يرد به علي الدكتور يوسف القرضاوي في مقال نشره في مجلة المجتمع، موقع ملتقى أهل الحديث www.ahlalhdeth.com.
- منهج الأشاعرة في العقيدة، للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي.
- منهج التربية والتزكية عند أهل السنة والجماعة، مقال للدكتور محمد يسري
- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد عبد اللطيف.
- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net.
- موقع الإسلام سؤال وجواب، www.islamqa.info، بإشراف الشيخ محمد صالح المنجد.
- موقع الشبكة الإسلامية www.islamweb.net، بإشراف الدكتور عبد الله الفقيه.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، (رسالة دكتوراة)، للدكتور عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود.
- موقف الصحابة من الفرق والفرق، لأسماء السويلم.
- وحدة العمل الإسلامي، تحت راية أهل السنة والجماعة، محمد محمد بدري، مجلة البيان، العدد ٢٨.
- وسطية أهل السنة بين الفرق، (رسالة دكتوراة)، للدكتور محمد با كريم محمد با عبد الله.
- وسطية أهل السنة والجماعة، محاضرة للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي.

الفهرس

٥	كلمات ليست عابرة
٨	المقدمة
١٤	اعتقاد الأئمة الأربعة
١٥	عقيدة الإمام أبي حنيفة /
١٥	أولاً: عقيدته في توحيد الله وبيان التوسل الشرعي وإبطال التوسل البدعي ...
١٦	ثانياً: أقوال الإمام أبي حنيفة / في إثبات الصفات والرد على الجهمية
١٧	ثالثاً: أقوال الإمام أبي حنيفة / في القدر
١٨	رابعاً: أقوال الإمام أبي حنيفة / في الإيمان
١٨	خامساً: قول الإمام أبي حنيفة / في الصحابة
١٩	عقيدة الإمام مالك بن أنس /
١٩	أولاً: قوله في التوحيد
١٩	ثانياً: قوله / في القدر
١٩	ثالثاً: قوله / في الإيمان
٢٠	رابعاً: قوله / في الصحابة :
٢٠	عقيدة الإمام الشافعي /
٢٠	أولاً: قوله / في التوحيد
٢٠	ثانياً: قوله / في القدر
٢١	ثالثاً: قوله / في الإيمان
٢١	رابعاً: قوله / في الصحابة
٢٢	عقيدة الإمام أحمد بن حنبل /
٢٢	أولاً: قوله / في التوحيد
٢٢	ثانياً: قوله / في القدر
٢٢	ثالثاً: قوله / في الإيمان

٢٢	رابعاً: قوله / في الصحابة
٢٤	قواعد في الأسماء والصفات
٢٩	وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق
٣٢	وسطية أهل السنة بالنسبة لأسماء الله تعالى وصفاته
٣٣	وسطية أهل السنة في نصوص الوعد والوعيد
٣٥	وسطية أهل السنة في الإيمان والحكم على أصحاب المعاصي
٣٥	وسطية أهل السنة في الإيمان بالقدر
٣٧	وسطية أهل السنة في موقفهم من الصحابة
٣٩	وسطية أهل السنة في باب التزكية والسلوك
٤٠	وسطية أهل السنة والجماعة في حياتهم العملية
٤٢	ما هو علم الكلام؟
٤٣	الفرق بين علم التوحيد وعلم الكلام
٤٣	بعض أقوال الأئمة الأربعة التي تبين موقفهم من علم الكلام
٤٥	موقف الإمام القرطبي المالكي والحافظ ابن حجر الشافعي من علم الكلام ...
٤٧	علماء رجعوا عن علم الكلام إلى عقيدة السلف الصالح
٥٢	من هو أبو الحسن الأشعري؟
٥٤	المراحل الاعتقادية التي مر بها أبو الحسن الأشعري
٥٧	أسباب انتقال الأشعري لمذهب أهل السنة وتركه للطريقة الكُلابية
٥٧	صحة نسبة كتاب (الابانة في أصول الديانة) إلى الأشعري
٥٨	من هم الأشاعرة؟
٥٩	مختصر الأصول المنهجية عند الأشاعرة
٥٩	الأصل الأول: مصدر التلقي
٥٩	الأصل الثاني: إثبات وجود الله
٦٠	الأصل الثالث: التوحيد
٦٠	الأصل الرابع: الإيمان

٦١	الأصل الخامس: القرآن
٦٢	الأصل السادس: القدر
٦٣	الأصل السابع: السببية وأفعال المخلوقات
٦٣	الأصل الثامن: الحكمة الغائبة
٦٤	الأصل التاسع: النبوات
٦٤	الأصل العاشر: التحسين والتقبيح
٦٦	الأصل الحادي عشر: التأويل
٦٦	التأويل في كلام السلف له معنيان
٦٨	الأصل الثاني عشر: السمعيات
٦٩	الأصل الثالث عشر: التكفير
٧٠	الأصل الرابع عشر: الصحابة والإمامة
٧٠	الأصل الخامس عشر: الصفات
٧١	أول واجب على المكلف
٧٧	ونسأل الأشاعرة المعاصرين: هل إيمان عامة المسلمين مجرد تقليد؟
٨١	مصدر التلقي عند الأشاعرة
٩٠	جناية التأويل على الإسلام: نموذج للانحراف المنهجي وآثاره
١٠٠	من ثمار مصدر التلقي عند الأشاعرة
١٠٠	أولاً: التوحيد عند الأشاعرة
١٠٣	ثانياً: غاية الوجود الإنساني، وحكمة الخلق والكون
١٠٤	ثالثاً: صفات الله
١٠٦	رابعاً: النبوات
١١٦	تقرير عقيدة أهل السنة في النبوات
١٢٣	خامساً: الإيمان
١٢٦	عقيدة العادة عند الأشاعرة
١٣٥	أسئلة للمنصفين من الأشاعرة تنتظر الإجابة

١٤٥	هل الأشاعرة من أهل السنة؟
١٤٧	ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها
١٤٩	أَيُّهُمَا الفرقة الناجية؟
١٥٢	مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ لَا مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ
١٥٣	موجز لمذهب السلف في ألفاظ الوعيد ونصوصه
١٥٦	التوحيد أساس توحيد الكلمة
١٥٩	حوار مع أشعري حول صفة العلو لله عَزَّجَلَّ
١٦٠	الْأَدِلَّةُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ تَزِيدُ عَلَى أَلْفِ دَلِيلٍ
١٦٨	إنصاف أهل السنة للأشاعرة
١٦٩	إنصاف شيخ الإسلام ابن تيمية للأشاعرة
١٧١	اعتراف ابن تيمية بما عند الأشاعرة من حق
١٧١	أولاً: وصفهم بأنهم من أهل السنة في مقابل المعتزلة والرافضة
١٧٢	ثانياً: تفضيله أقوالهم على أقوال غيرهم من المعتزلة والجهمية والفلاسفة ...
١٧٢	ثالثاً: ذكره لإيجابيتهم وردودهم على الباطنية والملاحدة وغيرهم
١٧٤	رابعاً: الأشاعرة يحمدون لما لهم من مساع وجهود مشكورة
١٧٧	خامساً: إنصافه لأعلام الأشاعرة
١٧٩	إنصاف الشيخ ابن باز للأشاعرة
١٨٠	إنصاف الشيخ ابن عثيمين للأشاعرة
١٨٣	إبطال دعوى الأشاعرة أنهم أكثر الأمة
١٩٢	حكم الأشاعرة عند بعض أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء
١٩٤	هل كان الإمامان النووي وابن حجر العسقلاني من الأشاعرة؟
١٩٩	الأصل في عوام المسلمين أنهم على عقيدة السلف
٢٠٣	قائمة المراجع
٢٠٥	الفهرس